www.kassioun.org

1233

الاثنين 07 تموز 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

الضرورات السياسية وما يلائمها اقتصادياً

يكاد لا يختلف سوريان على الضرورات السياسية الكبرى التي تواجه البلاد. وعلى رأس هذه الضرورات وحدة البلاد أرضاً وشعباً وسيادتها وسلمها الأهلي، وعدالة انتقالية حقيقية، لا انتقامية ولا ثأرية ولا انتقائية، تسمح بجبر الضرر وتتأسس على دراسة الأسباب لمنع تكرارها، وجيش وطني موحد ينهي الحالة الفصائلية، ويقوم على الكفاءة وعلى هوية وطنية جامعة، ترى كل السوريين مواطنين متساوين، وظيفته الدفاع عنهم ضد الاعتداءات الخارجية، وحماية الدستور الذي ينبغي أن يحمي بدوره حرية السوريين بأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية.

تحقيق الضرورات السياسية الوطنية، يتطلب البحث عمّا يلائمها اقتصادياً؛ أي عن النموذج الاقتصادي الذي يشكل الأرضية الصلبة لتحقيق تلك الضرورات، ويتطلب في الوقت نفسه، القطع مع كل إجراء أو توجه اقتصادي يعيق أو يمنع الوصول لتلك الضرورات... أي أن الوصول إلى تحقيق الضرورات السياسية لا يمكن أن يتم دون ربطها ربطاً واضحاً ومنطقياً مع النموذج الاقتصادي.

من البديهي، أن تحقيق السلم الأهلي ووحدة البلاد والشعب وإنهاء الانقسامات المدمرة وإلخ، لا يمكن أن يتم دون البدء بشكل حقيقي بمعالجة مشكلات الفقر والبطالة والتهميش، ودون دور اجتماعي قوي للدولة في التعليم والصحة والإسكان وفي القطاعات الاستراتيجية الأساسية، مثل: الموانئ والطاقة، ودون دعم حقيقي للصناعة والزراعة.

السلوك العملي المتبع حتى الآن من جانب السلطات، يشير إلى توجه اقتصادي مطابق لذاك الذي كان في عهد بشار الأسد، على الأقل منذ عام 2005؛ أي التوجه نحو الليبرالية الاقتصادية المتوحشة، ونحو تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي، ونحو «الخصخصة» وما يسمى «اقتصاداً حراً» ونحو تطبيق وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين.

التجربة التاريخية لعشرات الدول في «العالم الثالث»، تشير إلى أن تطبيق وصفات الليبرالية أدى إلى تعميق الفساد الكبير، وإلى إفقار عموم الناس، وإلى إضعاف الإنتاج الحقيقي، وإلى إضعاف الدولة ككل في نهاية المطاف، وإلى تعزيز التناقضات الداخلية ضمنها وتعزيز احتمالات انفجارها.

ضمن لوحة الإجراءات الاقتصادية الفعلية التي يجري اتخاذها حتى الآن، والتي تتماشى بخطها العام مع وصفات المؤسسات الغربية، يبرز تصريح حاكم مصرف سورية المركزي بوصفه اتجاهاً صحيحاً مخالفاً لتلك الإجراءات؛ حيث يقول الحاكم: «بأمر من فخامة الرئيس الشرع، لن تلجأ سورية إلى الديون الخارجية، ولن يكون هناك لجوء للاستدانة من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي»، ويضيف: «لن نربط سعر الليرة السورية بالدولار أو اليورو». ورغم أن هذه التصريحات تشكل خروجاً عن التصريحات والسلوك السابق، إلا أنها تعبر عن موقف صحيح يجب دعمه وتعزيزه؛ فالاعتماد ينبغي أن يكون على الموارد الداخلية، وينبغي تقليل الاعتماد على الديون الخارجية للحد الأقصى، وخاصة الديون من المؤسسات الغربية ذات السمعة السيئة بشروطها لما يسمى «الإصلاح الهيكلي» «والذي يعني تقويض دور الدولة الاجتماعي، وفتح الباب للمضاربين والناهبين ورجال الأعمال لتحقيق الأرباح على حساب عامة الناس»، وينبغي أن يتم الاعتماد على الصناعة والزراعة وتنميتهما، بعيداً عن شعارات بشار الأسد القائلة تارة بأن «التجارة قاطرة النمو» وأخرى «السياحة قاطرة النمو».

عوداً على بدء، فإن الضرورات السياسية والنموذج الاقتصادي أمران متداخلان يتطلب كل منهما الآخر، والمدخل نحو التصدي لهما هو المشاركة الحقيقية للسوريين في صنع قرارهم وصنع مستقبل بلادهم، وعبر مؤتمر وطني جامع يكون المدخل والأداة نحو تمليك الشعب السوري لحقه في تقرير مصيره بنفسه...

الحد الأدنى للأجور في سورية: 68 دولاراً مقابل حياة تحتاج بحدها الأدنى 818 دولاراً [12]

شؤون عمالية

العمال ومسارات الاستغلال المستمرة

02

ملف «سورية 2025»

شيزوفرينا شاملة تصيب الصحافة العبرية: انتصرنا لكن هُزمنا!

06

شؤون محلية

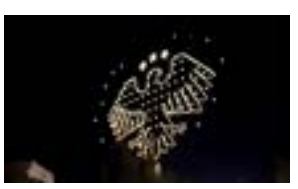

نحو هوية تسبق البصر

09

شؤون عربية ودولية

أزمةٌ داخل النُّخب: ماسك يُعلن الحرب على الثنائية الحزبية

17

العالَم ينظّم العمل «الإلكتروني» فمتى ننظم أعمالنا؟

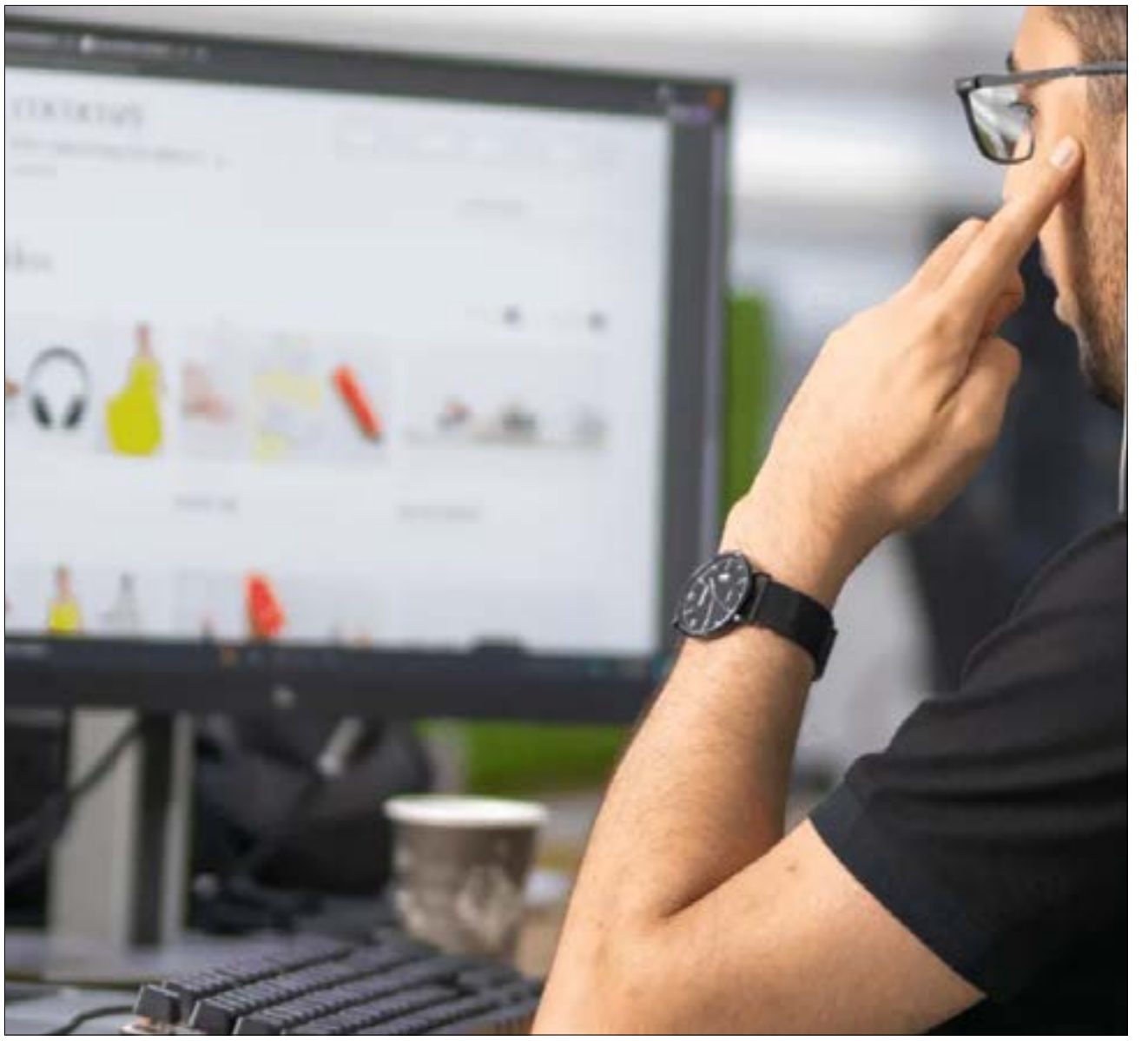

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، برز العمل الإلكتروني كأحد أعمدة الاقتصاد الحديث، ليس فقط كبديل عن الوظائف التقليدية، بل كنظام مهني مستقل قادر على خلق فرص وموارد دخل من خارج الحدود الجغرافية المحلية.

■ فرح عمار

في هذه المقالة، سنرصد واقع العمل الإلكتروني في أوروبا والعالم العربي، ثم نُلقي الضوء على الواقع السوري، مع تحليل العلاقة بين قوة هذا النوع من العمل وبين واقع السوق المحلي.

العمل الإلكتروني

العمل الإلكتروني يشمل كل نشاط يُنجزعبرالإنترنت ويؤدي إلى خدمة أو منتج أو دخل. وقد يكون:
1- شخصيًا «Freelance»: كتصميم، تسويق، برمجة، كتابة، تجارة إلكترونية.
2- تابعًا لمؤسسة: كموظف عن بعد أو إداري لأنظمة إلكترونية أو خدمة دعم.

واقع العمل الإلكتروني في أوروبا

يُعتبر العمل الرقمي قطاعًا مهنيًا معترفًا به قانونيًا حيث يتم تنظيمه عبر تسجيل الفرد كعامل مستقل أو من خلال شركات ناشئة، حيث لجأت الحكومات الأوروبية إلى فرض أنظمة ضريبية واضحة وضمان اجتماعي وتأمين صحي، حيث يوجد اتحادات وجمعيات مهنية تدافع عن حقوق العاملين عن بُعد، خاصة بعد جائحة كورونا.
بعض الدول مثل فرنسا وألمانيا بدأت بخطوات لتنظيم المؤثرين والمسوّقين إلكترونيًا بقوانين خاصة.
العمل الإلكتروني في الواقع الأوروبي أصبح مصدر دخل حقيقي وآمن، مع حماية قانونية وهيكل ضريبي محترف، خاصة في قطاعات مثل التسويق الرقمي، وتطوير البرمجيات، وإدارة المحتوى.

واقع العمل الإلكتروني في العالم العربي

الدول العربية لا تزال في مرحلة التحول التدريجي نحو ولادة جديدة في عصر التطور الإلكتروني مع تفاوت بين الدول فمثلا دول مثل الإمارات والسعودية فرضت تراخيص واضحة لصناع المحتوى ولجأت إلى تنظيم التسويق الرقمي والإعلانات عبر هيئات رسمية ودعمت ريادة الأعمال الرقمية من خلال حاضنات وتمويل مشاريع إلكترونية، وهذا الواقع لا ينطبق على جميع الدول العربية فمثلا دول مثل مصر وتونس والمغرب يزداد فيها العمل الحر بشكل غير رسمي مع وجود اعتراف جزئي بالأعمال الرقمية، لكنها لا تزال تعاني من ضعف التنظيم النقابي أو الاجتماعي.
العمل الإلكتروني في الدول العربية بات واقعًا معيشًا، لكنه لا يزال يفتقر إلى البنية القانونية والمؤسساتية الكافية لحمايته وتطويره بشكل كامل.

العمل الإلكتروني في سوريا – واقع خاص ومركب

يواجه العمل الإلكتروني تحديات معقدة في ظل غياب التنظيم الرسمي حيث لا توجد نقابة أو هيئة معترف بها للعمل الإلكتروني مع العلم بأنه لم يعد خيارًا جانبيًا، بل تحوّل إلى ضرورة في ظل الأزمات الاقتصادية والبطالة الواسعة، خصوصًا في دول مثل سوريا حيث يساعد السوريين على خلق فرصة نادرة لفك الحصار الاقتصادي حيث يتيح لهم الوصول إلى سوق عالمي دون الحاجة للهجرة ويولّد دخلًا بعملات أجنبية في بيئة محلية تُعاني من التضخم والبطالة، ويكسر المركزية التقليدية للعمل، ويمنح الأفراد قدرة على الاستقلالية المالية، لكن في المقابل، غياب التنظيم الحكومي والنقابي يعني أنه لا حماية من الاحتيال أو ضياع الحقوق، ولا مظلة قانونية للضمان الاجتماعي أو التقاعد، وعدم استقرار مهني أو تعاقدي.

العمل الإلكتروني نشاط هامشي

رغم الفجوة الواضحة بين التنظيم الأوروبي والدعم العربي المحدود، يظل الأمل في تعزيز هذا القطاع قائمًا، خصوصًا إذا ما تم الاعتراف به رسميًا، وتنظيمه عبر أطر قانونية تحمي حقوق العاملين فيه وتستفيد من قوّته الاقتصادية.
في الدول الأوروبية، لم تكتف الحكومات بتنظيم الوظائف التقليدية «الصناعة، الزراعة، التعليم...»، بل أدركت مبكرًا أن المستقبل يتجه نحو العالم الرقمي، فسارعت إلى وضع قوانين وهيئات تحمي العاملين في المجالات الإلكترونية، وفي المقابل في الدول العربية وخاصة في سوريا يعتبر العمل التقليدي غير منظم بالشكل الكافي؛ فلا حماية تأمينية حقيقية، ولا ضوابط تحكم سوق العمل، ولا احترام جاد للعقود أو الأجور، أما العمل الإلكتروني، فهو إما غير معترف به، أو يُعامل على أنه نشاط «هامشي» أو حتى «غير موثوق».
والنتيجة؟ إننا نُعاني من تأخّر في تنظيم ما يجب أن يكون من الماضي «الوظائف التقليدية»، بينما غيرنا ينظّم ما يُفترض أن يكون من المستقبل «العمل الإلكتروني».

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

العمال ومسارات الاستغلال المستمرة

يعرف من يتبنون ويطبقّون السياسات المضرة بمصالح وحقوق شعبنا وكذلك العمال منهم في بلدنا أن العدو الحقيقي لسياساتهم، والقوة الأكثر قدرة على الوقوف في وجههم وفضح برامجهم، ولجم سياساتهم إن أتيحت لهم الفرصة وتوفر لهم المناخ المناسب، هي الطبقة العاملة، لذلك يبذل هؤلاء كل ما بوسعهم في سبيل عدم امتلاكها لناصية الأمور، وإبقائها مفتتة، مشتتة غير قادرة على القيام بأي فعل حاسم للدفاع عن نفسها وحقوقها.
وفي هذا الإطار يبذل هؤلاء الليبراليون الجدد جهوداً كبيرة في سبيل تشديد القيود على الحركة النقابية وقياداتها، في محاولة لتهميش دورها وتقليص فاعليتها، وذلك من أجل توسيع الهوة بينها وبين من تمثلهم، أي العمال، فارضين عليها معادلات تتناقض مع مصالحها وحقوقها الأساسية وحساباتها.
لذلك فالرهان اليوم، وهو رهان كبير، أن تكسر الحركة العمالية هذه القيود، وأن تجد لنفسها مخرجاً من المعادلات السابقة التي أنهكتها وأضعفت دورها، وأن تتمتع بنفس نضالي جريء لتقول كلمتها المعبرة عن مصالحها، ومصالح الفقراء، وهذا يقتضي إحداث طلاق بائن مع أي رهان على السياسات الحكومية التي اختبرها العمال سابقاً ويعيشون فصولها الآن.
لقد أثبتت الأحداث في كل مناطق العالم ودوله، أن جشع قوى السوق لا حد له، وأن منطلقها وهدفها الأساسي هو زيادة ومراكمة أرباحها دون أية مراعاة لحقوق العمال الاقتصادية والسياسية وخاصة معيشتهم ومكاسبهم التي انتزعوها في سياق نضالهم الأولي قبل أن يتم الاستيلاء على قرارها المستقل، كما أثبتت الاحتجاجات والمظاهرات المتزايدة في كل مكان، أن هذه القوى المعولمة ستتمادى وتتمادى إلى الحد الأقصى إن لم ينهض الشعب، وعلى رأسه الطبقة العاملة والقوى الوطنية و الثورية، ليقول لها كفى!
لقد وصلت أحوال الشعب السوري عموماً والطبقة العاملة خصوصاً إلى مستوى عال من التردي والسوء، وهو ما يحدث تراكماً كبيراً في الصدور والنفوس قد ينفجر في أية لحظة، ويأخذ مساراً اعتباطياً إن لم يجد من يوجهه وينظم خطواته ويصوّب بوصلته نحو العدو الحقيقي الطبقي والوطني.. والحقيقة أن هذا الدور الوطني الاستراتيجي لن يقوم به بالشكل الصحيح إلا أناس شرفاء متضامنون، ومخلصون للوطن وللطبقة العاملة. وهذا كما هو برسم القوى والتيارات الوطنية، هو أيضاً برسم الحركة النقابية التي يمكن أن تكون في هذه الحالة ضامناً حقيقياً لوحدة الوطن، ووحدة إرادة شعبه المتطلع إلى تحقيق أهدافه الوطنية الكبرى والحفاظ على كرامته وإنسانيته.

إصلاح العمل النقابي مسؤولية من؟

هناك سؤال دائماً لأي متتبع للعمل النقابي: كيف لنقابات دون أدوات وأسلحة نضالية أن تلعب الدور النضالي المناط بها، ومبرر وجودها؟ يعاني العمال وكل العاملين بأجر من غلاء المعيشة وتدهور مقدرتهم الشرائية للعديد من المواد الأساسية، ومن غلاء أجور النقل، وغيرها من مستلزمات الحياة الإنسانية.

■ نبيل عكام

في ظل هذا التردي المزري للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد، خاصةً مع استمرار السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي بدأت بها السلطات السابقة، والتي تعمل على الاستمرار بها الحكومة الحالية، يزداد العمل النقابي تخلفاً، وخاصة أن العمل النقابي عموماً يحابي السلطة في بلادنا، مستغلين ضعف العمل السياسي وتقييده عبر عشرات العقود السابقة ولم يزل إلى اليوم.

حيث لا تجد نقابةً مهنية وعمالية وغيرها دون أن تجد فيها تلك العناصر من عرّابي السلطة، أيّ سلطة كانت، المهم أن تكون سلطةً. تسعى هذه الشرائح النقابية بجميع نسخها المتوالدة وجميع ذيولها الملتصقة بالقشرة الديمقراطية للتشبث بالسيطرة على المنظمة النقابية وجعلها تابعةً للسلطة التنفيذية.

إصلاح العمل النقابي يتطلب إرساء قواعد الديمقراطية، والابتعاد عن الأساليب التي تعتمد على المكاتب المغلقة الراسخة في كل التنظيمات النقابية، بما فيها النقابات العمالية، التي منعت المنافسة الشريفة في المنظمة النقابية ووضعت حداً للديمقراطية، من خلال ترتيب الأوضاع خارج بنية المؤسسة التنظيمية.

إن التنظيم الناجح هو التنظيم القائم على النظام الديمقراطي، المستقل عن سطوة الفرد الذي يحاول أن يؤسس التنظيم على مقاسه الخاص. واليوم ما زال المتتبع للحياة النقابية لا يمكن أن يمنع نفسه من طرح السؤال التالي: هل انتهت الأزمة النقابية؟ وكيف يرتسم الوضع النقابي الجديد بعد سقوط السلطة السابقة؟

إن إصلاح الأوضاع الداخلية للمنظمات النقابية وإعادة النظر بمواقفها وبرامجها وإدراك الواقع الذي تعيشه بهدف إعادة الاعتبار للنقابات وإصلاحها، وفي المقدمة النقابات العمالية، هي خطوةٌ أساسية لتأخذ هذه النقابات دورها ونشاطها بعيداً عن سطوة السلطات التنفيذية، وألّا تبقى رهينةً للسلطات التنفيذية، وهذا من شأنه أن يحررها من الضغوطات المكبلة لأدائها ويحد من تهميشها وتبعيتها ويعزز الديمقراطية النقابية القاعدية.

إن الشعار المقدس للنقابات: الاستقلالية والديمقراطية والجماهيرية، لا يزال يحافظ على راهنيته، لكنه سيبقى بين حجري الرحى طالما تسعى السلطات التنفيذية لتدجين المنظمة والقضاء عليها. ولكي تستعيد النقابات استقلاليتها ودورها المنوط بها، لا بد لها أن تتخذ العديد من الإجراءات والمواقف الواضحة والصريحة تجاه حقوق من تمثلهم، وخاصة المعيشية والاقتصادية منها والديمقراطية، وتستخدم أدواتها النضالية والكفاحية التي خبرتها وأثبتت نجاعتها كل الحركات النقابية العربية والعالمية.

وإعادة النظر بالقوانين الناظمة للعمل النقابي وأنظمتها الداخلية في تسيير أعمالها لإعادة الاعتبار لدور المنظمات النقابية، فأغلب التشريعات النقابية التي صدرت لا تلبي حقوق من تمثلهم، وخاصة التشريعات العمالية المتعلقة بالعمل والعمال. إن معظم مآسي هذا الشعب، وخاصة أوضاع العاملين بأجر تنجم عن طريقة العيش المفروضة عليهم؛ بين نيران الاستغلال البشع في مراحل عملهم كلها، حيث يُستغلون في أماكن الإنتاج، وبين خذلان من خلال انعدام الإرادة في الدفاع عن مصالحهم.

الطبقة العاملة

عمال «إيرباص» البريطانيون يصوتون للإضراب

بدأ أكثر من ثلاثة آلاف مهندس وفني تركيب طائرات في شركة إيرباص للطيران والفضاء في المملكة المتحدة بالتصويت للإضراب بسبب نزاع على الأجور. يستمر التصويت من 30 حزيران حتى 24 تموز الجاري، وقد تبدأ الإضرابات في حال الموافقة. وجاء هذا القرار بعد رفض سلسلة عروض للأجور من قبل الشركة، حيث أشارت النقابة إلى أن أرباح إيرباص بمليارات الدولارات تتناقض مع معاناة العمال من أزمة غلاء المعيشة.

إضراب عمال البلديات الأمريكيين بعد فشل المفاوضات

شهدت عدة مدن أمريكية منها فيلادلفيا وبوسطن إضراباً لعمال الخدمات البلدية يوم 1 تموز الجاري بعد فشل المفاوضات حول تحسين الأجور والشروط. طالب العمال في فيلادلفيا بزيادة 8% سنوياً لمدة أربع سنوات، بينما أكدت النقابات في بوسطن على ضرورة ربط الأجور بتكاليف المعيشة، مشيرة إلى أن العمال لا يطمحون للثراء ولكنهم يريدون أجوراً تكفي متطلبات الحياة الأساسية.

تصويت عمال فندق «فيليج» في غلاسكو للإضراب

يخوض عمال فندق «فيليج» في غلاسكو تصويتاً للإضراب بسبب نزاع حول الأجور وظروف العمل. ويطالب العمال بالمساواة في الأجور بغض النظر عن العمر، وإجازات مدفوعة للجميع، وتعويض العمال الأصغر سناً لمساواتهم بزملائهم في فندق «فيليج إدنبرة» الذين يتقاضون رواتب أعلى للعمل نفسه. ويستمر التصويت حتى 15 تموز الحالي.

احتجاجات العاملين الصحيين في بلغاريا للمطالبة بتحسين الأجور

خرج الأطباء والممرضون وطلاب الطب في بلغاريا في تظاهرات يوم 3 تموز الجاري للمطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل والتدريب. تأتي هذه الاحتجاجات في ظل أزمة نقص كوادر طبية، حيث يطالب المتظاهرون بتطبيق الحد الأدنى للأجور في القطاع الصحي، خاصة بعد نجاح إضراب سابق في مستشفيات الأمراض النفسية بتحقيق زيادة بنسبة 30% في الرواتب.

قانون ولكن...

في تاريخ 30 حزيران الماضي، أصدرتْ وزارةُ التنميةِ الإداريةِ قراراً رقمَ 302 القاضي بتشكيلِ لجنةِ الصياغةِ النهائيةِ لمشروع قانون الخدمةِ المدنيةِ، ليحلَّ محلَّ القانونِ الأساسيِّ للعاملينَ في الدولةِ رقمَ 50 لعام 2004. وتضمَّنَ القرارُ أسماءَ اللجنةِ البالغ عددهم 11 عضواً، ليصدر لاحقاً قرار جديد تحتَ رقمِ 316 بتاريخ 7 تموز، والذي ينصُّ على إضافةِ عضوينِ للجنةِ المشكَّلةِ يمثلان الجهازَ المركزيَّ للرقابةِ الماليةِ والاتحادَ العامَّ لنقاباتِ العمالِ على التوالي، وذلك بعد أن اعترضتِ الأوساطُ النقابيةُ والعماليةُ على عدمِ وجودِ ممثلٍ للتنظيمِ النقابيِّ في اللجنة، في تدارُكٍ واستجابةٍ إيجابيةٍ من الوزارةِ المعنية.

■ هاشم يعقوبي

وتداولت الأوساطُ النقابيةُ والمهتمةُ بالشأنِ العماليِّ هذينِ القرارينِ وموضوعةَ تشكيلِ اللجنة، واختلفت الرؤى حولَ العديد من الجوانب، بدءاً بتسميته بقانون الخدمة المدنية، مروراً بتوقيت طرحه، وليسَ انتهاءً بآليةِ اعتماد القانونِ لاحقاً. ومن المفيد الخوضُ في هذا الملف لأهميته البالغة.

نبدأ من التعريف الاصطلاحي للجنة ودورها وفق القرار، فنقتبس: «تشكيلُ لجنة الصياغة النهائية لمشروع قانون الخدمة المدنية ليحلَّ محلَّ القانونِ الأساسيِّ للعاملينَ في الدولة رقم 50».

تخوُّفٌ محقٌّ ومبرَّر

أولاً: يعرِّفُ القرارُ اللجنةَ بأنها لجنةُ صياغة نهائية لمسودَّة سابقة عملتْ عليها لجانٌ فنيةٌ في الوزارة خلالَ الأشهرِ السابقة، وكلُّ تلك النقاشاتِ والمداولات على المسودَّة كانتْ بعيدةً عن الوسط النقابيِّ والطبقةِ العاملة، ولم تُطرَحْ للنقاش العامِّ أصلاً أو للإعلام. وهذا لا يبشِّرُ بخير، فمن المفترض أن يكونَ أصحابُ العلاقة مشاركينَ حقيقيينَ منذُ اللحظاتِ الأولى، فهم المعنيونَ بالقانونِ بالدرجةِ الأولى. حتى أنَّ تلك النقاشاتِ وصياغةَ المسوَّدة لم يكنْ للتنظيمِ النقابيِّ فيها أيُّ دور، خاصةً أنها -وفقَ الوزارة- عملتْ لشهورٍ على هذه المسوَّدة، والتي ستكونُ المرتكزَ الأساسَ لعملِ اللجنة المُوكل إليها الصياغةُ النهائيةُ لمشروع القرار، وهذا ما ينحصرُ عليه دورُها.

ثانياً: تسميةُ القانونِ بمسمى «الخدمة المدنية» محلَّ قانونِ العمل، تجعلُنا نتخوَّفُ من أن يكونَ مشابهاً لما كانتْ تطمحُ إليه الحكوماتُ المتتاليةُ في عهدِ السلطة البائدة السابقة، حيثُ تمَّ الترويجُ لهذا المسمَّى ومحاورِ مضمونه، ووُضعَ لاحقاً في الدرجِ برفقةِ عناوينَ أخرى كـ«التشاركية» وقانونِ عملِ القطاعِ الخاصّ. ونأملُ أن يكونَ التطابقُ بالمسمَّى فقط، بعيداً عن المضمونِ الذي تخشاهُ الطبقةُ العاملةُ المتعارضِ مع مصالحها.

ثالثاً: تشيرُ الصياغةُ إلى أنَّه سيحلُّ محلَّ القانونِ الحاليِّ رقمَ 50، دونَ التطرُّقِ للقانونِ رقمَ 17 الخاصِّ بعمالِ القطاعِ الخاصّ، أي أنَّ الوزارةَ لا تفكِّرُ أصلاً بالمطلبِ العماليِّ النقابيِّ الدائمِ على مرِّ العقود، والمتمثِّلِ بوضعِ قانونِ عملٍ موحَّدٍ للقطاعِ العامِّ والخاصّ. وعلى فرضِ أنَّ اللجنةَ نجحتْ وأُخرجتْ مشروعَ قانونٍ تقدُّميٍّ يُلبِّي مصلحةَ العمال، فإنه سيكونُ غيرَ مكتملٍ لعدمِ شموله لعمالِ القطاعِ الخاصّ، وهو ما يتعارضُ مع مصلحةِ جميعِ العمالِ في القطاعين ووحدتهم.

دورَ التنظيمِ النقابيِّ هو المبادرةُ لانتزاعِ حقِّ الطبقةِ العاملةِ بالمشاركةِ في القراراتِ والمساراتِ وخاصةً تلك التي تمسُّ الاقتصادَ الوطنيَّ والقطاعَ العامَّ والخاصَّ المنتجَ

رابعاً: من الطبيعيِّ أن يكونَ عملُ اللجنةِ إصدارَ مشروعِ قانونٍ لا قانوناً، كونَ ذلكَ ليسَ من صلاحياتها، بل من صلاحياتِ السلطةِ التشريعيةِ غيرِ الموجودةِ بعدُ، بانتظارِ انتهاءِ تشكيلِ مجلسِ الشعبِ الآتي. ويبقى السؤالُ الأهمُّ عندَ الطبقةِ العاملةِ والحركةِ النقابية: ما العملُ إذا كانَ مشروعُ القانونِ لا يُلبِّي تطلعاتِ ومصالحَ الطبقةِ العاملة؟ وما أدواتُ الاعتراضِ والتعديلِ والممانعة؟ مَن سيصوتُ ويقرِّرُ في اللجنةِ المشكَّلة ليصدرَ المشروع؟ ومَن سيصوتُ تشريعياً لإصدارِ القرار؟ من هنا تبرزُ أهميةُ وجودِ ممثلي الطبقةِ العاملةِ في اللجانِ الفنيةِ واللجنةِ الوزاريةِ والمجلسِ التشريعيِّ. وخيراً فعلتِ الوزارةُ بتوسيعِ اللجنةِ لتضمَّ ممثلاً عن التنظيمِ النقابيِّ قبلَ أن تقعَ «الفاسُ بالراسِ»، ولكن هل هذا كافٍ؟

الكثرةُ تغلبُ الشجاعة

تجنُّباً لإخراجِ قانونٍ لا يصبُّ في مصلحةِ الطبقةِ العاملة، من المفترَضِ استكمالُ الخطوةِ الإيجابيةِ المتمثِّلةِ بوجودِ عضوٍ نقابيٍّ ضمنَ اللجنة، بتوسيعِ التمثيلِ العدديِّ ليعيدَ التوازنَ للجنة. فالحكومةُ تبقى ربَّ عملٍ بالنسبةِ للعمال، ووجودُ ممثلٍ واحدٍ لا يُنجزُ هذا التوازنَ الكمِّيَّ المفيدَ في النقاشاتِ والصراعاتِ الفكريةِ التي تنتجُها اللجانُ عادةً. «الكثرةُ تغلبُ الشجاعة».

هذا من جانب، أما من جانبٍ آخرَ، فممثلٌ واحدٌ عن منظمةٍ بحجمِ نقاباتِ العمالِ وحجمِ مطالبِها المتراكمةِ ومظلوميتِها التاريخيةِ وغناها الفكريِّ والحقوقيِّ والقانونيِّ، لن يكونَ كافياً وشاملاً. بل يجبُ أن تكونَ مجموعةً متكاملةً باختصاصاتٍ متعددة: قانونيةٍ وتشريعيةٍ وتنظيمية. ويجبُ أن تُعطَى «حقَّ الفيتو» على أيِّ مادةٍ تمسُّ بالمصالحِ الأساسيةِ للعمال، كي لا نتجرَّعَ مثلاً سُمَّ المادةِ 137 من قانونِ العاملينَ مرتينِ «برقبتِها آلافُ المسرحينَ بشكلٍ تعسفيٍّ».

وهنا يأتي دورُ النقاباتِ للمطالبةِ بتوسيعِ تمثيلِهم في اللجنةِ الخاصةِ بمشروعِ القانون، وفرضِ آليةِ التصويتِ عليه. وكلُّ ذلك لا ينفي طرحَهُ للنقاشِ العامِّ قبلَ التوجُّهِ به للمجلسِ التشريعيِّ، كي يدليَ العمالُ والنقابيونَ بدلوهم، ويتداركوا أيَّ ثغراتٍ تضرُّ بمصالحهم الطبقيةِ والحقوقية.

مفصلٌ مهمٌّ لقرنِ الفعلِ بالقول

الطبقةُ العاملةُ عانتْ ما عانتْه خلالَ العقودِ الماضيةِ، فهي ليستْ قادرةً على حملِ المزيدِ من المعاناةِ وسلبِ الحقوق. وعليه، فإنَّ دورَ التنظيمِ النقابيِّ هو المبادرةُ لانتزاعِ حقِّها بالمشاركةِ في القراراتِ والمساراتِ، وخاصةً تلك التي تمسُّ الاقتصادَ الوطنيَّ والقطاعَ العامَّ والخاصَّ المنتجَ، وسائرَ العاملينَ بأجرٍ والمعطلين. وأن يكونَ ممثلاً حقيقياً لمصالحهم، مدافعاً عن حقوقهم المشروعةِ المحقة. فأيُّ خسائرَ قد نتعرضُ لها بالمعنى القانونيِّ اليومَ، ستدفعُ الطبقةُ العاملةُ ثمنها لسنينَ، وبشكلٍ يوميٍّ. وستكونُ المعاركُ الطبقيةُ اللاحقةُ محسومةً قبلَ أن تبدأَ لصالحِ رأسِ المالِ الطامعِ واللاهثِ وراءَ كلِّ ليرةٍ يضيفُها لأرباحه على حسابِ لقمةِ عيشِ العمالِ المأجورينَ وعائلاتهم المحرومةِ من أدنى حقوقِ المعيشةِ الكريمة.

فهل ستبادرُ المنظمةُ لمثلِ هذا، وتكونُ بذلكَ قد أثبتتِ القولَ بالفعل؟ حيثُ صرَّحَ رئيسُ الاتحادِ العامِّ منذُ أيامٍ أمامَ وسائلِ الإعلامِ بأنَّ: «الاتحادَ العامَّ استطاعَ أن يفرضَ نفسَهُ كمؤسسةٍ لها ثقلُها ووجودُها واحترامُها ضمنَ التوجهِ العامِّ للدولة، خاصةً تلك التي تتعلقُ بالمواضيعِ العماليةِ والنقابيةِ وتحسينِ الظروفِ المعيشيةِ ورفعِ دخولِ العمال». وبما أننا أمامَ استحقاقٍ حقوقيٍّ كهذا، فهي فرصةٌ كبيرةٌ للاتحادِ العامِّ كي يمضيَ قدماً.

أفكار متقاطعة

إحدى السمات الأبرز في الخطاب الدعائي السائد في عالمنا اليوم هي غياب المعايير، وإطلاق الأحكام دون أدنى جهد عقلي في التحليل والتركيب أو البحث والتقصي. يمكن أن يُقال أي شيء، عن أي جهة، وبأي أسلوب، دون حرج أو شعور بالمسؤولية. والأسوأ من ذلك أن هذا الخطاب يردِّد كما لو كان وحياً منزلاً، حتى نجد أنفسنا مع كل حدث نتعثر بتلال من «القمامة الدعائية» التي تلوّث الوعي الاجتماعي، وترسخ البلاهة، فيصبح أي «صانع محتوى» يخاطب الغرائز أكثر متابعةً و«تأثيراً» من أرسطو وكانط وأفلاطون وماركس. ويتجرأ كل منتحل للثورية على منازلة سبارتاكوس وروبسبير وتشي غيفارا. ومن أكثر أدوات هذه التفاهة نجاعة هو تصدير المشكلات إلى الرأي العام باعتبارها مجرد تناقضات ثقافية، وكأن المسألة محصورة بين جماعات «متحضرة» وأخرى «متخلّفة»، هكذا ببساطة

■ رمزي السالم

2

في هذا السياق، تُختزل الأزمة السورية تارةً في كونها مشكلة دروز، وتارةً أكراد، أو مسيحيين، أو سنة، أو خلافاً بين «الأغلبية السنية» و«الأقليات الطائفية».

لا يتورّع مروّجو هذا الخطاب عن وصم الآخر الثقافي بكل نقيصة: فالأكراد «بويجية» وانفصاليون، والمسيحيون «عبّاد صليب»، والسنة متخلّفون وإرهابيين، والعلويون متحضّرون و«فلول»، والدروز «كذا»... ومن لا تعجبه السلطة الجديدة «فليتقلع»!

كلٌ يروّج لروايته من موقعه، ولخدمة الجماعة التي ينتمي إليها، ما يكرّس نمطًا من التعميم الأعمى، ويعمّق النزعة القبلية السياسية، ويؤدي إلى المزيد من الانغلاق على الذات، وإلى ردود أفعال تُقصي أي أفق لحوار وطني جامع. بهذا المعنى، يغدو الحديث عن «شعب سوري واحد له قضية واحدة» محض وهم.

في ظل تناغم الإعلام الرسمي مع هذا الخطاب «تحالف الأقليات» ومع غياب فعالية القوى السياسية العابرة للانتماءات التقليدية، يغيب النموذج والمثال والقدوة. ويحدث فراغٌ يسمح لهذا الخواء المعرفي بأن يتمدّد ويتحوّل إلى بديل مزيف يبدو – بدهاء – وكأنه الخيار الوحيد غير القابل للنقاش.

3

في هذا المناخ، يُغفل الحديث عن المقدمات، ويُركّز على النتائج، فتتحول المادة الدعائية إلى أداة للتشويش والتشويه، بدل أن تكون أداةً للوعي. يصبح الرئيسي ثانوياً، والثانوي رئيسياً – الثابت متغيّراً، والمتغيّر ثابتاً. تتداخل الحدود، وتعمّ الفوضى، ويغيب الهدف، وتختلط الأمور على الناس.

يتحوّل الصراع إلى عبث، وتُفقد البوصلة، فتطفو على السطح فكرة بائسة مفادها: «كلّون مثل بعضون...» وبالتالي، يفقد الانتماء معناه، ويغدو الثبات على الموقف ضرباً من العبث.

4

بأثر هيمنة هذا النموذج من الخطاب، يُغيَّب العقل لصالح الغريزة، وتُستبدل المعايير العقلانية بالذرائعية.

فعندما يصرّح موظف إيراني من الدرجة الرابعة بأن «طهران تسيطر على أربع عواصم عربية»، تعلو الضجة وتشتعل ردود الأفعال – وهذا مفهوم نظراً لطبيعة التصريح الاستفزازية.

لكن حين يصرّح وزير أمريكي قائلاً: «سنقصف المسلمين ونعيدهم إلى القرن السابع عشر»، تمرّ العبارة مرور الكرام، دون أي أثر يُذكر في وسائل الإعلام، ودون أن تُحرّك ساكناً لدى من نصّبوا أنفسهم حماةً للدين والطائفة والعقيدة والرسول!

أن تأتي القوات الأمريكية من مسافة تفوق 7000 ميل لتُقيم قواعد عسكرية في المنطقة، وتفرض «الإتاوات» علناً، وتصدر الأوامر والنواهي، وتوزع الأدوار كما تتطلب مصالحها فهذا يُعتبر أمراً «مشروعاً» أو على الأقل مسكوتاً عنه، لا بل يصبح استرضاء الأمريكي هدفاً أول وغاية أساسية.

أما أن تتدخل إيران – وهو أمر مرفوض بلا شك – رغم أنها تنتمي إلى النسيج الجغرافي والثقافي للمنطقة – فذلك يُعدّ «كارثة قومية» ينبغي إعلان استنفار طائفي وقومي ضدها.

وفق منطق القانون الدولي والعقل السليم، ووفق معايير المصلحة الوطنية لا بد من رفض كل أشكال الوصاية والتدخل الخارجي، سواء أكانت أمريكية أم إيرانية أو غيرها. فلا الولايات المتحدة تملك حق فرض مشاريعها على شعوب المنطقة، ولا يحق لإيران تصدير نموذجها السياسي أو الأيديولوجي بالقوة.

السكوت على إحداها وإغفال الأخرى، هو سكوت على كل أشكال التدخل الأجنبي وتحويل البلاد إلى ساحة مفتوحة للصراع الدولي والإقليمي.

5

هذا الانحدار في الخطاب السياسي ليس ظاهرة محلية فحسب، بل هو امتداد عالمي، وتجسيد لثقافة ما بعد الحداثة، أو ما يسميه آلان دونو «بنظام التفاهة». فقد بدأ هذا النمط بالظهور منذ عقود، وتعزز بعد عام 1990 بفعل جحافل من الكتّاب والمثقفين والمؤسسات الإعلامية والثقافية.

في كتابه الصادر عام 2022، يكتب «هيغ بيث» – المذيع السابق في فوكس نيوز ووزير الدفاع في إدارة ترامب –: «عدونا الرئيسي هو الصين وروسيا واليسار والشيوعيون والإسلام، وسندمر الصين ونجعلها تلعق جراحها 200 عام.»

هذا الخطاب ليس جديداً على النخبة الأمريكية. فقد وصف جورج بوش حملته ضد «الإرهاب» ذات يوم بأنها «حملة صليبية»، رغم تراجعه واعتذاره اللاحق عن الوصف، وكان المذكور قد أعلن أيضاً أن للإرهاب ثلاثة أشكال: قومي، ديني، وطبقي.

هذا التصنيف يكشف عن موقف مسبق من كل من يحمل ثقافة جامعة. فهذه التيارات – بصرف النظر عن التقييم السياسي لها – شكّلت تاريخياً حوامل لأي مشروع تحرّري في الشرق. وبالتالي، فإن ما يُستهدف هنا هو فكرة التحرر ذاتها، عبر ضرب كل أشكال الهوية الثقافية الجماعية، وصولاً إلى شل فعالية المجتمع.

معيار تقييم أي تيار سياسي أو فرد أو سلطة اليوم أو دولة هو قبل كل شيء الموقف العملي من الثوابت السورية من استعادة كرامة الوطن والمواطن

6

معيار تقييم أي تيار سياسي أو فرد أو سلطة اليوم، أو دولة من المفروض ألا تكون اليافطة الأيديولوجية، ولا طبيعة الانتماء السياسي والثقافي، بل هو قبل كل شيء الموقف العملي من الثوابت السورية من استعادة كرامة الوطن والمواطن، وما يتطلبه ذلك من ضرورة الإسراع في تجاوز المأزق التاريخي الذي تمر به البلاد.

شيزوفرينا شاملة تصيب الصحافة

بعد انقضاء ما يقرب من أسبوعين على انتهاء حرب الـ 12 يوماً بين «إسرائيل» وإيران، والتي بدأت بالضربة التي شنها الكيان ضد إيران في 13 حزيران الماضي، مستهدفاً مواقع نووية وعسكرية ومدنية، وتلتها ضربات إيرانية أحدثت دماراً غير مسبوق في تل أبيب وحيفا وأماكن أخرى داخل الكيان، ما تزال مراكز الدراسات والصحف العبرية تنشر بشكل يومي مقالات وأبحاثاً وتحليلات بهدف استيعاب الحدث ونتائجه المباشرة والمتوسطة والبعيدة المدى.

■ مركز دراسات قاسيون

ورغم أنه ما يزال من غير الواضح إن كانت هذه الحرب هي مجرد جولة ستتبعها جولات، إلا أن ما أثبتته هذه المعركة القصيرة زمنياً، وذات النتائج الكبيرة بالمعنى الاستراتيجي، هو أن الكيان ومعه الولايات المتحدة، لديهما بالفعل قدرة كبيرة على افتتاح معارك وحروب جديدة في مناطق متعددة من العالم، ولكنهما باتا في وضع لا يسمح بالدخول في حروب استنزاف طويلة الأمد، ولا بتحقيق الأهداف المطلوبة عبر ضربات خاطفة سريعة، وهو ما يعيد التفكير في الاستراتيجية الشاملة للحروب في عصرنا الراهن...

في مادة سابقة، قمنا بالنظر في الآثار النفسية ضمن صفوف المستوطنين بعد أيام من بدء المعركة، وهنا سننظر في ما يقوله إعلام الكيان، بعد «الانتصار» المزعوم الذي حققه.

التفاوض خيارٌ «إجباريٌّ»!

وقف الكيان طوال سنوات عديدة متتالية ضد المفاوضات الأمريكية مع إيران حول الملف النووي، ورأى دائماً أن المقاربة الأنسب مع إيران هي المقاربة العسكرية، والآن، وبعد المعركة، بدأت تظهر آراء تميل إلى أن التوصل إلى تسوية مع إيران واستخدام الأدوات الدبلوماسية هو الخيار الأكثر جدوى، وخاصة في حال عدم وجود مساندة أمريكية فاعلة، والتي وضحت الحرب الأخيرة، بما فيها التدخل الأمريكي الشكلي أن احتمالاتها بدأت بالتقلص بشكل كبير؛ إلى ذلك الحد الذي يصف فيه بعض المحللين «الإسرائيليين» أن هدف ترامب من التدخل لم يكن حسم المعركة لصالح «إسرائيل»، بل كان الهدف هو إنهاء حرب لا يمكن الانتصار فيها، ولن يحمل استمرارها إلا استنزافاً للكيان لن يستطيع تحمله.

في مقالة نشرها «معهد دراسات الأمن القومي» في 25 حزيران، بعنوان «الحرب الإسرائيلية – الإيرانية: انتهت، لكنها لم تُستكمل»، يقول الكاتب: «سيتيح التوصل إلى تسوية فرض رقابة أكثر إحكاماً على البرنامج النووي الإيراني، أمّا في حال غياب اتفاق، فستضطر إسرائيل إلى الاعتماد الكامل على قدراتها الاستخباراتية لمراقبة البرنامج، وهو ما يثير تساؤلات عن مدى القدرة على اكتشاف كل خرق محتمل في المستقبل. علاوةً على ذلك، من غير الواضح ما إذا كان في الإمكان تطبيق النموذج اللبناني، أي الرد على كل خرق في المدى الطويل. فهل تعتزم إسرائيل فعلًا التدخل كلّ مرة تحاول فيها إيران إعادة نشر منصة إطلاق صواريخ في إحدى القواعد داخل أراضيها؟ وهل ستقوم بعمل عسكري ضد كل محاولة إيرانية لإعادة تأهيل منشآت التخصيب، أو– لا قدّر الله– التقدم نحو إنتاج سلاح نووي؟ صحيح أنه يبدو في هذه المرحلة كأن الولايات المتحدة وإسرائيل تتشاركان الرؤية بشأن ضرورة كبح جماح إيران، لكن من المشكوك فيه ما إذا كان هذا التنسيق الوثيق سيستمر في المدى البعيد، أو ما إذا كانت المواقف الأمريكية إزاء حرية العمل الإسرائيلي في إيران ستبقى على حالها، في ظل احتمال حدوث تغيّرات سياسية في الولايات المتحدة خلال السنوات المقبلة، أو تبديل في أولوياتها على الساحة الدولية. وفي ظل واقع كهذا، قد يكون من الأفضل السعي لاتفاق نووي بشروط محسّنة».

يستخدم موقع «N12» في مقالة نشرها يوم 25 حزيران لغةً طريفة يصلح فيها الوصف الشعبي «يرش على الموت سكر» فالكاتب يبالغ ويضخم «إنجازات الكيان»

كما نشر موقع «يديعوت أحرونوت» مقالة في 25 حزيران، يقول الكاتب فيها: «من المهم التأكيد أن هجوماً إسرائيلياً على الأراضي الإيرانية يشكل خطوة ليست بسيطة، ويجب ألّا نخطئ في الاعتقاد أننا إذا نفّذنا ضربة مذهلة مرة واحدة، بإمكاننا تكرارها في أي وقت نشاء. في المرحلة الافتتاحية الحالية، تم استخدام منصات معقدة جرى تطويرها على مدى سنوات، واحتاجت إلى جهود وموارد كبيرة، ولا توجد أي ضمانة لنا أننا سنستطيع العودة إلى «أجواء مفتوحة» كل مرة نحتاج فيها إلى ذلك». ويعني هذا الكلام ضمناً، أن هناك مخاوف من الاضطرار للدخول في معركة أخرى مع إيران، ويعني أيضاً أن الاستثمار الاستخباري طويل الأمد الذي سمح بتحقيق خروقات جدية في حرب الـ 12 يوماً، قد جرى تبديده ضمن الحرب نفسها بطبيعة الحال، أو تبديد الجزء الأكبر منه، كما يحصل في أي محاولة انقلاب فاشلة... ما يعني أن مراكمة جهد استخباري لاحق، يتطلب وقتاً كبيراً وموارد كبيرة، وطرقاً جديدة أكثر تعقيداً من الطرق التي تم استخدامها سابقاً، والمنطقي أن استخدامها ولّد حصانة ضدها بعد فشلها في بلوغ الغاية النهائية، أي في الوصول إلى ضربة قاضية.

فلننعِ حرب غزة لأننا «انتصرنا»!

يستخدم موقع «N12» في مقالة نشرها يوم 25 حزيران، لغةً طريفة يصلح فيها الوصف الشعبي «يرش على الموت سكر»؛ فالكاتب يبالغ ويضخم «إنجازات الكيان» ليس بغرض «استكمالها» بل بالضبط بغرض تغيير المسار نحو إنهاء الحروب التي بات من الواضح أنها لن تؤدي إلّا إلى مزيد من التراجع العام والاستنزاف الذي لا يطاق. يعنون الكاتب مادته «آن الأوان لوقف الحرب الدامية في غزة»، ويقول: «إن الإنجازات الهائلة في مواجهة المشروع النووي الإيراني، والصواريخ الباليستية، واستعادة الردع الإسرائيلي، تتيح فعلًا للمستوى السياسي ورئيس الحكومة اتخاذ قرار شجاع بشأن إنهاء الحرب في غزة، انطلاقاً من موقع القوة. هذه الحرب التي يتبين، أكثر فأكثر، أنها حرب استنزاف، ولا تساهم في تحرير الأسرى، في رأيي، بل تعرّضهم للخطر، وتقيّد قدرة الجيش الإسرائيلي على القتال، ولن تؤدي إلى تدمير حماس». وهنا يناقض الكاتب نفسه، ويرى أن الكيان استطاع تحقيق «إنجاز هائل» مع إيران، ولكن في الوقت ذاته يريد إنهاء الحرب في غزة، والتي لديها قدرات أقل بكثير من إيران، ثم يصفها بـ «حرب الاستنزاف»، وبالتأكيد يرى أن الكيان سيخسر أو أنه يخسر في غزة، ولكن المنطق يقول: إن من حقق «إنجازاً هائلاً» مع إيران، من المفترض أن يرى تحقيق نصر في غزة ليس فقط سهلاً، بل إنه أسهل الآن، ولكنه يقول العكس تماماً.

ويبدو أن هذا الشعور منتشر بشكل أوسع الآن بعد «الانتصار على إيران»، حيث يقول كاتب آخر في مقالة نشرتها «معاريف» في 26 حزيران، «قد ننتشي بـ «الانتصار على إيران»، لكننا في ورطة حقيقية في غزة. نحن نشهد فشلاً عسكرياً وسياسياً مستمراً... قد يكون «الانتصار على إيران» مثيراً للبهجة، لكنه لا يعكس الواقع المرير الذي نعيشه».

ويمكن تلمس الخوف في الكيان مما يمكن أن يأتي لاحقاً، لأنهم يعرفون أن ما حصل كان جولة واحدة فقط، ولا يمكن معرفة ما يمكن أن يحصل لاحقاً، وإن كان فعلاً لديهم الشعور بالانتصار، لما تخوفوا مما يمكن أن تحمله لهم

العبرية: انتصرنا لكن هُزمنا!

الجولة التالية. يقول كاتب مقالة نشرها موقع «N12» في 26 حزيران: «لا بد من توجيه كلمة شكر إلى القيادة السياسية والمستوى التنفيذي المذهل– سلاح الجو والاستخبارات والموساد– على التنفيذ اللافت، وإن كان لا مجال للابتهاج المفرط. فالباحثون في العلاقات الدولية يكررون دائماً المقولة الشهيرة: «نعرف كيف تبدأ الحرب، لكن لا نعرف كيف تنتهي، وما هي تبعاتها». جميعنا يأمل بأن تستقر وتطول مدة وقف إطلاق النار بين إسرائيل وإيران. قد تكون الحرب قد انتهت، لكن السلام لم يأت بعد... من الواضح للجميع أن إسرائيل غير قَادرة بمفردها على إحداث تغيير في النظام الإيراني، ولا على تدمير المشروع النووي الإيراني بالكامل، بل من غير المؤكد ما إذا كانت الولايات المتحدة نفسها نجحت بشكل كامل في تدمير المشروع الضخم الذي طوّرته إيران على مدى العقود الماضية». ويضيف قائلًا: «يجب أن تمتلك إسرائيل خطة خروج سياسية من الحرب مع إيران... يجب ألا نقع في فخ الغرور مجدداً، مثلما حدث في حرب لبنان الأولى في 1982، حين راودتنا أوهام تغيير النظام وسقوطه القريب. هذا يتجاوز قدرتنا، وربما حتى قدرة الولايات المتحدة».

الاهتزاز الداخلي

وحتى في خضم محاولة إظهار ما حصل على أنه انتصار، لا يمكن إخفاء حقيقة أن ما حصل هزّ الكيان داخلياً. في مقالة نشرها موقع «يديعوت أحرونوت» في 28 حزيران، يقول الكاتب: «على نتنياهو تقديم تفسيرات لسلسلة من الإخفاقات: الفشل في إنهاء المعركة في غزة، وفي معالجة مسألة تقاسُم العبء الذي أبقى عبء الخدمة والعمل على شرائح آخذة بالتناقص من السكان، وعدم تشكيل لجنة تحقيق رسمية، وتعثُّر التعيينات الحكومية، والإصلاح القضائي الراديكالي، وملفاته الجنائية، واستمرار خطاب الاستقطاب. في دوامة الحياة المضطربة، الشعب هو الذي يتجرع الوجبة الكاملة المتعلقة بإيران... قتلى، ودمار واسع، وعشرات الآلاف من المهجّرين، والشعب المنهك يتنهد صارخاً. أمّا الطبخة المسمومة القادمة من غزة، فهو لا يزال يتناولها يومياً. فالهدف الذي رُفع تحت شعار «حتى النصر» في غزة، والذي اعتقد البعض أنه سيكون ضربة وينتهي الأمر، تبيّن أنه رهان فاشل. حماس المُنهكة لم تُدمَّر، و«السيوف الحديدية» تحولت إلى عملية استنزاف طويلة: مخطوفون في الأسر، ونازحون في الشمال والجنوب، وجنود احتياط مُثقَلون بالعبء، وعائلات ثكلى. إن الشعب في إسرائيل صامد، لكن الاحتقان كامن في الأعماق».

الصحافة العبرية تُعبّر بشكل متزايد عن أن ما حصل لا يمكن اعتباره انتصاراً، حتى وإن حاول البعض في المستوى السياسي بيع ذلك الوهم. في مقالة نشرها موقع «هآرتس»، في 29 حزيران، يقول الكاتب: «حققت القوات الجوية والاستخبارات والموساد إنجازات مذهلة في «حرب الأيام الـ 12» ... ومع ذلك، لا ينبغي الوقوع في الوهم. فعلى الرغم من ستار الدخان المُفتَعل الذي يطمس المشهد، لم نقضِ على التهديد النووي الإيراني، ولا على تهديد الصواريخ. لقد أخّرنا تقدُّم المشروع النووي، على الأرجح بضعة أشهر فقط، وهذا أيضاً بفضل التدخل الأمريكي... نحن أقوياء جداً، لكننا غير قادرين على كل شيء. من الأفضل أن نتحلى بالتواضع ونستعد للفصول المقبلة. نتمنى أن يؤدي التفاوض في هذه المرحلة إلى اتفاق جديد يفرض قيوداً أشد على إيران، مقارنةً بالاتفاق السابق. هذا سيكون صعباً، وخصوصاً بسبب الخطأ الجسيم الذي ارتكبه دونالد ترامب عندما انسحب من المفاوضات بشأن الاتفاق في سنة 2018، بتأثير من بنيامين نتنياهو. آنذاك، كانت إيران على بُعد 18 شهراً من وضع «دولة على عتبة النووي». أمّا اليوم، فقد أصبحت فعلاً «دولة على العتبة»، ولا تزال كذلك، على الرغم من الضربات القاسية والإنكار في واشنطن والقدس».

العناوين والكلمات الافتتاحية تنحو نحو التطبيل والتزمير لـ«النصر العظيم» الذي تم تحقيقه في حين أن كل كلمة إضافية تدل على شعور عميق بالهزيمة وبالخطر المقبل

وهذا ما تؤكده مقالة أخرى نشرها موقع «إسرائيل هيوم» في 30 حزيران، حول أنه على الرغم من التسبب بأضرار وخسائر في مخزون اليورانيوم لدى إيران، إلا أن «الخوف يكمن في أن احتمالية تطوير إيران لقنبلة نووية تتزايد».

جواسيس لإيران

كانت هناك كذلك تحركات على المستويات الرسمية والعالية تدلّ على حالة تأهب لا يمكن لجهة تعتبر نفسها انتصرت أو قضت على عدو ما، كما تحاول الكثير من التصريحات أن تقول، أنها تقوم بها. في مقالة نشرها موقع «epoch» في 30 حزيران، يقول الكاتب: «أعلن وزير الدفاع إسرائيل كاتس أنه وجّه جيش الدفاع الإسرائيلي لإعداد «خطة تنفيذية» ضد إيران، تشمل الحفاظ على التفوق الجوي، ومنع أي تقدم نووي أو صاروخي، والرد على الأنشطة الإيرانية الداعمة للإرهاب ضد إسرائيل. وينصبّ التركيز على عمل إسرائيل لضمان سيطرتها الجوية في جميع المجالات ذات الصلة، فوق سورية ولبنان وغزة، وخاصةً في الساحة الإيرانية نفسها، لتحقيق أهداف الخطة». ويضيف الكاتب بعض النقاط حول ما يتم الاحتفاء به من قتل 17 عالم نووي إيراني والأضرار التي لحقت بمنظومة الصواريخ الباليستية لدى إيران، إلا أنه يضيف، «ما زال يوجد هناك 80 عالماً نووياً آخرين لم يتعرضوا لأذى، وهم يشكلون أيضاً مصدراً مهماً للمعرفة من أجل استعادة القدرات النووية التي تضررت على يد إسرائيل... ولا تزال إيران تملك نحو ألف صاروخ باليستي ونحو 200 منصة لإطلاقها، ولا تزال فروعها في اليمن والعراق ولبنان قادرة على مهاجمة إسرائيل بالصواريخ الباليستية والطائرات بدون طيار»، ويعود ويؤكد، «لقد تمت إزالة التهديد المباشر، ولكن يبدو أنه لا يوجد دليل على أن إسرائيل والولايات المتحدة نجحا في تفكيك البرنامج النووي الإيراني ومشروع الصواريخ الباليستية بشكل كامل».

إضافة إلى كل ما سبق، هناك مؤشرات أخرى تدل على أن الكيان يعي تماماً أن ما حصل لم يكن انتصاراً، بل على العكس تماماً، ويدل على فشل إضافي تتم محاولة تغطيته بطرق مختلفة. على سبيل المثال: بدأ تداول كلام حول جواسيس لإيران من داخل الكيان نفسه، وعندما يزداد الكلام حول دور التجسس في أي عملية فهو إما محاولة لتغطية الفشل العسكري، أو أنه فعلاً فشل استخباراتي داخلي، وفي كلا الحالتين، فهو بالتأكيد ليس مؤشراً على الانتصار، بل محاولة لتبرير الفشل. وحول هذا الموضوع، نشر موقع «يديعوت أحرونوت» في 5 تموز الجاري، تقريراً مطولاً حول إنشاء قسم جديد كامل في أحد سجون الكيان، مخصص للمستوطنين المتعاونين مع إيران والذين يتجسسون لصالحها.

ترسم الصحافة العبرية خلال الأسبوعين الماضيين صورة مركبة وشديدة التناقض؛ فالعناوين والكلمات الافتتاحية تنحو نحو التطبيل والتزمير لـ«النصر العظيم» الذي تم تحقيقه، في حين أن كل كلمة إضافية بعد ما يبدو أنه «مسلمات» لا بد من قولها، تدل على شعور عميق بالهزيمة وبالخطر المقبل، وبضرورة البحث عن إنهاء حالة الاستنزاف المستمرة... قبل بضعة أعوام، كان لممثل الكيان في الأمم المتحدة كلمة مهمة قال فيها: «نحن لسنا ضفدعاً تسلق في ماء فاتر»، ولكن الحقيقة هي بالضبط، أن الكيان هو تلك الضفدع التي يسلقها الاستنزاف المستمر، والذي اقتربت درجة حرارة مياه من الغليان، وباتت قدرة العضلات على القفز خارج القدر أضعف فأضعف، حتى مع إدراك أن عملية السلق تجري على قدم وساق...

هل يمكن للاستثمار أن ينجح وسط الانفلات الأمني وغياب الدولة؟

في ظل تسارع التحركات السياسية والاقتصادية في الملف السوري، عاد الحديث أخيراً عن إمكانية دخول سورية مرحلة جديدة عنوانها «الاستثمار وإعادة الإعمار»، ولا سيما بعد الترويج لرفع جزئي أو متدرج لبعض العقوبات الغربية والأمريكية.

تسويق رسمي وشبه رسمي للمشاريع الاستثمارية القادمة، ومعارض اقتصادية تُنظم، ومذكرات تفاهم مبدئية تُوقّع. لكن في مقابل ذلك، هناك واقع داخلي مركب ومعقد لا يمكن تجاهله، يُلقي بظلال قاتمة على فرص النجاح لأي مسعى اقتصادي جاد.

فهل يمكن للاقتصاد أن يُبنى في ظل غياب الأمن؟

وهل يمكن لرأس المال أن يتحرك في فراغ مؤسساتي وقانوني؟

الواقع الأمني المنفلت

تعاني معظم المناطق السورية من انفلات أمني حاد، حيث تتكرر حوادث القتل والخطف والسلب، وتتسع رقعة فوضى السلاح غير المنضبط. وهذا لا يقتصر على مناطق محددة دون غيرها، بل يمتد على طول الجغرافيا السورية بدرجات متفاوتة.

الانفلات الأمني لا يقتصر على غياب السيطرة، بل يمتد إلى وجود حالة من الفوضى المنظمة، حيث يجري أحياناً استخدام السلاح والقوة لتحقيق مصالح اقتصادية أو سياسية. وهذا يجعل من أي نشاط اقتصادي مستقر أمراً بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً.

غياب الدولة وتآكل المؤسسات

الدولة السورية، في صورتها الحديثة، تعاني من تراجع في دور المؤسسات الرئيسية. فلا سلطة تشريعية تملك التمثيل والاستقلالية الحقيقية حتى الآن، والسلطة القضائية لم تكتسب الموثوقية بها، والسلطة التنفيذية تعاني من التخبط الإداري وتداخل الصلاحيات، إضافة إلى استمرار الفساد البنيوي.

في مثل هذا السياق، يغدو المستثمر دون أي غطاء قانوني فعال، فلا ضمان حقيقي لحماية العقود أو الملكية، ولا قضاء مستقل يمكن اللجوء إليه، ولا بيئة إدارية فعالة لتسجيل المشاريع أو متابعتها أو التظلم من أي ضرر.

كل ذلك يعني أن رأس المال سيفكر ملياً، قبل أن يغامر بدخول بيئة تغيب فيها أبسط مقومات سيادة القانون.

رفع العقوبات... هل هو كافٍ؟

إن رفع أو تخفيف العقوبات الغربية على سورية قد يبدو في ظاهره خطوة محفزة، لكنه في الجوهر لا يعني الكثير ما لم يترافق مع تحولات داخلية جوهرية.

العقوبات تُعتبر عائقاً خارجياً، أما العوائق الأعمق فهي داخلية، تتعلق بالحوكمة والشفافية وسيادة الدولة. وبدون إصلاح هذه العناصر، فإن أي رفع للعقوبات لن يُفضي إلى تدفق رؤوس الأموال، بل سيؤدي إلى:

انتعاش محدود للنخب المقربة من السلطة.

زيادة فرص الفساد والاحتكار.

استغلال التسهيلات الاستثمارية من قبل شبكات محلية وإقليمية لها مصالح ضيقة.

بمعنى آخر، قد يؤدي تخفيف العقوبات، في ظل غياب الإصلاح الحقيقي، إلى تعميق الأزمة بدل حلها.

الترويج للاستثمار في بيئة غير مستقرة

من الواضح أن هناك جهداً إعلامياً ودبلوماسياً يُبذل لتقديم سورية كبيئة استثمارية واعدة، وأن «مرحلة جديدة» قد بدأت. لكن هذا الترويج يصطدم بحقائق ميدانية صلبة:

شبكات كهرباء مدمرة وبنية تحتية مهترئة.

عدم وجود نظام مصرفي فاعل.

تذبذب في سعر الصرف وغياب الثقة بالعملة الوطنية.

معيقات بيروقراطية وتشريعية كبيرة.

هذه ليست تحديات ثانوية، بل موانع حقيقية للاستثمار المنتج، وتجعل أي حملة ترويجية تبدو بعيدة عن الواقع.

لا اقتصاد بلا دولة

إن الاستثمار ليس مجرد قرار اقتصادي، بل هو انعكاس مباشر لثقة رأس المال بالبيئة التي يتحرك فيها.

ففي ظل عدم الاستقرار السياسي، والانفلات الأمني، وغياب المؤسسات، واستمرار الفوضى القانونية، فإن فرص الاستثمار الحقيقي في سورية تبقى محدودة للغاية، بل وشبه مستحيلة.

إن أي حديث جاد عن جذب رؤوس الأموال لا بد أن يسبقه إصلاح سياسي وأمني عميق، وإعادة بناء لمؤسسات الدولة على أسس الشفافية والاستقلالية. عندها فقط، يمكن للاقتصاد أن يتحرك، وللاستثمار أن يجد له موطئ قدم.

نحو هوية تسبق البصر

في لحظة دقيقة من تاريخ سورية، تتقدّم السلطة الانتقالية بمشاريع تسويقية طموحة، أبرزها إطلاق «هوية بصرية جديدة» للدولة.
ألوان موحدة، شعارات حديثة، ونبرة ترويجية تتحدث عن سورية «متجددة»، «متفائلة»، و«واعية بصورتها أمام العالم».

لكن هذا الإبهار البصري، بكل ما يقدمه من جاذبية، يقف على أرضية رخوة، ما دامت الهوية الوطنية الجامعة لم تُبنَ بعد، وما دامت الأسئلة الكبرى حول وحدة الدولة والسيادة والعدالة لم تُطرح بجدية.

صورة بلا مضمون

ليس في الهوية البصرية خلل بحد ذاتها، رغم تباين الآراء حولها، بما في ذلك المشروعية القانونية حول صلاحيات السلطة بإقرارها، فهي أداة تواصل رمزية مهمة في مسار إعادة بناء الدولة.

غير أن الاستثمار المفرط فيها، مقابل تجاهل الأسس الاجتماعية والسياسية التي تقوم عليها الهوية الوطنية، يكشف عن اختلال في سلم الأولويات.

كيف يمكن لدولة لم تحسم بعد مسألة التمثيل العادل، ولا تزال تعاني من فجوات الثنائيات الوهمية العميقة والقاتلة، أن تسوّق لواجهة وطنية بصرية موحدة؟

ما الذي يعنيه «شعار رسمي» في بلد لا يزال أبناؤه يختلفون على موقعهم على خريطة الولاء والانتماء؟

هوية وطنية مأزومة

الواقع السوري اليوم لا يحتمل التجميل. فالهوية الجامعة التي يُفترض أن توحد المواطنين حول مشروع وطني وسياسي وأخلاقي واحد، لا تزال هشة ومبعثرة.

فالسلطة، رغم وعودها بالحوار والدستور، أخفقت حتى الآن في طرح خطاب جامع يواجه إرث الانقسام ويعيد الاعتبار لمفهوم المواطنة المتساوية.

المكونات الدينية والعرقية لا تزال تشعر بالتهميش، والشباب يعاني من انقطاع وجداني عن وطن لم يعرفه إلا في سياق الحرب أو النزوح أو القمع.

لا يكفي أن نرسم علماً جديداً أو نطلق حملة إعلامية، ما لم يُقرن ذلك بمشروع حقيقي لإعادة تعريف «السوري» بما يتجاوز القومية والدين والمذهب والقبيلة والمناطقية.

وحدة الدولة لا تُبنى بالألوان

في مناطق عدة من البلاد، تُمارس سلطات محلية أمراً واقعاً، تتحفظ على الاندماج الكامل، وعلى هوية المركز. ففي ظل غياب هوية جامعة، تغدو السيادة هشة، والوحدة الشكلية للدولة مهددة بالتآكل التدريجي.

ما لم تبادر السلطة الحالية إلى تأسيس هوية وطنية تشاركية، تُنصف الضحايا، وتحتوي جميع المكونات على قاعدة المساواة والعدالة، فإن كل شعار جديد سيظل صورة معزولة عن واقع ممزق.

نحو هوية تسبق البصر

سورية اليوم بحاجة إلى ما هو أبعد من حملة تصميم. تحتاج إلى مؤتمر وطني عام وشامل، يُعيد الاعتبار للعملية السياسية الجامعة، ويؤسس لحوار سياسي ومجتمعي جريء يعيد دمج وصهر الهويات ما قبل الوطنية ضمن هوية سورية واحدة، لا تلغي التنوع بل تعترف به وتحتويه.

هذا المؤتمر يجب أن يُنتج دستوراً جديداً يضمن وحدة البلاد وسيادتها، ويؤسس لعدالة اجتماعية وتعددية سياسية.

ومن هذا الدستور، تنطلق عملية انتخابية حرة تفرز حكومة وطنية تمثل الإرادة الشعبية، وتلبي طموحات السوريين في العدالة، الكرامة، والاستقرار. بعدها فقط، يصبح الاتفاق على الهوية البصرية للدولة أمراً طبيعياً، بل مبرراً. إذ إن الاحتفاء بالشكل لن يكون حينها هروباً من الواقع، بل تعبيراً عنه.

التجميل لا يُنقذ البناء

الخطورة ليست في استخدام أدوات الإبهار البصري، بل في استبدالها بالمضمون. حين تصبح «الصورة» هدفاً بذاتها، وتُقدم بوصفها إنجازاً وطنياً، فإننا نعيد إنتاج منطق السلطة القديمة، عبر تسويق الشكل وتجاهل الجوهر.

بلا عمق وطني حقيقي، لا تحمل الهوية البصرية أي قيمة رمزية. بل قد تتحول إلى غطاء لفراغ سياسي واجتماعي، أو محاولة لصياغة انتماء زائف لا يحاكي الواقع ولا يستجيب لتحدياته.

الحرائق في سورية... اشتعال الغابات بين الجفاف، الإهمال، والافتعال

شهدت سورية خلال العقود الماضية تصاعداً خطِراً في وتيرة الحرائق التي طالت غاباتها وأحراشها وأراضيها الزراعية، لكن الظاهرة تحولت إلى أزمة وطنية خلال سنوات الحرب والأزمة، بالتوازي مع تفاقم الجفاف وغياب الخطط الوقائية.

وخلال الأسبوع الماضي فقط، اندلعت حرائق هائلة في غابات كسب، محمية الفرنلق، جبل التركمان وعدة قرى مجاورة في ريف اللاذقية، مما أدى إلى إغلاق طريق كسب وامتداد النيران إلى مناطق واسعة في ظل طقس حار وجاف للغاية.

لكن الأخطر من ذلك، أن عدداً من هذه الحرائق– كما أظهرت التحقيقات المحلية وتقارير إعلامية، على زمن سلطة النظام البائد والآن– ليست طبيعية بالكامل، إذ يُشتبه في افتعال بعضها بدوافع اقتصادية أو عسكرية أو حتى انتقامية، ما يضيف بعداً أمنياً وبيئياً خطِراً للأزمة.

تراجع الغطاء النباتي... المسبب والنتيجة

تدمر الحرائق سنوياً آلاف الهكتارات من الغابات، فتفقد التربة ظل الأشجار وتتبخر الرطوبة، ما يؤدي إلى تسارع التصحر وتراجع التنوع الحيوي. في المقابل، يؤدي الجفاف المستمر منذ أكثر من 15 عاماً، وارتفاع الحرارة، إلى تحويل الغطاء النباتي الجاف إلى وقود مشتعل، مما يزيد من احتمال نشوب الحرائق الطبيعية.

لكن في حالات كثيرة، لا تكون الطبيعة هي السبب الوحيد. إذ سُجل في عدة مناطق، خاصة القريبة من خطوط التماس أو مناطق الاستثمار الزراعي والسياحي، اندلاع حرائق بطريقة متزامنة وغير مبررة مناخياً، ما يدعم فرضية الافتعال.

حجم الكارثة بالأرقام

تشير المعطيات المجمعة من مصادر رسمية، وتقارير دولية، وصور أقمار صناعية إلى أن سورية فقدت خلال العقود الثلاثة الماضية ما يزيد عن 250,000 هكتار من الغابات والأراضي الحراجية والزراعية نتيجة الحرائق المتكررة.

وحدها سنة 2019 شهدت واحدة من أسوأ الكوارث البيئية، حيث احترقت نحو 893,660 هكتاراً، أي ما يعادل نحو 4,8% من مساحة سورية، بحسب دراسة منشورة في مجلة Earth Interactions.

أما في 2020، فبلغت المساحات المحروقة نحو 354,230 هكتاراً، وفق تقديرات مستندة إلى بيانات الأقمار الصناعية.

بين عامي 2008 و2018، دُمرت نحو 130,000 هكتار من الغابات، وفقاً لنظام EFFIS التابع للاتحاد الأوروبي.

وفي سنوات الحرب، بين 2010 و2019، تم فقدان نحو 63,700 هكتار من الغابات، حسب تقرير مركز الأبحاث البيئية في كاتالونيا «CREAF».

أما البيانات المحلية، فتكشف أن الفترة بين 2010 و2016 شهدت أكثر من 3,600 حريق أتت على 21,500 هكتار من الأراضي الحراجية والزراعية.

الافتعال... دوافع متعددة لحرائق متعمدة

تشير تقارير محلية وشهادات من سكان القرى إلى أن بعض الحرائق في سورية خلال السنوات الماضية، وبينها حرائق صيف 2025، قد تكون مفتعلة لأسباب عدة، منها:

أسباب اقتصادية، للاستفادة من أراضي الغابات بعد حرقها لتحويلها إلى أراض زراعية أو مشاريع عمرانية أو استثمارية، بالإضافة إلى التفحيم والتحطيب.

أسباب عسكرية، عبر إحراق الأحراش قرب خطوط التماس لتقليل إمكانية التخفي أو التسلل، أو لإفراغ مناطق جبلية استراتيجية من السكان.

أسباب أمنية أو انتقامية، بإشعال النيران عمداً في أراض زراعية بغرض الانتقام الشخصي أو العقاب الجماعي، أو لتصفية نزاعات محلية عبر إحداث أذى بيئي مباشر.

الإهمال وسوء الإدارة، كترك بقايا نيران مشتعلة أو نفايات قابلة للاشتعال في مناطق حراجية، أو حرق الأعشاب أو النفايات الزراعية بطريقة غير منظمة.

سورية بحاجة ماسة إلى استراتيجية وطنية طويلة الأمد ومتكاملة تجمع بين البيئة والقانون والإدارة المجتمعية لإنقاذ ما تبقى من غاباتها ومقدراتها الطبيعية

هذه الدوافع تشير إلى وجود بعد جنائي وإداري خطِر خلف كثير من الحرائق، ما يستدعي معالجة أمنية وقضائية صارمة إلى جانب الحلول البيئية.

النتائج السلبية... بيئية، اقتصادية، واجتماعية

بيئياً: فقدان الغابات يؤدي إلى تدهور التربة، وزيادة الانجراف، وتهديد التنوع الحيوي. الحرائق الأخيرة التهمت أجزاء من محمية الفرنلق الطبيعية التي تُعد من أغنى مناطق البلاد بالأشجار والأنواع البرية.

اقتصادياً: خسائر فادحة في الأراضي الزراعية والأشجار المثمرة، وانقطاع مصادر الرزق لعائلات بأكملها.

اجتماعياً وأمنياً: تسبب الحرائق المتعمدة حالة من الشك والعداء بين المجتمعات المحلية، ونزوحاً قسرياً في بعض القرى الجبلية المحترقة.

التأثير المتبادل بين الجفاف والحرائق

تشكل الحرائق المتكررة، سواء كانت طبيعية أو مفتعلة، عاملًا حاسماً في تسريع آثار الجفاف. وفي الوقت نفسه، يؤدي الجفاف إلى زيادة هشاشة الغابات وجفافها، مما يجعلها أكثر عرضة للاندلاع.

هذه العلاقة التبادلية تصنع دائرة مغلقة، يفاقمها غياب إدارة علمية فعالة أو سياسات ردع فاعلة.

فالحرائق تؤدي إلى تدمير الغطاء النباتي الذي يحافظ على رطوبة التربة، ويشارك في تكوين الأمطار عبر إطلاق بخار الماء، وبالتالي تتفاقم حدة الجفاف.

إن هذا التفاعل السلبي المتبادل يهدد التوازن البيئي في سورية، ويجعل من السيطرة على كلتا الظاهرتين أكثر صعوبة عاماً بعد عام.

مقترحات عملية لمعالجة الأسباب والنتائج

بداية يجب التركيز على مواجهة الجفاف من خلال: تبنّي نظم ري حديثة تحد من الهدر وتزيد كفاءة استخدام المياه– حصاد مياه الأمطار عبر السدود الصغيرة والخزانات الريفية– زراعة محاصيل مقاومة للجفاف والاعتماد على الدورة الزراعية المناسبة– رفع الوعي البيئي بأهمية ترشيد المياه عبر الإعلام والمدارس.

بالإضافة إلى ذلك من الهام:

كشف أسباب الحرائق بدقة عبر لجان مختصة، وفصل الطبيعي منها عن المتعمد.

تعزيز الأدوات القانونية لتجريم الإشعال المتعمد وتشديد العقوبات.

إنشاء حواجز وقائية وممرات نارية بين الغابات والقرى.

تحسين معدات الإطفاء وتوزيعها جغرافياً لتغطية المناطق الحساسة.

برامج توعية مجتمعية تشمل المدارس والمزارعين.

إطلاق مشاريع إعادة تشجير مجتمعية بمتابعة أهلية وحكومية.

اعتماد تقنيات الإنذار المبكر عبر الأقمار الصناعية والربط اللحظي مع فرق الدفاع المدني.

دور الدولة المطلوب

يتعين على الدولة مواجهة ملف الحرائق باعتباره ملفاً أمنياً واقتصادياً وبيئياً في آن واحد، وذلك من خلال:

تخصيص موارد مالية كافية للوقاية والمكافحة.

مراجعة خرائط الغابات وتحديثها رقمياً.

محاسبة مفتعلي الحرائق بوسائل قانونية شفافة.

تعزيز العمل مع المجتمع المحلي كشريك في الوقاية والرصد والمساءلة.

الحاجة لاستراتيجية وطنية متكاملة

الحرائق في سورية لم تعد مجرد كوارث طبيعية موسمية، بل تحولت إلى أزمة بيئية وأمنية متشابكة، خاصة حين تتداخل دوافع الجفاف والإهمال مع الافتعال المتعمد. وتبقى سورية بحاجة ماسة إلى استراتيجية وطنية طويلة الأمد ومتكاملة تجمع بين البيئة، القانون، والإدارة المجتمعية لكسر هذه الحلقة، وإنقاذ ما تبقى من غاباتها ومقدراتها الطبيعية.

فحماية الغابات والمياه ليست رفاهية، بل ضرورة وجودية لضمان مستقبل آمن بيئياً وغذائياً واقتصادياً للأجيال القادمة.

أطفال سورية المشردون... فشل للدولة لا تبرره الأزمات

أفرز النظام السائد والوضع الاجتماعي والاقتصادي طوال السنوات الماضية، وما ترتب جرّاء سني الحرب والأزمة، عدّة ظواهر اجتماعية سلبية ومشوّهة، يغيب عنها في المقام الأول دور الدولة بوصفها راعية للمجتمع.

■ فرح شرف

وليست ظاهرة تشرد الأطفال وافتراشهم الشوارع والحدائق العامة وليدة اليوم، لكنها باتت فاقعة وأخذت بالازدياد بوتيرة أعلى خلال الأشهر الماضية، بحيث باتَ من الصعب تجاهل عواقبها على مستقبل الأطفال والمجتمع وحتى الدولة.

مشاهد الوجع باتت مألوفة

في زوايا العاصمة دمشق، وعلى أرصفة شوارعها التي كانت يوماً تنبض بالحياة، بات مشهد الأطفال النائمين تحت السماء المكشوفة مألوفاً حدَّ الوجع.

أجساد صغيرة تفترش الأرصفة والحدائق العامة، تئنّ بصمت من وطأة الفقر والتشرد، وقد سرقت سنوات الحرب والأزمة منهم دفء الأسرة وسقف الأمان.

وفي ضواحٍ مكتظة كجرمانا، تتقاطع براءة الطفولة مع قسوة الواقع، لتولد صورة موجعة عن وطن أنهكته الأزمات، حتى بات أطفاله يلتمسون النوم بين ضجيج الشارع وبرودة الليل، كأنهم بلا وطن يحتضنهم ولا غد يعدهم بفرصة أفضل.

إنّه واقع بائس لا يليق بأحد، فكيف بأطفال هم مستقبل هذا البلد؟

أساس الأزمة

لعبت السياسات الاقتصادية الليبرالية التي اتبعتها سلطة الأسد، وتوحش هذه السياسة خلال سنوات الأزمة، على تدمير البنى الاقتصادية، وتفتيت النسيج الاجتماعي.

فقد أدت هذه السياسات، والتي ما زالت مستمرة إلى اليوم بعناوين السوق الحر والخصخصة والتنافسية، إلى إهمال قطاعات حيوية مثل الزراعة والصناعة، وعمّقت من ظواهر الفساد والنهب، وهو ما انعكس سلباً على الغالبية العظمى من السوريين، وبالأخص العائلات المفقرة وذات الدخل المحدود.

وقد تجلّى التأثير المدمر لهذه السياسات في تآكل الطبقة الوسطى وتهميش الطبقات الفقيرة، حيث فقدت العديد من العائلات مصادر رزقها بينما تشرّد قسم كبير منها. ومع إزالة الدعم التدريجي وارتفاع الأسعار، باتت الحياة اليومية عبئاً ثقيلاً على الأسر.

ولم تقتصر تداعيات هذه السياسات على الجانب الاقتصادي فقط، بل شملت الجانب الاجتماعي والنفسي، وما نتج عنه من تفكك للأسرة، وخلفها جيل من الأطفال المحرومين من التعليم والصحة؛ فالأسرة ليست كياناً معزولاً عن محيطها الاقتصادي والاجتماعي، وستبقى تعيش في حالة من الضعف والتهديد ما لم يتم توفير بيئة تُبعد عنها شبح الفقر.

ظواهر متشابكة

تشابكت مع ظاهرتيّ تشرد وعمالة الأطفال ظاهرة التسرب المدرسي، ليشكلوا معاً حلقة مفرغة تحرم الأطفال من حقهم الأساسي و«الملزم» في التعليم، لتكرّس الفقر والجهل، في حين فاقم الدمار الذي طال البنى التحتية، بما فيها المدارس، وانهيار الاقتصاد، وغياب الدولة، من حاجة الأطفال إلى إعالة أسرهم التي فقدت معيلها بسبب الموت أو العجز.

وفي هذا السياق، ابتعد الأطفال عن الأسرة بوصفها ملاذاً آمناً ومصدراً للحماية، وتحولوا إلى عمالة هامشية مبكرة وفرصة استغلال، نتيجة الأعباء الاقتصادية الواقعة على كاهل الأسر، وفي ظل غياب دور الدولة الداعم.

اقتصاد الشارع الهامشي

يكرّس اقتصاد الشارع الهامشي حالة الاستغلال، خاصة المتعلقة بالأطفال. فقد تحول الأطفال إلى «بضاعة» نتيجة استمرار منطق السوق الحر الذي يجد في هؤلاء مجالاً خصباً لتعظيم الأرباح، فحيث تغيب رقابة الدولة ودور الأسرة يصبح الأطفال ضحايا لشبكات استغلال منظمة.

فغالباً ما يكون التسول تحت سيطرة شبكات تستغل تشرد الأطفال وحاجتهم إلى الحماية، وتحوّل عَوزهم إلى مصدر دخل يُسلب منهم ليموّل جيوب القائمين على هذه الشبكات. أو يجبر الأطفال على مزاولة أعمال لا تتناسب مع عمرهم وقدراتهم الجسدية ما يعرضهم لأخطار صحية خطِرة، بالأخص من يعمل منهم في جمع الخردة والنبش في القمامة.

وفي غياب البدائل يجد بعض الأطفال أنفسهم في دائرة الجريمة، ويتم استغلالهم في السرقة أو نقل المخدرات، وهذه الأنشطة لا تدمر طفولتهم فحسب، بل تحكم عليهم بمستقبل مظلم يصبح الخروج منه شبه مستحيل. بينما يقعون هم أنفسهم ضحية إدمان على مواد مخدرة رخيصة ومتوفرة، مثل «الشعلة»، كوسيلة للهروب من واقعهم القاسي، بالإضافة إلى أنها تجعل من استغلالهم واستمرار تبعيتهم أمراً يسيراً، وتحدُّ من قدرتهم على التفكير.

فشل الدولة وجيل ضائع

يزداد تعقيد وتعمق ظاهرة تشرد واستغلال الأطفال، وتشابكها مع بقية الظواهر السلبية، في ظل استمرار انتهاج الدولة لسياسات اللبرلة والخصخصة والبحث عن الربح السريع، وإهمال ضرورة إعادة إقلاع عجلة الإنتاج، الذي من دونه لا يمكن للمجتمع أن يعيد بناء نفسه ويحقق استقراراً، ويبقى الأطفال الحلقة الأضعف، في ظل انعدام الاستقرار، وقوداً لاقتصاد الظل والظلم، وعن سبق إصرار!

فما لم يتم تغيير السياسات الاقتصادية وتوجيهها نحو العدالة والإنتاجية، فإن البلاد ستبقى أسيرة حلقة مفرغة من الظواهر السلبية المترابطة والمولدة لبعضها، وستستمر في إفراز أجيال من الأطفال المشردين الذين يعيشون على هامش الحياة.

فمشهد الوجع المألوف ليس مجرد نتاج ظروف عابرة، بل هو انعكاس صارخ لفشل الدولة في تأمين الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة لمواطنيها، وفي مقدمتهم الأطفال.

فأن ينام الصغار على الأرصفة وتحت الأشجار، هو دليل مؤلم على غياب سياسات الحماية والرعاية، وعلى انهيار مؤسسات يُفترض أن تكون حصناً للفئات الأضعف. إنه فشل لا تبرره الأزمات، بل تفضحه قسوة النتائج.

مرارة المتقاعدين... وعود الزيادة من التفاؤل إلى الخذلان

بدأ شهر تموز هذا العام بأمل جديد لشريحة طالما عانت من التهميش وهي شريحة المتقاعدين.

فقد تلقوا خبر صدور مرسوم بزيادة معاشاتهم بنسبة 200% بارتياح وترقب، ولا سيما أن نص المرسوم كان واضحاً أن الزيادة ستصرف اعتباراً من بداية تموز.

الأمل الذي حملوه لم يكن ترفاً، بل كان نابعاً من احتياج حقيقي لتلك الزيادة، التي خططوا لتوجيهها إلى أساسيات حياتهم من دواء وغذاء وفواتير تثقل كاهلهم شهرياً.

وجاء تصريح وزير المالية ليزيد منسوب التفاؤل حين أعلن أن صرف أجور المتقاعدين سيكون ضمن الفترة ما بين الأول والخامس من كل شهر، مما عزز الاعتقاد بأن التنفيذ سيكون حازماً وشفافاً.

لكن الواقع كان قاسياً، وصادماً، ومخيباً للآمال.

وقف المتقاعدون في طوابير الصرافات تحت حرارة الصيف وهم يحملون في قلوبهم رجاءً طال انتظاره، فإذا بهم يُفاجؤون أن الزيادة لم تُصرف!

لا إشعار، لا توضيح، لا اعتذار، ولا حتى تلميح إلى تأجيل أو خلل.

وكأنهم مجرد أرقام هامشية في دفاتر الدولة، لا تُستحق حتى جملة تفسير!

شعور جماعي بالخذلان ساد بينهم، وتحوّل تفاؤلهم الذي بالكاد تجرأ أن ينبض، إلى إحباط عميق ومرارة تلامس الكرامة.

لقد كانوا ينتظرون احتراماً لا صدقة، وكانوا يتوقعون تنفيذ وعود لا خرقاً صامتاً لها.

فما زاد الطين بلة هو الصمت الرسمي المُطبق. لا مؤسسة التأمينات الاجتماعية بادرت بالتوضيح، ولا وزارة المالية قدّمت تبريراً أو حتى أعربت عن أسفها!

هذا الصمت لم يكن مجرد تجاهل، بل كان فعلاً مستفزاً، يشي بنمط راسخ من التعامل البارد واللا مبالي مع شريحة بذلت زهرة أعمارها في خدمة الدولة.

أين هي المساءلة؟ أين هي الكلمة التي تخفف من وطأة الغصة؟ كيف يمكن لمؤسسات الدولة أن تُدير ظهرها بهذه الطريقة الصارخة لمن أفنوا أعمارهم في المساهمة في بناء هذا الوطن؟

لم تكن الزيادة مطلباً رفاهياً، بل كانت حاجة ملحة، أُقرت رسمياً، ثم تلاشت دون أثر، وكأنّ أحلام المتقاعدين قابلة للتأجيل، أو للمحو، متى شاءت البيروقراطية أن تتجاهل.

إن ما حدث ليس إخفاقاً مالياً فقط، بل هو فشل أخلاقي ومؤسساتي عميق.

فالدولة التي لا تحترم متقاعديها، لا تحترم تاريخها. والدولة التي لا تملك الشجاعة لتشرح أو تعتذر، هي دولة تغلق باب الثقة مع مواطنيها، باباً تزداد الحاجة إليه كلما اشتدت الأزمات.

في النهاية، لم تكن خيبة المتقاعدين في ضياع زيادة مالية فقط، بل في الإحساس القاسي بأن تعبهم وإرهاقهم وعمرهم الذي مضى... لا يعني شيئاً في عيون من بيدهم القرار!

شراكة سورية فرنسية لبناء وتأهيل 37 جسراً

عقدت المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية اجتماعاً مع شركة «ماتيير» الفرنسية، بتاريخ 29 حزيران 2025، بهدف تفعيل مذكرة تفاهم كانت قد وقعت بين المؤسسة العامة والشركة عام 2023 لإصلاح وتأهيل 32 جسراً، وارتفع العدد بعد الاجتماع أخيراً ليشمل 37 جسراً.

■ سارة جمال

إلا أن هذا التوجه نحو تعزيز البنية التحتية وتنفيذ المشاريع الكبرى بالتعاون مع الشركات الأجنبية لا يخلو من غموض، خاصة فيما يتعلق بإهمال الكفاءات المحلية وغياب الشفافية عن التفاصيل المالية والتقنية.

«ماتيير»!

من الجدير بالذكر أن موقع شركة «ماتيير» لم ينشر أية مشاريع منجزة أو قيد الإنشاء في أي من دول العالم. وبالاطلاع على موقع الشركة الفرنسية فهي تقدم قروضها إما عبر ائتمان من بنك فرنسي يُمنَح مباشرة لبنك الدولة المقترضة ما يتيح للمورد الحصول على الدفع نقداً، وتساوي مدة القرض مدة البناء، مع «إمكانية» الاستفادة من سعر فوائد ثابت، كما تغطي مخاطر عدم السداد عن طريق شركتيّ تأمين فرنسيتين. أو تقدم قرضاً من الدولة الفرنسية لتمويل مشاريع البنى التحتية، وهذا القرض موجّه للمشاريع التي تزيد كلفتها عن 10 ملايين يورو، فيما لا توجد تفاصيل حول آليات السداد والتأمين والفوائد المترتبة على المقترض.

ورغم أن وزير النقل يعرب بدر أكد «ضرورة تأمين التمويل الخارجي اللازم، سواء بصيغة منح أو هبات، وفق الدراسات الفنية والقانونية المعتمدة»، بحسب ما ورد على موقع الوزارة الرسمي بتاريخ 29 حزيران، إلا أنه لم يذكر تفاصيل هذا التمويل وحجمه ومن سيتحمل التكاليف الإضافية؟

تعاون إيجابي، ولكن...

في بلد منهك ومدمر مثل سورية قد يكون التعاون مع شركات أجنبية ضرورياً للاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات، خاصة في مجال البنى التحتية كتأهيل وبناء الجسور.

ورغم أهمية تعاون كهذا، لا يمكن النظر إليه بعين الرضا المطلق، ولا بد من تقييمه من حيث الفائدة الاقتصادية الصافية للدولة ومساهمته في تحسين حياة ومعيشة الناس. خاصة في ظل غياب ذكر التكاليف المفروضة من قبل الشركة الأجنبية، وإن كان سيقتصر دور المؤسسة العامة للمواصلات على المتابعة، وما هو حجم مشاركة القطاع العام الإنشائي أو الشركات المحلية في عملية التأهيل؟ والذين يمتلكون الإمكانية والخبرة في تنفيذ مثل هذه المشاريع بكفاءة وجودة عاليتين وتكلفة أقل.

الشفافية الغائبة

إن غياب الشفافية وآليات المحاسبة والرقابة عن هذه الاتفاقية، كما الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة سابقاً، سيتيح للشركات الأجنبية فرض شروطها واستغلال الموارد المحلية، والذي سينعكس سلباً على المواطن.

ولا يكفي الإفصاح عن طبيعة العقود، والتكلفة، والمدة الزمنية وغيرها، بل لا بد من تعزيز الشفافية في جميع مراحل تنفيذ المشاريع، من التخطيط والتصميم إلى التنفيذ والإشراف.

فشروط «التمويل» الذي تنتظره وتؤكده الوزارة يجب أن يكون واضحاً، مثل الضمانات الحكومية أو الفوائد.

فإن كانت هذه الشروط مجحفة، سواء بأسعار فائدة مرتفعة، أو فترات سماح قصيرة، أو شروط تعجيزية لها علاقة بالضمانات، سيتحول التمويل إلى دين عام، لا يعود بفائدة على المواطنين، بل وسيتحملون عبأه لاحقاً عبر تقليص الخدمات العامة أو خصخصة قطاعات حيوية، مما يؤثر بشكل مباشر على حياتهم ويحد من فرصهم في الحصول على الخدمات الأساسية.

إهمال الكفاءات المحلية

لا تعد المشاريع الكبرى مجرد إنجازات إنشائية، بل هي فرص مهمة لتبادل المعرفة والخبرات، ونقل التكنولوجيا المتقدمة، وتطوير القدرات البشرية المحلية. وحرمان الشركات والكوادر الوطنية من الانخراط الفاعل في هكذا مشاريع، يعني تجميد طاقاتها وإمكاناتها، ما يؤدي إلى تراجع مستوى الكفاءة والإنتاجية لديها، ويقلل من قدرتها على المنافسة في السوق المحلي والعالمي، ويرسّخ التبعية للخبرات الأجنبية.

فإقصاء قوى العمل الوطنية، شركات وكفاءات، لصالح الشركات الأجنبية سيكون له تداعيات سلبية على الاقتصاد المحلي. حيث لا يقتصر الأمر على تسرب الأموال إلى الخارج، بل يمتد ليشمل إضعاف القدرات المحلية، وتراجع فرص العمل وفقدان الخبرة المتراكمة القادرة على بناء اقتصاد وطني قوي ومستدام.

منتجع «جونادا» بطرطوس... عقد استثماري دون إعلان أو شفافية

أبرمت وزارة السياحة السورية عقد استثمار جديد لمنتجع «جونادا» في محافظة طرطوس مع شركة «أول سيزون» «All Season»، دون أن تنشر أية تفاصيل رسمية حول شروط التعاقد، أو مدته، أو طبيعة العائدات المالية المتوقعة للدولة.

غياب إعلان عن مزاد أو مناقصة مفتوحة يثير تساؤلات مشروعة حول مدى التزام الجهات المعنية بمبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص في إدارة المرافق العامة.

منتجع من فئة خمس نجوم... ولكن لمن؟

منتجع «جونادا» مصنف كفندق خمس نجوم، ويُعد من أكبر المنشآت السياحية على الساحل السوري، بموقعه الفاخر ومرافقه المتكاملة.

إلا أن الإقامة فيه ليست متاحة لمعظم المواطنين، حيث أفاد عدد من الزوار والمغتربين السوريين عبر منصات التواصل أن أسعار الليلة الواحدة تتراوح بين 275 و300 دولار أمريكي، أي ما يعادل أضعاف متوسط الرواتب المحلية الشهرية.

رفاهية فاخرة في اقتصاد مأزوم

الأسعار المرتفعة تعكس نمط تشغيل موجه حصرياً للنخبة أو الزوار القادرين على الدفع بالدولار، بينما تحرم الشريحة الأوسع من المواطنين من الاستفادة من هذا المرفق العام.

ومع أن ذريعة تكلفة التشغيل المرتفعة في سورية بسبب الاعتماد على الوقود الخاص لتوليد الكهرباء، إلا أن غياب أي نموذج دعم أو تسعير متوازن أو رقابة جدية يعمق الفجوة بين ما هو عام شكلاً، وخاص مضموناً.

أين عائدات الدولة من هذا المشروع؟

رغم الفخامة والربحية الظاهرة، لم تُفصح وزارة السياحة عن نسبة العائدات التي ستحصل عليها الخزينة المركزية من هذا الاستثمار، أو عن أي بنود تتعلق بمراقبة الأداء أو شروط إعادة التقييم.

غياب هذه المعلومات يُحول المشروع من فرصة سياحية تنموية، إلى نموذج للربح الخاص غير المقيد، ويُكرس سلوكاً اقتصادياً يهمش المصلحة العامة.

دعوة لمحاسبة ومراجعة التعاقدات العامة

في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، فإن إدارة المشاريع العامة– وخاصة في القطاعات الحيوية كالسياحة– تتطلب وضوحاً كاملاً، ورقابة تشريعية وإعلامية على التعاقدات والعائدات.

فالاستثمار في منشأة سياحية فاخرة لا يجب أن يكون مجرد وسيلة لتكديس الربح الخاص، بل فرصة لتحقيق توازن بين الجدوى الاقتصادية والمصلحة الوطنية.

الحد الأدنى للأجور في سورية: 68 دولاراً

شهدت السياسات العامة في سورية تحت حكم الأسد - وفي القلب منها منظومة الأجور والدعم الاجتماعي - تحولاً تدريجياً نحو تفكيك منظومة الدعم الاجتماعي التي كانت تُعتبر إحدى الركائز الأساسية للاستقرار النسبي للدولة في العقود السابقة، ونحو تخفيض القيمة الحقيقية لأجور العاملين. ولم يكن هذا التحول فجائياً أو معلناً بوضوح، بل اتبع أساليب احتيالية اعتمدت على تقليص الدعم بصورة تدريجية بطرق مباشرة وغير مباشرة: ابتداءً من تقليص مبالغ الدعم التي كانت تُدرَج في موازنات الدولة، إلى تضاؤل الإنفاق الفعلي على بنود الدعم الاجتماعي، وصولاً إلى الإلغاء الكامل للدعم عن بعض السلع والمواد الأساسية، إما بوقف توزيعها عبر «البطاقة الذكية» سيئة الذكر، أو بإعلانات رسمية عن انتهاء دعمها مثلما حدث مع البنزين.

■ أحمد الرز

بعد سقوط السلطة السابقة، استبشر السوريون خيراً بمستقبل يحمل فرصاً جديدة لتحقيق العيش الكريم الذي لطالما حُرموا منه سابقاً. وفي خضم هذا التفاؤل، جاءت الزيادة الأخيرة في الأجور بنسبة 200% لتنعش بعض الآمال في إصلاح منظومة الأجور في سورية. وفي العديد من التصريحات الإعلامية والرسمية، جرى تصوير هذه الزيادة بوصفها تغييراً جوهرياً يهدف إلى تأمين «الحياة الكريمة» للعاملين في البلاد، وبوصفها «رفعاً حقيقياً» للقدرة الشرائية للمواطنين السوريين.

تفتح هذه التصريحات تفتح الباب أمام نقاش جدي ومُلِحّ حول مدى إمكانية اعتبار الحد الأدنى الرسمي الجديد للأجور كمعيار للحياة الكريمة في ظل الظروف الاقتصادية الاجتماعية الراهنة. فهل يُمكن اعتبار هذا المبلغ «750 ألف ليرة سورية، أي ما يعادل نحو 68 دولاراً أمريكياً» كافياً لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن السوري؟ وما الذي يستطيع أن يغطيه من احتياجات الأسرة السورية التي دفعت سابقاً ولا تزال تدفع اليوم ثمن الإجهاز على منظومة الدعم الاجتماعي في سورية.

الدعم الحكومي في سورية: كيف بدأ ولماذا؟

أول ما يلفت النظر في تاريخ سياسات الدعم في سورية هو جذورها العميقة التي تمتد إلى مرحلة ما بعد الاستقلال في أربعينيات القرن الماضي، حيث كانت البلاد آنذاك تواجه تحديات بناء دولة حديثة وسط ظروف اقتصادية اجتماعية صعبة. وكان الدعم في جوهره آنذاك استجابة مباشرة لحقيقة أن الأجور التي تدفعها الدولة لم تكن كافية لتأمين مستوى معيشي يليق بالمواطن السوري، الذي ظلّ يعاني من فجوة متزايدة بين دخل الأسرة وتكاليف الحياة الضرورية. وشهدت سياسات الدعم الاجتماعي توسعاً ملحوظاً خلال أواخر خمسينيات وبداية ستينيات القرن الماضي، حيث بدأت الدولة تعتمد على آليات دعم منظمة استهدفت السلع والخدمات الأساسية، مثل الخبز والسكر والوقود، إلى جانب خدمات حيوية كالتعليم والصحة، التي قُدمت بالمجان أو بأسعار مدعومة بشكل كبير.

ينسى البعض منا اليوم أن الهدف الأساسي من هذه السياسات كان أعمق من مجرد تأمين الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة، بل كان يسعى إلى تحقيق مستوى معيشي ضروري يضمن الكرامة والاستقرار الاجتماعي. على سبيل المثال، تشير الإحصاءات إلى أن وسطي إيجار شقة صغيرة في العاصمة دمشق آنذاك كان يتراوح بين 20% و38% من الحد الأدنى الرسمي للأجور، وهو وضع يشير إلى أن السياسات الاقتصادية والدعم الحكومي كانا قادرين على تقليل الضغط الاقتصادي على المواطنين وتوفير بيئة معيشية معقولة. كما أن توفير السلع الأساسية بأسعار مدعومة ضمن إطار منظومة اقتصادية موجهة أسهم في تخفيف الأعباء عن الأسر السورية وجعل الحياة اليومية أقل كلفة مقارنة بدخلهم.

لكن ما يثير القلق اليوم هو الانحراف الحاد عن هذا النموذج، الانحراف الذي بدأ في منتصف الستينيات وشهد تسارعات شديدة منذ بداية الألفية الجديدة، حيث أصبحت التكاليف الأساسية للحياة بعيدة تماماً عن متناول شريحة واسعة من الشعب السوري. على سبيل المثال، لم يعد إيجار شقة صغيرة في العشوائيات، وليس في مناطق العاصمة النظامية، ضمن إطار قدرة معظم الأسر، حيث يتجاوز الإيجار اليوم ضعفي أو حتى ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور في أحسن الأحوال.

ما ينبغي لفت الانتباه إليه هنا هو أن هذا التدهور يعكس تغيّراً بنيوياً في دور الدولة ووظائفها. ففي حين كان الدعم الاجتماعي سابقاً جزءاً من التزام الدولة بالحماية الاجتماعية وضمان الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي، فإن النهج الذي اتبعته السلطات لاحقاً ارتكز على تقليص هذا الدعم تدريجياً، مما أدى إلى تحميل المواطن وحده العبء الأكبر لتكاليف المعيشة المتزايدة.

فهم تاريخ الدعم في سورية يوضح لنا أن هذه السياسات لم تكن مجرد أداة اقتصادية، بل كانت تعبيراً عن علاقة محددة بين الدولة والمجتمع، علاقة اهتزت مع مرور الوقت بسبب تغير الأولويات والسياسات، تاركةً المواطن أمام واقع أكثر قسوة وتعقيداً.

مقابل حياة تحتاج بحدها الأدنى 818 دولاراً

هل تكفي الـ68 دولاراً لتأمين «الحياة الكريمة»؟

لا شك أن أي زيادة في دخل العاملين المنتجين في سورية تُعد خطوة إيجابية، لكنها مشروطة باحتفاظ هذه الزيادة بقيمتها الحقيقية، أي بما تستطيع أن تشتريه من خدمات وسلع في السوق. في هذا السياق، يبرز التساؤل حول القدرة الفعلية للحد الأدنى الجديد للأجور في سد فجوة المعيشة.

إذا انطلقنا من حسابات واقعية، يمكننا استحضار تقديرات «مؤشر قاسيون» لتكاليف المعيشة في سورية في نهاية الشهر الفائت، والتي أثبتت أن الحد الأدنى المطلوب لتغطية تكاليف المعيشة الأساسية «الحد الأدنى للتكاليف وليس الوسطي» بلغ 9 ملايين ليرة سورية شهرياً. وباحتساب سعر الصرف الرسمي، فإن هذا الرقم يعادل نحو 818 دولاراً، ما يعني أن الحد الأدنى الرسمي الجديد للأجور «68 دولاراً» يجب أن يتضاعف نحو 12 مرة كي يستطيع تلبية الحد الأدنى لتكاليف المعيشة.

ولا يجب أن ننسى أن الحديث عن الحد الأدنى لتكاليف المعيشة لا يعني أن الهدف المطلوب هو رفع الأجور لتغطيته وحسب، بل المطلوب هو بناء سلم أجور عادل يضمن حياة كريمة لجميع الفئات. فالحد الأدنى الذي نتحدث عنه هو معيار لقياس مستويات المعيشة، وليس مجرد رقم يعبر عن الحد الأدنى للأجور. وبالتالي، فإن الوصول إلى مستوى معيشي كريم للمواطنين يجب أن تكون هناك رؤية شاملة تتجاوز مجرد تأمين الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة، لتشمل توفير خدمات صحية وتعليمية جيدة، وضمان سكن ملائم، وفرص عمل مستقرة بأجور تكفل العيش الكريم.

تُظهر الفجوة بين الواقع الذي تعكسه أرقام تكاليف المعيشة وبين الحد الأدنى الرسمي للأجور التحديات الكبرى التي تواجه السوريين في صياغة نظامهم الاقتصادي القادم. فلا يمكن اختزال مسألة الحياة الكريمة في رقم يتجاهل المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية والواقع المعاش الذي يثقل كاهل المواطن السوري يومياً.

كيف يجب أن ترتفع الأجور في سورية؟

أي زيادة حقيقية في الأجور لا يمكن أن تكون مجرد إجراء رقمي، بل عملية تتطلب معالجة جذرية للخلل البنيوي في الاقتصاد السوري. ولتحقيق زيادة حقيقية وفعالة في الأجور، يجب النظر إلى ثلاثة عوامل أساسية تضمن أن تكون هذه الزيادات فعلية غير وهمية وذات أثر إيجابي على حياة السوريين:

أولاً: ربط الأجور بالأسعار، حيث لا يمكن تقييم أي زيادة في الأجور بمعزل عن قدرتها الشرائية في السوق. الأجر الذي لا يغطي احتياجات المعيشة الأساسية ليس أجراً، حتى لو وصلت قيمته الرقمية إلى مليار. لذلك، يجب أن يكون الحد الأدنى للأجور مرتبطاً بتكاليف المعيشة الحقيقية وفق حسابات دقيقة تشمل الغذاء، والسكن، والنقل، والصحة، والتعليم، والاتصالات، والاحتياجات الأخرى الضرورية جميعها. ولا يجب أن يهدف هذا الربط إلى تغطية الحد الأدنى لتكاليف المعيشة فقط، بل إلى توفير مستوى معيشي كريم يضمن للمواطن حياة تتجاوز حد الكفاف.

ثانياً: ربط الأجور بتغيرات الأسعار بشكل دوري، فحتى إذا تم ربط الأجور بتكاليف المعيشة، فإن تأثير هذا الربط سيزول إذا تُركت الأسعار لترتفع بلا ضوابط، مما يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للأجور. لذلك، يجب أن يتضمن أي نظام للأجور آلية واضحة وشفافة لتحديث الأجور بشكل دوري يتماشى مع التغيرات في تكاليف المعيشة «شهرياً، أو ربع سنوي، أو سنوياً». وهذه ليست منّة من الدولة أو أرباب العمل، بل يجب أن تكون حقاً أصيلاً للمنتجين السوريين يضمن استقرار قدرتهم الشرائية في مواجهة تقلبات السوق.

ثالثاً: أي زيادة في الأجور تصبح غير مجدية إذا كان تمويلها يعتمد على تحميل المواطنين أعباء إضافية، كما يحدث عند إلغاء الدعم أو رفع الضرائب بطريقة غير عادلة. يجب أن يأتي التمويل الحقيقي لزيادة الأجور من مصادر اقتصادية مستدامة وغير تضخمية، أهمها:

- تعزيز الإنتاج الوطني، عبر رفع كفاءة القطاعات الإنتاجية الحقيقية كالزراعة والصناعة، مما يساهم في زيادة الإيرادات الحكومية من مصادر حقيقية وليس عبر الاستدانة والمساعدات الخارجية أو التضييق على المواطنين.
- استهداف كبار الناهبين للثروات الوطنية الذين يستحوذون على النصيب الأكبر من موارد البلاد، بينما يعاني 90% من السكان من التهميش الاقتصادي. اجتثاث الفساد الكبير بشكل فعلي يمكن أن يحرر موارد ضخمة لدعم الأجور وتحقيق العدالة على الصعيد الاقتصادي.
- فرض ضرائب تصاعدية عادلة تستهدف الثروات الكبيرة والأرباح غير المنتجة، بدلاً من تحميل العمال والمنتجين عبء الضرائب غير المباشرة.

رفع الأجور ليس مسألة تقنية تتعلق بأرقام أو نسب مئوية، بل ينبغي أن ينظر إليه بوصفه أحد أدوات إعادة توزيع الثروة وتصحيح الخلل في بنية الاقتصاد السوري. والنجاح في هذا المشروع يتطلب رؤية متكاملة تستهدف زيادة الإنتاج، وضبط الأسعار، ومكافحة الفساد، بما يضمن أن تكون زيادة الأجور جزءاً من عملية أوسع لتحقيق التغيير الحقيقي في البلاد بعد كل ما دفعه شعبها من أثمان.

الدولار: هل تُلدغ الولايات المتحدة كما لُدغت بريطانيا قبلها؟

رغم أنّ الدولار الأمريكي يسير في مسار هبوطي طوال العام، إلّا أنّ الانخفاضات الأخيرة تحمل دلالات أكثر إثارة للقلق. فالخسائر تأتي بالتزامن مع ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأمريكية. عادة، يكون ازدياد الفارق في أسعار الفائدة بين الولايات المتحدة وغيرها عاملاً إيجابياً لصالح الدولار. ومع ذلك، فإن تراجع الدولار بنسبة 13,5 بالمئة هذا العام يبدو وكأنه يتسارع بطريقة تستدعي الانتباه، بحسب الاقتصادي روبين بروكس.

■ **ويليام بيسك**
تعريب: أوديت الحسين

تذكير بأزمة المملكة المتحدة عام 2022

أحد الأسباب الرئيسية لهذا القلق هو التشابه بين التفاعل الحالي بين أسعار الفائدة الأمريكية والدولار، وما شهدته المملكة المتحدة في أواخر عام 2022 فيما يمكن اعتباره أزمة ديون.

يقول بروكس، الاقتصادي في مؤسسة بروكينغز: «تتزايد المؤشرات على أنّ علاوة المخاطر نفسها قد بدأت بالتكوّن بالنسبة للدولار الأمريكي»، مشيراً إلى أنّ «سنوات عديدة من السياسات المالية المتساهلة جداً قد بدأت تصل إلى نقطة الذروة، وسط حالة من عدم اليقين بشأن الرسوم الجمركية».

يعيد هذا الوضع إلى الأذهان ملاحظة وارن بافيت الشهيرة: «فقط عندما ينحسر المدّ، تكتشف من كان يسبح عارياً». ولا توجد دولة متقدّمة تمثل مثالاً أوضح لمحاولة السباحة عارياً أكثر من الولايات المتحدة، مع وصول ديونها العامة إلى أكثر من 37 تريليون دولار.

تكرار تجربة تروس؟

الزمن وحده سيكشف إن كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والجمهوريون يغامرون بتكرار لحظة أزمة بريطانيا، خاصة بعد أن أضاف «مشروعهم الكبير والرائع» نحو 4 تريليونات دولار إلى العجز الفيدرالي – وهو مبلغ يعادل الناتج المحلي الإجمالي السنوي لليابان – ما قد يثير اهتمام وكالات التصنيف الائتماني مثل «ستاندرد أند بورز»، و«فيتش»، و«موديز».

يرى بروكس أنّ أغلب التعليقات حتى وقت قريب بشأن تراجع الدولار كانت مبالغاً فيها، نظراً لأن جزءاً كبيراً من هذا التراجع منذ بدء عهد ترامب الثاني في كانون الثاني 2025 كان ناتجاً عن إعلان ألمانيا المفاجئ عن حزمة تحفيز مالي في آذار، ما أدى إلى انخفاض الدولار بنسبة 4 بالمئة مقابل سلة العملات. وباحتساب هذا العامل، يكون الدولار قد بقي مستقراً تقريباً منذ يوم الانتخابات في 5 تشرين الثاني.

غير أنّ بروكس يضيف: «بدأت ديناميكية أكثر إثارة للقلق تسيطر في الأسابيع الأخيرة، حيث هبط الدولار بشدة مقابل عملات مجموعة العشر، رغم ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، وهو أمر كان في السابق داعماً للدولار».

تكرار لسيناريو الجنيه الإسترليني؟

ما يثير القلق بشكل خاص هو أنّ «الدولار بات يتراجع حتى في ظل ازدياد الفارق في أسعار الفائدة»، بحسب بروكس، مضيفاً أنّ هذا الجمع بين عملة ضعيفة وفارق أسعار فائدة مرتفع «مقلق للغاية»، ويذكّر بأزمة المملكة المتحدة في عام 2022، عندما شهدت البلاد ارتفاعاً في العوائد وانهياراً في الجنيه الإسترليني، في ما تمّ اعتباره أزمة ديون فعلية.

في تلك الأزمة، حاولت رئيسة الوزراء البريطانية آنذاك، ليز تروس، تمرير تخفيض ضريبي كبير غير ممول، متحدّية ما يُعرف بـ«حراس سوق السندات». وكانت النتيجة كارثية: انهار سوق السندات البريطانية، وبدأت إحدى الصحف الشعبية في بث مباشر لرأس خسّ بجانب صورة لتروس، لمعرفة أيّهما سيصمد أكثر. وقد فازت الخسّ.

الدين الأمريكي: من مجرد رقم إلى قيد استراتيجي

لطالما طُرحت فكرة أنّ الولايات المتحدة قد تواجه انهياراً مشابهاً منذ أزمة 2008، التي كانت نقطة تحوّل في تسارع تراكم الدَّين الأمريكي، مع سعي واشنطن حينها لبرامج تحفيز ضخمة.

وقد أدّى ذلك إلى أن تُسحب تصنيفات «AAA» من الولايات المتحدة لأول مرة من قبل «ستاندرد أند بورز» عام 2011، عندما كان الدين 14 تريليون دولار. ثم جاءت أزمة «كوفيد–19» التي ضاعفت الاقتراض الحكومي. وعندما خفّضت وكالة «فيتش» التصنيف إلى «AA+» في آب 2023، كان الدين قد بلغ 31,4 تريليون دولار.

وأخيراً، في أيار الماضي، سحبت «موديز» التصنيف الممتاز الذي حافظت عليه منذ عام 1919. وعلّق المحللون: «فشلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة والكونغرس في الاتفاق على إجراءات تعكس المسار التصاعدي للعجز السنوي وتكاليف الفائدة المتزايدة».

اعتبر الاقتصادي داريل دافي من جامعة ستانفورد ذلك «دعوة للاستيقاظ» للكونغرس «كي يضبط نفسه، إما بجمع المزيد من الإيرادات أو خفض الإنفاق».

لكن ما حدث هذا الأسبوع كان العكس تماماً، إذ أضاف الكونغرس إلى العجز الفيدرالي ما يعادل حجم اقتصاد روسيا مرتين!

من المخاوف المالية إلى القيود الجيوسياسية

قال سبنسر حكيميان، الرئيس التنفيذي لصندوق التحوط «تولو كابيتال مانجمنت»، لوكالة رويترز، إنّ تقرير «موديز» سلط الضوء على «استمرار نهج طويل من التسيّب المالي، ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض للقطاعين العام والخاص في الولايات المتحدة».

أما الاقتصادي فيليب لاك من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، فيرى أنّ هذا التخفيض الأخير «ليس مجرد حدث تقني في السوق – بل يعكس توافقاً ناشئاً على أنّ عبء الديون المتزايد للولايات المتحدة قد تحوّل من كونه خطراً مجرّداً إلى قيد استراتيجي على القوة والقيادة الأمريكية».

ويضيف لاك أنّه مع ارتفاع تكاليف الاقتراض وضيق الحيّز المالي، «يصبح الرابط بين الديون والأمن القومي أكثر وضوحاً». ومع تجاوز مدفوعات الفائدة للإنفاق الدفاعي، وتباطؤ النمو العالمي، وتسارع الضغوط الديموغرافية، تواجه الولايات المتحدة خيارات صعبة.

عبء الديون المتزايد للولايات المتحدة يتحول إلى قيد استراتيجي على القوة والقيادة الأمريكية

156% من الناتج المحلي بحلول 2055؟

يتوقع لاك أنّه بلا إصلاحات، فإنّ الدين الأمريكي سيصل إلى 156 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2055، مما يهدد بتآكل قوة الولايات المتحدة في زمن التنافس الحاد بين القوى العظمى.

ويحذر من أنّ «أخطر تهديد قد لا يكون اقتصادياً، بل نفسياً: الاعتقاد الزائف بأنّ هيمنة الدولار تحصّن الولايات المتحدة من تبعات التهور المالي».

ومع اقتراب الدَّين الفيدرالي من 160 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وازدياد استهلاك الفوائد لحصة أكبر من الميزانية، يحذّر لاك من أنّ الاستثمارات الحيوية في الدفاع والدبلوماسية والأولويات المحلية باتت في خطر.

ويختم بالقول: «قد تخسر الولايات المتحدة ليس فقط تصنيفها الائتماني، بل قيادتها العالمية – تماماً كما حذّر الاقتصادي آدم فيرغسون قبل قرون، من أن الأمم قد ترهن حريتها بسبب الديون المفرطة». وبرغم أنّ واشنطن لا تزال تتمتع بقوة اقتصادية واستراتيجية كبيرة، فإنّ هذه القوة مرشّحة للتآكل ما لم يتم اعتماد إصلاح مالي جذري.

فالتاريخ يعلّمنا أنّ القوى العظمى نادراً ما تسقط بسبب تهديدات خارجية فقط، بل غالباً ما تنهار بفعل قراراتها الذاتية غير المستدامة.

نقطة الانفجار

من المحتمل أن تصبح آسيا نقطة التفجّر التالية، إذ تجلس طوكيو على سندات خزانة أمريكية بقيمة 1,1 تريليون دولار، بينما تملك بكين نحو 770 مليار دولار، ويبلغ إجمالي انكشاف آسيا على الدَّين الأمريكي أكثر من 2,5 تريليون دولار.

وبالعودة إلى عام 2009، عبّر رئيس الوزراء الصيني آنذاك، وين جياباو، عن مخاوف بلاده قائلاً: «لقد قدمنا قروضاً ضخمة للولايات المتحدة. وبالطبع، نحن قلقون على سلامة أصولنا». وطالب واشنطن «بالوفاء بوعودها، وأن تبقى دولة جديرة بالثقة، وأن تضمن سلامة الأصول الصينية».

في ذلك الوقت، لم يكن الدين الأمريكي يتجاوز 12 تريليون دولار. أما اليوم، فقد تجاوز ثلاث مرات هذا الرقم، بينما تنظر وكالة «موديز» فيما إذا كانت ستبقي على آخر تصنيف «AAA» متبقٍ لواشنطن.

ونختم بقول بروكس: «هذا النوع من التحركات المعاكسة للأسعار أمر غير معتاد إطلاقاً بالنسبة للدولار، وقد يكون مؤشراً على أنّ سنوات السياسة المالية المتساهلة جداً، وعدم اليقين بشأن الرسوم الجمركية، بدأت تؤدي إلى لحظة الحقيقة – اللحظة التي تُقاس فيها الثقة العالمية بالولايات المتحدة فعلياً».

الطموح والواقع... سوق دمشق للأوراق المالية إلى أين؟

في تصريح لافت على منصة «لينكدإن» بتاريخ 30 حزيران 2025، أعلن وزير المالية السوري محمد يسر برنية عن حزمة من الخطوات التطويرية لسوق دمشق للأوراق المالية، أبرزها:

زيادة عدد أيام التداول من 3 إلى 5 بدءاً من تموز.
التحضير لتحويل السوق إلى شركة مساهمة.
توسيع عرض الأوراق المالية عبر تشجيع الشركات العائلية والجامعات الخاصة على الإدراج.
إطلاق خطة لتحديث التشريعات والتقنيات.
الدعوة إلى انتخاب مجلس إدارة جديد في أيلول القادم.

ورغم أن هذه التوجهات تحمل طابعاً تحديثياً في ظاهرها، إلا أن تقييمها بواقعية يفرض علينا التوقف عند السياق السياسي والاقتصادي الراهن، والذي لا يزال يعاني من خلل بنيوي على مستويات عدة، منها: الأمنية، القانونية، التنظيمية، والمؤسسية.

إصلاح شكلي في بيئة مختلة

زيادة عدد أيام التداول، مثلها مثل تعديل الهيكل الإداري أو التكنولوجي، تمثل خطوات شكلية لا تمس جوهر الأزمة في السوق المالية السورية، وهي أزمة ثقة وهيمنة وتفاوت معلوماتي، لا أزمة في جدول التشغيل.

فالسوق، بحسب بعض الأخصائيين، لا يعاني من قصر فترة التداول، بل من:
ضعف الشفافية في الإفصاح المالي.
غياب رقابة مستقلة.
محدودية الشركات المدرجة.
تضارب المصالح بين الكيانات المهيمنة والجهات المنظمة.

بيئة طاردة للاستثمار لا مشجعة له

الشركات السورية، وخاصة العائلية منها، لا تتهرب من الإدراج بسبب ضيق الوقت أو قصور في التكنولوجيا، بل بسبب:
الخوف من الإفصاح المالي في بيئة ضريبية قاسية وغير عادلة.
عدم الثقة باستقرار القوانين أو حيادية القضاء التجاري.
غياب الحوافز الواقعية للدخول في سوق تُهيمن عليه مجموعة محددة من المتنفذين.

مساهمون صغار... يدفعون الثمن

في سوق يفتقر إلى العدالة، يتحول المستثمر الصغير إلى وقود في لعبة المضاربة التي يديرها الكبار، حيث:
تُضخم أسعار بعض الأسهم بشكل مصطنع عبر مضاربات داخلية.
تُتخذ قرارات مصيرية دون حضور حقيقي للمساهمين الصغار.
تُحقق الأرباح عبر استغلال غياب المعلومة أو بطء نشرها، ما يترك الصغار في ذيل السوق.

وبالتالي، فإن أي توسعة في السوق، أو في عدد أيام التداول، قد تصب في مصلحة المضاربين الكبار لا في مصلحة الاقتصاد أو المواطن.

السوق لا يزال بعيداً عن دوره كأداة تمويل حقيقية

في النظم الاقتصادية السليمة، تقوم الأسواق المالية بدور تمويلي مركزي يركز على الآتي:
تحويل المدخرات إلى استثمارات إنتاجية.
تمويل الشركات عبر الاكتتابات العامة.
توزيع الثروة وتحقيق العدالة في الوصول إلى الفرص.

لكن في سورية، ما زال السوق أقرب بمهامه ودوره إلى:
أداة لتبادل النفوذ المالي بين الكبار.
منصة لجني الأرباح من التلاعب لا من القيمة المضافة.
واجهة شكلية توحي بالإصلاح دون أن تعكسه واقعاً.

أداة لتنشيط الاقتصاد أم منصة لتمويل الأرباح

تصريحات وزير المالية تأتي في وقت لا تزال فيه البيئة الاقتصادية السورية غير ناضجة لتبني أدوات سوق مالي حديث.

ورغم أهمية تطوير البنية التشريعية والتقنية، إلا أن تجاهل الركائز السياسية والأمنية والقانونية سيجعل من هذه الإجراءات مجرد طلاء تجميلي لنظام مالي غير متوازن.

أما المساهم الصغير، فهو الأكثر تضرراً في هذه المرحلة، إذ يدفع ثمن إصلاحات تُدار من فوقه، ويُستبعد من قرارات تمس أمواله بشكل مباشر.

لذلك، إن لم تُقرَن هذه التغييرات بـ: إصلاح ضريبي عادل- استقلال في الرقابة- توازن في التمثيل بين كبار وصغار المساهمين- وشفافية صارمة في الإفصاح، فلن يكون سوق دمشق للأوراق المالية أداة لتنشيط الاقتصاد السوري، بل منصة مغلقة لتمويل الأرباح السريعة للمتربّحين الكبار.

هوية بصرية؟ ولا تمويه بصري؟!

يا جماعة... عِن جد... شو عم يصير؟
فجأة وبدون مقدمات لقينا حالنا غرقانين بحملة «الهوية البصرية الجديدة...» وانتشرت الشعارات واللافتات والألوان والزينة بكل المحافظات... وكأنو فجأة صرنا ببلد تانية!

الميديا اشتغلت 24/24... أغاني وأناشيد... فيديوهات إخراج عالمي... والمذيعين عم يحكوا عن «سورية الجديدة المتجددة... البصرية»

طب حلو... بس خلونا نحكي بصراحة شوي!

يعني معقول نحنا شعب لازم ينبهر بلون الشعار ويفرح بنقشة الجدارية... بينما حياتنا اليومية عم تصرخ وجع؟

من وين نجيب قدرة ننبسط «بهوية بصرية» ولسا ريحة الزبالة بالشوارع معبقة الجو... ولسا الناس عم توقف طوابير عالرغيف... بإذلال وهدر كرامة؟

لسا الصرافات عطلانة... والناس بالباصات فوق بعضها... والتسوّل صار عادي أكتر من السلام عليكم... ولسا التجار عاملين بالناس حفلة استغلال مستمرة وما بتنتهي!

عم تحكوا عن تجميل المشهد العام والهوية البصرية؟

طب ماشي... بس المشهد الحقيقي اللي عم يعيشه المواطن مو هوية ولا تجميل... هو كابوس مزمن!

كل هالإنفاق والبهرجة... وهاد الكم الهائل من الترويج الإعلامي... على شو؟ ع شعار؟

طيب... ماشي مهم الشعار والهوية... بس ليش ما شفنا هالهمة نفسها بتنظيف شارع... بتنظيم سوق... بتأهيل مستشفى؟

ليش ما كانت الهوية الأولى هية كرامة المواطن؟

ليش الهوية الجديدة ما بدأت من الخبز والمواصلات والرواتب والأسواق؟

الهوية البصرية يا سادة ما بتتعلق على جدار أو ع ترويسة الكتب الرسمية وبس... المفروض والأولى انو تنزرع بعين المواطن وقت يشوف حقه راجع... وقت يمشي بشارع نظيف... وقت يوقف عالصراف بكرامة... وقت يشتري خضرة وما يضطر يختار بين البطاطا والبندورة لأنه معاشه ما بيكفي!

في محاولات لتلميع الصورة؟ إيه... واضح...

بس بهيك ظروف... هالمحاولة ما اسمها تجميل... اسمها تجهيل وتأجيل للاستحقاقات!

المواطن مو غشيم... ومو طفل ينضحك عليه ببالون ولون...

المواطن صار عنده مناعة ضد التمويه... وبيشم ريحة الفبركة من أول شريط دعائي!

وإذا كان الهدف من كل هالبهرجة هو «خلق لحظة فرح»؟

منحب نخبركم: لحظة الفرح ما بتصنع هوية... بتصنع نسيان مؤقت مو أكتر...

بس وجع المواطن ما بينتسى... بيفيق معه... وبينام معه... وبيرجع بيلاقيه ثاني يوم واقف ع نفس الدور... وعم يعيد نفس القصة...

ما حدا ضد الفرح... بس الفرح الحقيقي ما بيجي بطلاء حيط... ولا بإنفوغرافيك مهما كان حلو وجميل...

الفرح الحقيقي بيجي وقت المواطن يحس إنو الدولة شايفته... مو عم تحاول تلهيه...

فيا جماعة... الهوية البصرية ما رح تنجح تغطي عالعتمة... ولا رح تغيّر الواقع بمجرد كم لون وخط جديد...

إذا فعلاً بدكن تبنوا «سورية الجديدة» ابدؤوا من الناس... من شوارعهم... من حاجاتهم... من كرامتهم... مو من جدران المباني ومؤثرات المونتاج...

وخلينا نقولها بصوت عالي:

نحنا ما بدنا نحلم... نحنا بدنا نعيش...

بدنا هوية إلها طعمة الكرامة الحقيقية بكل لحظة... مو بس شكل!

بدنا نشوف تغيير فعلي... مو حملة مؤقتة بتنسينا المصيبة... بس لتجيب صورة حلوة للعالم برّا!

كتابٌ يفضح جامعات الاحتلال كمصانع لعُقولٍ فاشيّة

يُعدّ كتاب «أبراج من العاج والفولاذ: كيف تنكر الجامعات الإسرائيلية حرية الفلسطينيين» الصادر عام 2024، دراسةً توثيقيةً تكشف التواطؤ الممنهج للجامعات ومراكز الأبحاث «الإسرائيلية» في دعم الاحتلال وانتهاك الحقوق الفلسطينية. وتكمن أهميته في أنّ مؤلّفته، مايا ويند، شاهدة عيانٍ لأنها «إسرائيلية» يهودية، وتفضح تفاصيل عن كيفية تشكيل هذه المؤسسات ركيزةً أساسيةً في ترسيخ المشروع الصهيوني، منذ تأسيس كيان الاحتلال والإبادة عام 1948 وحتى حربه على غزة اليوم. نقدم في هذا المقال تلخيصاً «بتصرف» لبعض ما ورد في الكتاب.

■ إعداد: د. اسامة دليقان

دور الجامعات «الإسرائيلية» في تعزيز الاستعمار وتزوير التاريخ

تعمل الجامعات «الإسرائيلية» كامتداد للمؤسسات العسكرية والأمنية للاحتلال، حيث تُطور أسلحةً وتقنيات مراقبة تُستخدم ضد الفلسطينيين، وشعوب المنطقة. وحتى العلوم الأخرى غير التقنية بشكل مباشرة، مثل علم الآثار يُستخدَم في هذه الجامعات لترويج الأساطير الصهيونية وتبرير احتلال الأراضي عبر حفريات تحاول تزوير التاريخ ومحو الهوية الفلسطينية. وفي الخمسينيات، استخدمت «إسرائيل» علم الآثار لتبرير تدمير مواقع إسلامية ومسيحية، مثل مقبرة المعلا في القدس.

ومن الممارسات سرقة المكتبات والمختبرات، ببعد نكبة 1948، استولت الجامعة العبرية على محتويات مكتبات فلسطينية كاملة، بما في ذلك مكتبات شخصية لعلماء ومثقفين فلسطينيين. ولا تزال هذه الكتب والوثائق محفوظة في أرشيف الجامعة دون إتاحة الوصول لها للباحثين الفلسطينيين. وفي المدارس والجامعات «الإسرائيلية» من المحظور مناقشة النكبة، أيْ طرد الفلسطينيين وقتلهم عام 1948، كما أن مشروع «قانون النكبة» يجرّم إحياء ذكراها.

وتضع جامعات الاحتلال مناهج «تعايش» مزيفة، فعلى سبيل المثالس تروج جامعة حيفا لبرامج «التعايش» التي تقدم الصراع كخلاف بين طرفين متساويين، متنكرة لحقيقة الاحتلال والفصل العنصري. ويقوم معهد «هرتسليا» للأبحاث السياسية بإنتاج دراسات تزعم أن الفلسطينيين «هاجروا» طواعية عام 1948، في محاولة لنفي التطهير العرقي وتزوير التاريخ.

بدورها الدراسات القانونية «الإسرائيلية» تُنتج إطاراً قانونياً لتبرير جرائم الحرب، مثل القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب. وما تسمى دراسات الشرق الأوسط في أكاديميات الاحتلال تصوغ برامج لتدريب وحدات الجيش والمخابرات «مثل الشاباك والوحدة 8200» على فهم المجتمعات والدول العربية ليس من أجل «سلام» مزعوم بل لقمعها واختراقها وتفكيكها.

الجامعات والبؤر الاستيطانية

بُنيت جامعات مثل الجامعة العبرية في القدس وجامعة أريئيل في الضفة الغربية على أراض فلسطينية مُصادَرة، لتعزيز «التهويد». كما بنيت جامعة بن غوريون في النقب على أراضي قبائل بدوية فلسطينية طردت قسراً، فيما تستمر الجامعة في تبرير سياسات مصادرة الأراضي.

ومن وظائف جامعات الاحتلال أيضاً السرقة المنظّمة للأدبيات والتراث الفلسطيني، حيث تحتوي مكتبات الجامعات «الإسرائيلية» على آلاف الكتب العربية المُنهوبة من الفلسطينيين بعد النكبة.

وتفرض هذه الجامعات رقابة صارمة على الأكاديميين؛ حيث تحظر الأبحاث التي تنتقد الاحتلال أو النكبة، ويُستبعد الأساتذة والطلاب الذين يتحدّون الرواية الرسمية. ويجري استهداف ممنهج للطلاب الفلسطينيين، حيث يتعرضون للمراقبة والاعتقالات التعسفية، بينما تُلغى فعالياتهم السياسية تحت ذرائع «الأمن القومي».

التعاون المباشر مع الجيش والصناعات العسكرية

تُجري جامعات مثل «تخنيون» ومعهد وايزمان أبحاثاً في الذكاء الاصطناعي والمراقبة الإلكترونية لصالح جيش الاحتلال. على سبيل المثال، طوَّرت جامعة تخنيون أنظمةَ طائرات مسيّرة استُخدمت في قصف غزة. كما تقدم الجامعة العبرية دورات مخصصةً لوحدة 8200 الاستخباراتية، المسؤولة عن التنصت على الفلسطينيين وعلى شعوب المنطقة وابتزازهم.

استغلال البيئة الفلسطينية لأبحاث غير أخلاقية

تتحدث الكاتبة عن تجارب ميدانية على البشر، حيث تستخدم أبحاث الجامعات «الإسرائيلية» الفلسطينيين كـ«حقل تجارب» دون موافقتهم، مثل اختبارات تأثير القنابل المسيلة للدموع التي يجريها معهد «ديفيدسون» التابع لمعهد وايزمان، الذي تلقّى قصفاً إيرانياً مدمّراً خلال حرب الاثني عشر يومياً». وبشكل عام شبّهت كثير من الانتقادات معهد وايزمان بوحدة التجارب اليابانية الفاشية 731 إبان الحرب العالمية الثانية، حيث كانت تجري تجارب بيولوجية وجرثومية خطرة على البشر وخاصة من أبناء المناطق التي احتلتها وتعرض بسببها أعداد من أبناء الشعب الصيني لفظائع كبيرة.

كذلك تمارس أكاديميات الاحتلال سرقة الموارد البيئية، حيث تقوم جامعة القدس العبرية بجمع عينات نباتية من الأراضي الفلسطينية وتستغلها تجارياً عبر براءات اختراع، دون أي عائد للفلسطينيين.

معهد وايزمان يجري أبحاثاً لصالح جيش الاحتلال وكثيراً ما يشبَّهه بمختبر ياباني فاشي سيّئ الصيت بتجاربه على البشر

تطوير تقنيات القمع والمراقبة

طور باحثون في جامعة تل أبيب أنظمة ذكاء اصطناعي تستخدمها «إسرائيل» لتحليل صور الأقمار الصناعية وتحديد الأبنية الفلسطينية «غير المرخصة» لهدمها. كذلك أجرت جامعة بار إيلان أبحاثاً في التلاعب النفسي حول كيفية التأثير على الرأي العام الفلسطيني عبر وسائل التواصل، فيما يشبه عمليات «غسيل دماغ» جماعي.

اضطهاد الأكاديميين الفلسطينيين والمتعاطفين معهم

تتعاون إدارات الجامعات «الإسرائيلية» مع الشاباك في توظيف طلاب كمخبرين لمراقبة زملائهم الفلسطينيين، حيث يتم تجنيدهم عبر وعود بمنح دراسية أو امتيازات خاصة. وتضع «الجامعات الإسرائيلية» قوائم سوداء للمحاضرين حتى لو كانوا من شخصيات عالمية مرموقة، بحيث تمنعهم من إلقاء محاضرات إذا كانوا من دعاة المقاطعة، كما حدث مع البروفيسور الأمريكي ستيفن هوكينغ عام 2013.

وهناك ممارسات مثل فصل الأساتذة المناهضين للاحتلال، مثل طرد البروفيسور ناديم روحانا من جامعة حيفا عام 2007 بسبب دعمه لمقاومة الاحتلال. كذلك يجري منع عنصري للطلاب من السفر، حيث يُرفض منح طلاب غزة تصاريح للدراسة في الضفة الغربية، بينما يُعتقل طلاب جامعات مثل بيرزيت خلال احتجاجاتهم السلمية. وتستخدم الجامعات كأداة للتمييز العنصري، عبر آليات عديدة، منها حصص قبول غير عادلة، حيث تُخفض نسبة قبول الطلاب الفلسطينيين في جامعات مثل التخنيون، بينما تُمنح أولوية لليهود مما يسمى «أبناء الشتات». ومن مظاهر العنصرية إقصاء اللغة العربية، على الرغم من زعم الكيان أنها «لغة رسمية» في «إسرائيل»، لكن تُدرس معظم المواد بالعبرية فقط ويُمنع استخدام العربية في بعض الكليات. تقوم «إسرائيل» أيضاً باغتيال علماء وأكاديميين فلسطينيين، كما فعلت باغتيال الدكتور فادي البطش عام 2018، وقام طلاب جامعة بيرزيت بإضراب ضد اغتياله واستهداف الأكاديميين الفلسطينيين.

مواقف دولية بين دعم الاحتلال ومقاطعته

هناك شراكات مع جامعات غربية تتعاون مع جامعات «إسرائيلية»، وخاصة كبرى الجامعات الأمريكية «مثل هارفارد وستانفورد» في مشاريع بحثية، دون التطرق لانتهاكات حقوق الإنسان. وحتى الجامعات الأوروبية ورغم الإدانة اللفظية التي صدرت عن الاتحاد الأوروبي للاستيطان، لكنه ما يزال يُموّل أبحاثاً في جامعات «إسرائيلية» تقع في مستوطنات «مثل جامعة أريئيل». ومع ذلك تصاعدت الحركة الطلابية التقدمية عالمياً تضامناً مع فلسطين وضد الإبادة في غزة وتنامت حركة مقاطعة أكاديمية، فانسحبت جامعات مثل الجامعة الوطنية الأيرلندية من شراكات مع التخنيون بسبب دورها في تعزيز الاحتلال.

ويختتم الكتاب بالتأكيد على أن «إسرائيل» حوّلت التعليم العالي إلى سلاح استعماري، وأن الجامعات «الإسرائيلية» شريكةٌ في جرائم الحرب، وأنّ ما يسمى «الديمقراطية الإسرائيلية» هو زيف وكذب، فهي تقمع حتى اليهود المناهضين للصهيونية. وإنّ الحرية الأكاديمية الحقيقية لن تتحقق إلا بإنهاء الاستعمار الاستيطاني، ويدعو إلى مقاطعة الجامعات «الإسرائيلية» والضغط الدولي لمساءلة «إسرائيل» عن انتهاكاتها.

أزمةٌ داخل النُّخب: ماسك يُعلن الحرب على الثنائية الحزبية

أعلن الملياردير إيلون ماسك يوم السبت 7 تموز الجاري إطلاق حزبٍ جديد باسم «حزب أمريكا»، الخطوة لم تكن مفاجئة، وخصوصاً أن حديث ماسك عن هذه الخطوة تكرر عدّة مرات في الفترة الأخيرة، ولن يكون من المبالغة القول بعد هذا الإعلان: إن الولايات المتحدة تدخل مرحلة جديدة، تُعتبر تطوراً جديداً في حالة الإنقسام الداخلي.

■ علاء أبوفرّاج

كان يبدو في الآونة الأخيرة أن حدود الانقسام لا يمكن اختزالها بثنائية جمهوري/ ديمقراطي، وكان وصول الرئيس دونالد ترامب إلى السلطة مثالاً على ذلك، فترامب ليس جزءاً أصيلاً من البنية السياسية التقليدية، ولكنه استطاع تمثيل الحزب الجمهوري، ومع ذلك ظهر في مرات عدّة أنّ توجه ترامب لا يُعبر أبداً عن الجمهوريين كلّهم، وأخذ الفرز أشكالاً عديدة.

عندما تتقاطع مصالح الكبار!

اعتمد ترامب في صعوده على تيار واسع من الأمريكيين الذين رأوا في برنامجه المطروح أملاً في واقع جديد، لكن تجربته خلال ولايتين رئاسيتين برهنت أن البرامج المعلنة ستكون خاضعة إلى توازنات داخلية أثّرت دائماً على قدرة الرئيس للمضي قدماً.

وفي أثناء حملة ترامب للترشح، ظهر ماسك بوصفه داعماً أساسياً له، وقدّم الكثير من الدعم المالي والإعلامي، فبحسب الأرقام المعلنة تبرع ماسك منفرداً بمبلغ 288 مليون دولار، كما أسس لجنة العمل السياسي التي جمعت بحسب بعض التقديرات مبلغاً إجمالياً يقدر بـ 290 مليون دولار، ساهم ماسك بنسبة كبيرة منها، وما أثار الانتباه في حينه، هو أن التقارب بين الرجلين لا يمكن النظر إليه بوصفه «علاقات شخصية» أو حتى علاقات مصالح ضيقة، بل يجب النظر إليهما بوصفهما ممثلان عن تيارات موجودة بالفعل داخل الولايات المتحدة، وبالنسبة لماسك فهو واحد من رجال الأعمال الذين يستثمرون بالقطاع الإنتاجي الصناعي، ويعملون في مجال صناعة التكنولوجيا، وهو واحدٌ من القطاعات الرائدة في الولايات المتحدة، ما عكس في ذلك الوقت توافقاً بين هذه الشريحة وأولئك الذين يمثلهم ترامب من داخل بنية النظام.

ما الذي فرّق بين ماسك وترامب؟

التوافق الذي ساد المشهد في الأشهر الأولى سرعان ما بدأ يتبدد حتى وصل إلى حربٍ مفتوحة بين ماسك وترامب، وظهر على السطح أن الخلاف بدأ حول مشروع قانون الإنفاق الذي قدمه الرئيس، والذي يرفع سقف الدين الأمريكي بمقدار 5 تريليون دولار، ويشمل إلغاء إعفاءات ضريبية في ميادين متعددة منها ما يصل إلى 7500 دولار لمشتري بعض طرازات السيارات الكهربائية، ورغم أن ما تقوله وسائل الإعلام قد لا يشكّل إلا رأس جبل الجليد، لكنّه يكشف في الوقت نفسه أحد جوانب التناقض، فماسك كان يدفع باتجاه إنفاقٍ أقل من قبل الدولة، لكن القانون الذي يطرحه ترامب تحت اسم «القانون الكبير الجميل» ورغم أنّه قلص الإنفاق في بعض الجوانب إلا أنه قلّص الموارد وسيضيف، وفقًا لتحليل أجراه مكتب الميزانية في الكونغرس، 3,3 تريليون دولار إلى العجز الفيدرالي، دون احتساب تكلفة خدمة الدين، فزيادة الإنفاق هذه، وخصوصاً إذا ما موّلت من الإقراض فيمكن أن تؤدي في ظروف محددة إلى ارتفاع في نسب التضخم ورفع في الفوائد، ما يمكن أن يقلل قدرة الشركات الصناعية على الاقتراض، وبالتالي يجدون أنفسهم في ظل نقص حاد في قدرتهم على الاستثمار.

لن يكون مستغرباً أن تظهر وجوه جديدة على الساحة وسيكون على الأطراف المتصارعة أن تستخدم كل ما يمكنها أن تستخدمه من أدوات للضغط والتأثير ما يعني مشهداً داخلياً أكثر اضطراباً

لا شك أن تحليل الخلاف مسألة صعبة ضمن المعطيات الحالية، لكننا نتحدث عن تضارب بين مصالح فئات طبقية واسعة ومؤثرة، والأهم، أن أصحاب الاستثمارات الصناعية والتكنولوجية الكبرى يرون اليوم أنّهم غير قادرين على تمثيل أنفسهم بالشكل المطلوب داخل البنية التقليدية للحزبين، وهذا ما دفع ماسك للقول: «إننا نعيش في نظام الحزب الواحد، وليس في ديمقراطية» وركّز في هجومه على كلا الحزبين ولم يتجه لدعم خصوم ترامب من الديموقراطيين مثلاً، ويظهر من خلال الخطاب الأولي، أن ماسك ومن خلفه يحاولون استقطاب الشريحة المجتمعية ذاتها التي اعتمد عليها ترامب، ويقومون بذلك عبر إعادة إنتاج شعارات مشابهة واعتماد اسم «حزب أمريكا».

من جانبه قال الرئيس الأمريكي: إن الولايات المتحدة ستكسب «ثروة» إذا توقفت شركات ماسك عن إنتاج السيارات الكهربائية، وعن إطلاق الأقمار الصناعية، في إشارة إلى حجم الدعم والتسهيلات الحكومية التي تلقاها ماسك، واعتبر ترامب أن هذه ستكون أفضل «طريقة لتوفير المال» وفي رده على هذا، أعلن ماسك أنّه سيبدأ بتفكيك مركبة سبيس إكس دراغون الفضائية التي تعتمد عليها ناسا في مهام النقل إلى الفضاء، ما يمكن أن يلحق ضرراً على برامج الفضاء الأمريكية.

التناقضات أكبر من القدرة على احتوائها

البنية السياسية التقليدية داخل الولايات المتحدة لم تعد قادرة على احتواء التناقضات في داخلها، وهذا تحديداً ما دفعنا للاستنتاج أن إعلان ماسك هو مؤشر جدي على طبيعة التحول الجارية، فحتى وإن وُئد هذا الحزب في مهده، فلن يغير هذا من حقيقة أن الظروف الموضوعية باتت أنضج من أيّ وقتٍ مضى، فالاعتماد على البنى التقليدية الموجودة لا يتناسب مع حجم الأزمة الحالية، لكن هذا لا يعني بحالٍ من الأحوال أن ماسك قادر على تغيير المعادلة، فلا يزال برنامج الحزب المزعوم غير واضح، هذا فضلاً عن أنّ الحزب لم يرخص بعد، وقد يواجه عقبات قانونية كبيرة، وتحديداً أنّه يهدف إلى كسر ثنائية يقوم عليها نظام الحكم الأمريكي، فهناك تجارب سابقة عملت على كسر الثنائية الحصرية، ولكنّها لم تنجح، لكن الظرف اليوم تغير ولا يمكن الجزم الآن بقدرة ماسك على إنجاز ما يعلنه، فهو لا يتحدث عن التعقيدات، أو كيف يخطط لتجاوزها، ويعلن في الوقت نفسه أن حزبه «سيصبح قوة سياسية فاعلة خلال انتخابات التجديد النصفي العام المقبل، وأنه سيركز في البداية على دعم المرشحين في عدد قليل من انتخابات مجلسي النواب والشيوخ» لكن من المتوقع أن هذا الصدام يمكن أن يتطور خلال الفترة القادمة، ولن يكون مستغرباً أن تظهر وجوه جديدة على الساحة، وسيكون على الأطراف المتصارعة أن تستخدم كل ما يمكنها أن تستخدمه من أدوات للضغط والتأثير، ما يعني مشهداً داخلياً أكثر اضطراباً، مع ما سيرافقه من تأثيرات على الأسواق داخل الولايات المتحدة وخارجها.

رحلة ترامب من إنهاء الحرب الأوكرانية... إلى التورط فيها أكثر

وعد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية بإنهاء الحرب الأوكرانية «خلال يوم واحد فقط»، ولكن بعد قرابة 6 أشهر من استلام إدارته للبيت الأبيض، وجد نفسه عالقاً بشبكة وعقدة المعركة، وبات يبدو أن الحرب الأوكرانية هي من ستنهي الولايات المتحدة وأوروبا.

■ يزن بوظو

يكاد لا يمضي يوم دون حدوث تطور جديد في الملف الأوكراني، وذلك بصرف النظر عن حجم هذا التطور، سواء ميدانياً أم سياسياً، والثابت، أن الميل العام لهذه التطورات يمضي لصالح موسكو باعتراف الغرب والمجتمع الدولي، ولكن ذلك لا يبدو أنه يدفعهم سوى إلى المزيد من إنكار الواقع وتجاهله، تجنباً للاعتراف بالهزيمة مع ما يتبعها من ارتدادات واستحقاقات، وتغيّرات كبرى تفرض نفسها.

التطورات العسكرية

عسكرياً، تتقدم القوات الروسية على كامل خطوط الجبهات بشكل ثابت، وبوتيرة متفاوتة، فخلال الأسبوع الماضي وحده تقدّمت بمساحة 72 ميل مربع «186 كم مربعاً»، وهو ضعف التقدم في الأسبوع الأسبق منه، بما يعنيه ذلك من خسائر أوكرانية مستمرة جغرافياً وعسكرياً وبشرياً، رغم الدعم العسكري الكبير من تمويل وتسليح وتكنولوجيا واستشارات تحظى بها من كافة دول «الناتو».

في نهاية الشهر الماضي، شنت القوات الأوكرانية هجمة جوية بالمسيّرات على مطار بوريسوغلوبسك العسكري في مقاطعة فورونيج الروسية، مستهدفة مستودعاً للقنابل وطائرات عسكرية.

ثم في اليوم التالي، الأول من شهر تموز الجاري، أوقفت الولايات المتحدة شحنات تسليح كبيرة كانت مخصصة لأوكرانيا، وكانت موجودة بالفعل في بولندا تمهيداً لتسليمها لكييف، تتضمن صواريخ لمنظومة الدفاع الجوي «باتريوت» وقذائف مدفعية، مما تسبب في ضغط شديد على إدارة زيلينسكي وداعميه الأوروبيين.

ورأى البعض، أن قرار إدارة ترامب جاء رداً على سلوك كييف الاستفزازي المتناقض مع مسار التسوية، لكن ذلك يبقى في إطار التكهنات، فهذا الموقف لا يعني بالضرورة أن ترامب يضغط باتجاه إنهاء الحرب فعلاً، ولكن الأكيد أنه يسعى للضغط على الأوروبيين لزيادة مساعداتهم، وتحمّل تبعات المعركة وحدهم تدريجياً، إذا ما كانوا يريدون الاستمرار بها.

وفي الثالث من تموز أُجريت جولة تبادل أسرى جديدة بين روسيا وأوكرانيا، بما يعنيه ذلك من استمرار الاتصالات بين الطرفين فيما يتعلق ببعض الجوانب الإنسانية.

ورداً على الهجمات الأوكرانية الأخيرة شنت القوات الروسية على مدى أسبوع هجمات جوية مكثفة بالمسيرات والصواريخ من بينها البالستية، على مواقع عسكرية عديدة ومواقع بنية تحتية للطاقة، وصلت ذروتها في الخامس من تموز – 550 مسيّرة وصاروخ في يوم واحد على كييف والمناطق الأوكرانية الغربية – حيث وصفتها وسائل الإعلام الغربية بأنها أكبر هجمة جوية على الإطلاق منذ بداية العملية العسكرية الروسية الخاصة، إلا أن هذا الوصف يبقى موضع تساؤل، خاصة وأنه يتعلق بالجانب الكمّي/العددي للهجوم، وربطه بسياق محدد بعد الاتصال الذي جرى بين ترامب والرئيس الروسي فلاديمير بوتين مباشرة.. أي يبدو أنها محاولة أوروبية لاستفزاز إدارة ترامب و/أو التقليل من شأن الاتصالات التي تجري بين الرئيسين.

التطورات السياسية

أجرى ترامب في الرابع من الشهر الجاري اتصالين هاتفيين منفصلين مع نظيريه الأوكراني فولوديمير زيلينسكي والروسي فلاديمير بوتين.

الاتصال مع زيلينسكي جاء بعد وقف شحنة المساعدات العسكرية الأمريكية الأخيرة، ولم يصدر الكثير عن الاتصال سوى تأكيد زيلينسكي استعداده للعمل على حل الصراع دبلوماسياً، شرط وجود تعهدات بعلاقات مباشرة مع الناتو تضمن الأمن الأوكراني لاحقاً... أي، عملياً، استمرار نهج التشدد وعرقلة أي حل دبلوماسي وسياسي جاد، فالعملية العسكرية الروسية أُطلقت أساساً لهذا السبب، ولتثبيت حياد أوكرانيا.

أما الاتصال بين ترامب وبوتين، فهو بحد ذاته، قبل أي نتائج، يُعد أمراً إيجابياً لتحسين العلاقات بين البلدين بعد قطيعة طويلة، وبطبيعة الحال فهناك قضايا خلافية كبرى وعميقة ينبغي خوض الكثير من الحوارات لحلها.

وفقاً لواشنطن وموسكو، استمر الاتصال 50 دقيقة، ناقش خلالها الرئيسان الملف الأوكراني بشكل رئيسي وملف الشرق الأوسط، دون إصدار تفصيلات حول طبيعة المسائل التي نوقشت، وما إذا جرت أي تفاهمات أو اتفاقات، إلا أن موقف واشنطن بعد الاتصال أوضح حالة عدم رضا من ترامب تجاه بوتين فيما يتعلق بإنهاء الحرب في أوكرانيا، لكن ذلك يبقى في الإطار الإعلامي الذي قد لا يعكس بالضرورة الوضع السياسي حقيقةً.

وفي الليلة نفسها، شنت القوات الروسية هجمتها الجوية التي وصفها الغربيون بالأكبر منذ بداية الحرب بعد الاتصال الهاتفي.. وهنا من الممكن وضع العديد من الاحتمالات والتفسيرات لهذا التوقيت، إلا أن أي منها يبقى بإطار الافتراضات المسبقة، فضلاً عمّا إذا كان هناك أي رابط بين الهجمة والاتصال من عدمه أساساً.

وفي أوروبا دعت الدنمارك في 3 تموز إلى تعليق حقوق هنغاريا في التصويت ضمن الاتحاد الأوروبي بسبب موقفها من روسيا، وعرقلتها لإصدار العديد من القرارات المتعلقة بها وبالمعركة الأوكرانية، من فرض عقوبات جديدة على روسيا إلى تمويل وتسليح أوكرانيا، ويعكس هذا الأمر درجة جديدة من الخلافات الأوروبية/ الأوروبية الحاصلة.. فاستمرار السلوك الهنغاري يتسبب بمشكلة للأوروبيين، وتعليق حقوق هنغاريا سيتسبب بمشكلة أكبر تتعلق بمدى ديمقراطية هذا الاتحاد وفائدته، إذا ما كان بالإمكان تجريد أي عضو من حقوقه؟ دون تناس أن هنغاريا ليست الوحيدة صاحبة هذا المَوقف، لكنها الوحيدة التي تقوم بهذا الدور المعلن بالنيابة عن غيرها من الدول، وذلك لعدم إظهار درجة الانقسام الحاصل داخل الاتحاد الأوروبي.

أزمة إدارة ترامب تكمن بالضبط أنها غير قادرة على خوض هذه المعركة ضد روسيا بشكل كامل برفقة الأوروبيين وغير قادرة بالتأكيد على التضحية بهم

معضلة ترامب

إن مصلحة إدارة ترامب وتوجهاتها السياسية تسعى لإنهاء الحرب في أوكرانيا بالفعل، لكن شتّان بين النوايا والواقع الموضوعي، وشتّان بين فهم إدارة ترامب للمعركة وأسبابها، والموقف الروسي منها.

لكل من روسيا وأوروبا والولايات المتحدة رؤى وشروط مختلفة، فالنخبة الأوروبية لا يمكنها الاعتراف بالهزيمة أو قبولها، ذلك أنها وضعت مسألة استمرار وجودها على طاولة البحث مقابل استمرار وجود روسيا كدولة متحدة، أما بالنسبة لروسيا فإن أسباب المعركة لا تتعلق بالجانب الجغرافي والعسكري المباشر، وإنما الاستراتيجي المرتبط بالأمن القومي رداً على الموقف العدائي لأوروبا: حياد أوكرانياً تماماً وبشكل حاسم، بما يعنيه هزيمة الناتو.. أما مسألة المناطق الجغرافية المنضمة فتعدّ تحصيل حاصل.

بالنسبة لإدارة ترامب، فإنها تسعى للخروج من هذه المعركة مع استمرار علاقات متوازنة بين روسيا وأوروبا من جهة، وعدم تعرض أوروبا لخسارة تنهيها من جهة أخرى، وهو ما لا يمكن تحقيقه، فالصراع الجاري ليس جولة أو معركة عابرة أخرى، بل يمكن القول: إنه يمثل المعركة الأخيرة الحاسمة، وأزمة إدارة ترامب تكمن بالضبط أنها غير قادرة على خوض هذه المعركة ضد روسيا بشكل كامل برفقة الأوروبيين، وغير قادرة بالتأكيد على التضحية بهم، ليس وفاء لهم، وإنما لعدم إعلان الانتصار الروسي وقبول الواقع الجديد.

ومن هذه الأزمة تتفاعل التناقضات والانقسامات الأمريكية بين: من يسعى لاستمرار الحرب، ومن سعى لوقف الحرب وفشل حتى الآن... لنشهد، ربما، ظهور تيارات جديدة أكثر جذرية بمواقفها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وبهذه المسألة تحديداً.. أو ستشهد الولايات المتحدة اضطرابات أكبر وأوسع مستقبلاً تهدد وحدتها ووجودها هي.

سد النهضة بين الأمن المائي وتهديد الاستقرار الإقليمي

يمثل اكتمال بناء سد النهضة الإثيوبي منعطفاً خطيراً في نزاع ممتد منذ عام 2011، حيث تتصادم طموحات الأطراف حول ما إذا كان المشروع نعمة تنموية، أم تهديداً وجودياً. فبينما ترى إثيوبيا في السد رمزاً للسيادة والانطلاق نحو الاكتفاء الاقتصادي، تعتبره مصر والسودان خطراً يمس أمنهما المائي، لا سيما في ظل غياب ضمانات قانونية تحكم ملء السد وتشغيله.

■ كنان دويعر

الخلاف هذا الذي فشلت المفاوضات في حسمه على مدى 13 عاماً، يتعدى الجانب المائي، حيث تسعى قوى خارجية، وعلى رأسها الكيان الصهيوني، باستغلاله كفالق جديد لتأجيج الصراعات في المنطقة، والضغط على الدول من خلال تهديد أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية.

صراع الحقوق: التنمية مقابل الأمن المائي

تستند إثيوبيا في موقفها إلى حقها في استغلال مواردها الطبيعية، معتبرةً أن السد سيوفر الكهرباء لملايين المواطنين، ويُنهي عصر الفقر المدقع. غير أن هذا الطرح يصطدم بمخاوف مصر والسودان اللتان تعتمدان بشكل شبه كامل على مياه النيل، حيث تُصر القاهرة على أن أي تقليل في حصتها المائية سيهدد الزراعة والصناعة، بل وحتى مياه الشرب. ويجد هذا الموقف سنداً في القانون الدولي، خاصة مبدأ «عدم التسبب في ضرر جسيم» للدول المتشاطئة.

من جهة أخرى، يتهم الجانبان المصري-السوداني إثيوبيا بـ «المراوغة» وفرض الأمر الواقع، مشيران إلى أن أديس أبابا تتذرع بالحوار بينما تواصل الملء الأحادي للسد. خاصة بعد دعوة رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد لدول حوض النيل- ضمنا مصر والسودان- لحفل افتتاح سد النهضة، الأمر الذي اعتبرته الدولتان استفزازاً في ظل غياب اتفاق يضبط الحصص المائية، وفي المقابل، ترفض إثيوبيا هذه الاتهامات، معتبرة أن مطالبة دول المصب بـ «حقوق تاريخية» يعكس عقلية استعمارية، في إشارة إلى اتفاقيات 1929 و1959 التي تُهمش دول المنبع.

سدّ يهدد بكارثة إقليمية

تتجاوز المخاوف الجدل القانوني إلى شكوك حول سلامة السد ذاته، حيث يحذر خبراء من عيوب فنية في التوربينات وشبكة نقل الكهرباء، بالإضافة إلى المخاطر الزلزالية المحتملة في منطقة معروفة بنشاطها الجيولوجي. وإذا أضفنا إلى ذلك التكتم الإثيوبي على البيانات الفنية، وعدم قبولها بفحص فني مستقل، تصبح الكارثة البيئية احتمالاً وارداً، خاصة مع تزايد حدّة الفيضانات في السودان، والتي قد تتحول من نعمة للمزارعين إلى نقمة على البنية التحتية.

لعبة خارجية لإفشال التوافق

الأزمة لا تنفصل عن الصراعات الخفية في المنطقة، فثمة تقارير تشير إلى دعم إسرائيلي تقني وسياسي لإثيوبيا، في إطار استراتيجية تهدف إلى إبقاء المنطقة ساحة للتوتر. هذا التدخل، وإن كان مُنكراً رسمياً، يفسر جزءاً من تعنت أديس أبابا، كما يطرح تساؤلات حول تحويل النيل إلى ورقة ضغط في صراع أوسع. فإسرائيل، التي تسعى لتعميق علاقاتها مع دول المنبع، قد تجد في الأزمة فرصة لتقويض الدور المصري الإقليمي، وهو ما يُذكر بسياسة «الفوضى الخلاقة» التي تنتهجها قوى كبرى لضمان هيمنتها.

بين القانون الدولي وإرادة التعاون

إن نزع فتيل الأزمة يتطلب أكثر من مفاوضات تقليدية. فإلى جانب ضرورة اتفاق ملزم يضمن حقوق جميع الأطراف، يجب كشف النقاب عن أي أجندات خارجية تحاول تأجيج الصراع بغية قطع الطريق عليها، ويظهر أن ملفاً معقداً كهذا يحتاج وساطات جدية، بعيداً عن الوساطة الغربية السابقة، أو تلك التي دارت في فلكها، أملاً في الوصول إلى توافق حقيقي يضمن الشفافية الفنية، وتقلل من المخاوف حول قدرة السد على التعامل مع المخاطر البيئية.

ختاماً، فإن سد النهضة ليس مجرد خلاف فني أو قانوني، بل هو اختبار لإرادة الإقليم في مواجهة محاولات التفكيك. فإما أن تنتصر دول النيل بلغة الحوار، أو ستكون الضحية الأولى لأجندات قوى لا تريد لها إلا الصراع الدائم.

منظمة التعاون الاقتصادي... خطة تكامل جديدة

عقدت منظمة التعاون الاقتصادي «إيكو» قمتها السابعة عشر في المدينة الأذربيجانية خانكندي– وهي مدينة ضمن إقليم قره باغ – يومي الخميس 3 والجمعة 4 من الشهر الجاري، وبحضور رسمي لأفغانستان، بما يمثل تحولاً هاماً في العلاقات بينها وبين محيطها.

■ ملاذ سعد

تأسست منظمة التعاون الاقتصادي عام 1985 بمبادرة إيرانية وباكستانية وتركية، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والثقافي بين الدول الأعضاء، وفي عام 1992 توسعت المنظمة لتضم دول أسيا الوسطى: أفغانستان – أذربيجان – كازاخستان – قرغيزستان، وطاجيكستان – تركامنسان – أوزبكستان... لتصبح المنظمة تكتلاً اقتصادياً اقليمياً هاماً يضم عشر دول.

كان الحدث الأبرز لقمة هذا العام هو الحضور الرسمي لأفغانستان، عبر وفد رفيع المستوى برئاسة الملا عبد الغني برادر أخوند، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، بعد دعوة رسمية لكابل من حكومة أذربيجان... وهي أول خطوة خارجية جادة من قبل حكومة طالبان الأفغانية نحو الخارج، ومن الخارج باتجاهها، تسعى من خلالها حكومة طالبان لكسب «الشرعية» من أبواب التعاون الاقتصادي والتجاري، وعدم انتظار الاعتراف السياسي من الغرب.. بينما تسعى الدول المحيطة بها عبر فتح هذه العلاقات لإعادة دمج أفغانستان تدريجياً بهدف نزع فتيل التفجير الداخلي.

وقد أقرت 7 دول أعضاء ضمن المنظمة من بينها ايران وتركيا وباكستان على رؤية استراتيجية لتكامل اقتصادي تمتد حتى عام 2035، تهدف لتحرير التجارة وتعزيز التعاون بمجالات النقل والطاقة الخضراء وإعادة الإعمار للمناطق المتضررة من النزاعات.

وقال مساعد الرئيس الاذربيجاني للسياسة الخارجية حكمت حاجييف: إن الخطة تتضمن إنشاء مراكز إقليمية في أذربيجان للطاقة الخضراء والنقل، ضمن رؤية شاملة لتحويل المنطقة إلى ممر اقتصادي هام في المنطقة. خاصة وأنها تقع في الوسط بين شرق آسيا وغربها، وبين آسيا وأوروبا عموماً.

وقد طرح الوفد الافغاني بالفعل عدة مواقف ورؤى هامة في هذا الإطار، من بينها: إنشاء خطوط نقل تربط أفغانستان ببحر قزوين، بالتنسيق مع أذربيجان واوزبكستان بما يتوافق مع رؤية المنظمة، وتفعيل التجارة مع أذربيجان عبر تركمانستان، والتعاون في مجالات الزراعة والطاقة والمشاريع الصغيرة، وقد أبدت عدة دول استعدادها لدعم أفغانستان بهذه الملفات، وأخيراً، تحسين البنية التحتية للنقل والاتصالات.

من جهة أخرى، عقد الوفد الإيراني ممثلاً بالرئيس الإيراني مسعود بزشكيان عدة اجتماعات على هامش القمة منها مع الرئيس الاذربيجاني إلهام علييف، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف، مما يعكس نشاطاً إيرانياً خاصاً، وبالتحديد بعد المعركة الأخيرة مع الكيان الصهيوني التي لم تخلُ القمة من الحديث حولها، وشكرت طهران في هذا السياق مواقف الدول الأعضاء الداعمة لها خلال الحرب وإدانتها للعدوان «الإسرائيلي» عليها.

وقد أكد بزشكيان صراحة: أن الخطة السابقة للمنظمة والتي كانت مقررة حتى عام 2025 لم تنجح بتحقيق أهدافها، وذلك يعود لأسباب عديدة من التوترات والأزمات في المنطقة خلال العقد السابق، داعياً لتجنب هذه الأخطاء خلال الخطة الجديدة، والعمل على تحقيق أهدافها بالفعل.

ما وراء ترامب وماسك: أزمة المركز

احتلّ الخلاف بين ترامب وماسك، بعد فترة الوفاق التي أدّت لتسلّم ماسك حقيبة حكومية، عناوين وسائل الإعلام، وما زالت آثاره وتحليلات سببه تتحفنا بشكل يومي. بدأ الخلاف يطفو على السطح بعد مشروع قانون ترامب الشهير في عام 2025، والذي تضمّن تمديد التخفيضات الضريبية، وزيادة ضخمة في الإنفاق العسكري وعلى الحدود، وتخفيض أو إلغاء حوافز الطاقة النظيفة — ما اعتبره ماسك خيانة لما وعد به ترامب من تقليص الإنفاق الحكومي، وتهديداً مباشراً لصناعة السيارات الكهربائية التي تعتمد على الحوافز البيئية.

■ عروة درويش

خرج ماسك عن صمته وشنّ هجوماً واسعاً على القانون، واصفاً إياه «بالمقزز» و«الجنوني»، ووصف أعضاء الكونغرس الذين أيدوه بالخونة لقضية ضبط الإنفاق. وأعلن نيّته إنشاء حزب ثالث لتهديد الجمهوريين الذين يدعمون القانون. كانت هذه لحظة فارقة: أحد أكبر داعمي ترامب أصبح فجأة عدواً مباشراً يهدد حزبه من الداخل.

ترامب لم يصمت، بل استخدم نفوذه لتهديد ماسك بالترحيل وهدّد بإلغاء الدعم الفيدرالي لشركاته. وفي منشور على «تروث سوشيال» كتب ترامب أن «إيلون تلقّى دعماً حكومياً أكثر من أي شخص في التاريخ... من دون هذه الأموال كان عليه إغلاق مشاريعه والعودة إلى جنوب أفريقيا». ليهدد ماسك بعدها بإيقاف برنامج «سبيس إكس» الذي تعتمد عليه وكالة ناسا، قبل أن يتراجع بعد انتقادات واسعة من البنتاغون. لكن هل حقاً الخلاف هو حول قوانين؟ وهل حقاً يمكن اختزاله بصراع بين ثريين تضررت مصالح أحدهما جرّاء «نهج الآخر» القومي؟

ما الذي يمثّله كل من ترامب وماسك؟

في النظرية الماركسية، يجري فهم التناقضات داخل الطبقة الحاكمة بوصفها جزءاً من التناقضات الثانوية – أي تلك التي تحدث بين فصائل مختلفة من الرأسماليين، لا بين الرأسماليين والطبقة العاملة – فهذا الأخير يبقى التناقض الأساسي. لكن في أوقات الأزمات، يمكن لهذه التناقضات الثانوية أن تتفجّر إلى صراعات ذات طابع سياسي مفتوح، تؤدي إلى انقسامات داخلية تُضعف موقع الطبقة الرأسمالية ككل وتكشف عمق مأزق النظام الرأسمالي بأكمله، خاصة أنّ الرأسمالية الأمريكية هي مركز الرأسمالية العالمية وقائدتها لعقود من طورها الإمبريالي. من المغري النظر إلى صدام ترامب–ماسك باعتباره مجرد صراع شخصي بين رجلين نرجسيين. لكن تحت هذا السطح، تكمن تناقضات أعمق بين فصائل مختلفة داخل الطبقة الرأسمالية الأمريكية، فكلّ من ترامب وماسك يمثّل قطاعاً معيناً من رأس المال. وتفسير الخلاف بينهما من منظور الاقتصاد السياسي الماركسي يكشف كيف أن ما جرى ليس صدفة ولا مفاجئة، بل انعكاسٌ مباشر للتصدعات داخل البنية الرأسمالية الأمريكية في عصر أزمتها.

لم يكن ترامب، منذ صعوده في 2016 مجرد شعبوي، بل كان ترجماناً لرؤية اقتصادية تمثل ما يمكن تسميته بـ«رأسمالية قومية محافظة» – أي تلك المرتبطة بالصناعات الثقيلة والطاقة الأحفورية، والمقاولات العسكرية والزراعة الشركاتية الكبرى. هذا التحالف من رأس المال، الذي شعر بتهميش متزايد في عصر العولمة والرقمنة، رأى في ترامب فرصته للعودة.

خلال ولايته الأولى، فرض ترامب تعريفات جمركية على الصلب والألمنيوم، وشن حرباً تجارية ضد الصين، وانسحب من اتفاقيات مناخية، ورفع الإنفاق العسكري بشكل غير مسبوق. من هنا يبدو منطقياً أنّ تمويل حملته الانتخابية الثانية في 2024 قد أتى بمعظمه من شركات النفط والدفاع والتعدين. ترى هذه القطاعات في الدولة الأمريكية أداة للهيمنة الاقتصادية عبر سياسات الحماية التجارية، والسيطرة على الهجرة، وإلغاء القيود البيئية. من هنا نفهم أيضاً لماذا تضمّن مشروع قانون ترامب في 2025 بنوداً مثل تصنيف الفحم «معدناً استراتيجياً»، والتراجع عن الإعفاءات الضريبية للطاقة النظيفة، وتمديد التخفيضات الضريبية للشركات – فجميعها إجراءات تصبّ في مصلحة هذا القطاع من رأس المال.

أما إيلون ماسك، فلا ينتمي عضوياً لا إلى هذه الفئة من رأس المال، ولا إلى الفئة الليبرالية التي تميل «للديمقراطيين» التقليديين. بل يمكن القول إنه يمثّل رأس مال هجيناً: رأسمالية عالية التقنية، طموحة، عالمية، ومبنية على الابتكار الصناعي المتقدّم.

تسلا، وسبيس إكس، ونيورالينك، وستارلينك – جميعها شركات تقف عند تقاطع الصناعات التكنولوجية والعسكرية والبيئية. وهي تعتمد إلى حد بعيد على التمويل والدعم الحكومي «سواء عبر عقود البنتاغون أو الإعفاءات الضريبية أو برامج ناسا». حتى عام 2024، كانت شركات ماسك قد تلقّت أكثر من 38 مليار دولار من الدعم الحكومي.

لكنه في الوقت ذاته، يقدّم نفسه على أنه مناهض للبيروقراطية، مناصر لـ«الحرية»، ناقد لـ«ثقافة الإلغاء» و«اليقظة الاجتماعية». إنه يُعبّر عن تيار قديم متجدد داخل رأس المال، وصفه الاقتصادي سيلفييرو روتشا بأنّه: «تيار تكنوقراطي عالمي، يسعى للدمج بين منطق السوق والمنفعة العامة، ويعتمد على الدولة ليس للضبط، بل كأداة دعم وتمويل».

يحتاج ماسك ومن يمثلهم إلى دولة قوية تدعم مشاريع الفضاء، وتضع معايير بيئية تصبّ في مصلحة السيارات الكهربائية، وتسهّل هجرة العقول من الخارج – وهو ما يفسّر غضبه من سياسات ترامب المعادية للمهاجرين المهنيين.

صراع ترامب وماسك ليس مجرد صراع بين رجلين نرجسيين بل تعبير عن تناقضات أعمق بين فصائل مختلفة داخل الطبقة الرأسمالية الأمريكية

يرى ماسك في تقليص الحوافز البيئية تهديداً وجودياً لتسلا، تماماً كما يرى في الإجراءات الحمائية تهديداً لسلاسل الإمداد العالمية التي تعتمد عليها مصانعه في الصين وألمانيا.

ترامب، إذاً، يمثّل رأس المال القومي القائم على النفط والفحم وجدران الرسوم الجمركية. أما ماسك، فيمثّل رأس المال التكنوقراطي العالمي المعتمد على الكهرباء والليثيوم والذكاء الاصطناعي. يريد الأول دولة «حمائية» متمنياً إعادة أمريكا التي «لم تعد عظيمة» – وهذه هي الحقيقة الساخرة وراء شعاره الشهير، والثاني دولة «دافعة» تستثمر في «المستقبل» متمنياً أيضاً إعادة أمجاد ماضية، لكن مأساتهما كليهما هو التراجع الاقتصادي الأمريكي للإنتاج بكل قطاعاته وضعف متزايد في منافسة جبابرة الإنتاج والصناعة الصاعدة بقيادة الصين. الصراع بينهما هو تخبط في الرؤية لحل «رأسمالي» ما، لمستقبل الرأسمالية الأمريكية.

وبينما يريد ترامب إبقاء الدولة قوية مع سياسات صارمة تجاه المهاجرين لدعم الصناعات القديمة، فإن ماسك يريدها فعّالة في تمويل الأبحاث، وخلق بنية تحتية للابتكار، وفتح الحدود أمام العقول. تجعل هذه التباينات من تحالفهما السابق مجرد مرحلة انتقالية قصيرة، لا يمكن لها أن تصمد طويلاً أمام واقع التناقضات.

من يدعم ترامب ولماذا؟

الصراع بين ترامب وماسك هو انعكاس مباشر لانقسام داخل الطبقة الرأسمالية الأمريكية إلى فصيلين متمايزين في بنيتهما الاجتماعية، ومنطقهما الاقتصادي، وأدواتهما السياسية. هذه الفصائل تختلف في طبيعة الأرباح التي تطاردها، وفي علاقة كلٍّ منها بالدولة، وحتى في رؤيتها لدور أمريكا في العالم.

يشكل فصيل ترامب تحالفاً تقليدياً بين رأس المال الريعي والصناعات الاستخراجية. هذا الفصيل أقل اعتماداً على الابتكار أو الأسواق الجديدة، بل يعتمد على امتلاك الأصول والتحكّم بها: أراض، موارد طبيعية، عقارات، شركات محتكرة، بل وحتّى أدوات مالية ممّا كان يُحسب بشكل كلي على «الديمقراطيين» من قبل. أبرز مكونات هذا الفصيل:

أباطرة النفط والفحم: مثل هارولد هام من النفط الصخري، وشبكة الأخوين كوك في الصناعات البتروكيميائية. هؤلاء ضخّوا ملايين في حملات ترامب مقابل وعود مباشرة: رفع القيود البيئية، الانسحاب من اتفاق باريس، وفتح الأراضي الفيدرالية للتنقيب.

المضاربون العقاريون وكارتيلات البناء: من ضمنهم الملياردير ستيفن روس، ومطورون آخرون استفادوا من تخفيض الضرائب العقارية وتقليص قواعد الإشراف على البناء والملكيات.

أباطرة الكازينوهات: مثل شيلدون أديلسون من لاس فيغاس وستيف وين، الذين دعموا ترامب مقابل تخفيف الرقابة على نشاطاتهم والضرائب.

شرائح معينة من رؤوس الأموال المضاربة: مثل روبرت ميرسر، الذين رأوا في ترامب فرصة لتقويض تنظيم الأسواق المالية، وتخفيض الضرائب على الاستثمارات والأرباح الرأسمالية.

الصناعات المحمية والقديمة: شركات الصلب والألمنيوم والتعدين، التي استفادت من سياسات ترامب الحمائية والرسوم الجمركية، وكانت من أبرز مؤيدي الحروب التجارية.

يتمحور منطق هذا الفصيل حول ما يمكن تسميته «الربح من دون تغيير». فهذه القطاعات تسعى إلى الربح من الموجود أصلاً – مثل استخراج الموارد، أو تحصيل الريوع، أو المضاربة. يستخدم هذا الفصيل الرأسمالي الدولة لمنع التغيير: تقويض البيئة، منع التحوّل إلى الطاقة النظيفة، وسحق النقابات، وتخفيض الضرائب التي تموّل الخدمات العامة.

يريد هذا الفصيل دولة متدخلة فقط حين تدعمهم: يرفضون الدولة التي تقوم بأي دور اجتماعي، لكنهم يريدون الدولة الأمنية، والدولة التي توفّر العقود، والحماية التجارية، والإعفاءات الضريبية. لذا، فإن ما يريده فصيل ترامب هو دولة تخدم الريعيين وتحميهم من تحوّلات الاقتصاد العالمي.

الرأسمالي تبلغ عتبة الانفجار السياسي

من يدعم ماسك ولماذا؟

في المقابل، يتكوّن فصيل ماسك من رواد الأعمال التكنولوجيين، والمستثمرين في القطاعات المستقبلية، ومن شريحة أخرى من رؤوس الأموال المضاربة، تختلف بنوع القطاعات التي تضارب بها عن نظيرتها الداعمة لترامب، حيث يضارب داعمو ماسك في الذكاء الصناعي والعملات الرقمية. وهم، رغم خطابهم الليبرالي أو «التحرري» يعتمدون اعتماداً عميقاً على الدولة كمحرك وممولّ للابتكار.

أبرز مكونات هذا الفصيل:

شركات ماسك نفسها: تسلا، سبيس إكس، ستارلينك، نيورالينك – كلها تنمو عبر عقود حكومية، ودعم مالي مباشر، وإعفاءات ضريبية ضخمة. تسلا كمثال، ربحت في عام واحد 2,8 مليار دولار من بيع الاعتمادات البيئية التي وفّرتها لها القوانين الفيدرالية.

رأس المال المغامر «Capital Venture»: بيتر ثيل مالك «بي.بال» ومارك أندرسن مالك «نيت.سكيب» ولاري إليسون مالك «أوراكل» – جميعهم لعبوا دوراً محورياً في دعم ماسك على أمل توجيه السياسات نحو دعم مشاريعهم التكنولوجية «الذكاء الاصطناعي، العملات الرقمية، الدفاع السيبراني...».

شركات الطاقة النظيفة والتكنولوجيا العالية: مثل مصانع بطاريات السيارات الكهربائية، وشركات البنية التحتية لشبكات الشحن، والمؤسسات العاملة في تقنيات الطاقة الشمسية والنووية الجديدة.

اللاعبون في مجال العملات الرقمية والذكاء الاصطناعيّ: ممن يسعون إلى بيئات قانونية مرنة أو معدومة الضوابط، ويطمحون إلى خصخصة المجالات العامة عبر أدوات خوارزمية.

منطق هذا الفصيل هو تسارعي مستقبلي. يرون أن الربح يتولّد من خلق أسواق جديدة تماماً: الفضاء والسيارات الكهربائية والذكاء الاصطناعي والإنترنت عبر الأقمار الصناعية... إلخ. وهم بحاجة إلى الدولة ليس لضبطهم، بل لتمويلهم وتقديم السوق الأولى لهم.

إنهم يكرهون «البيروقراطية»، ولكنهم يحبّون العقود الحكومية الضخمة. يدّعون «التحررية»، لكن شركاتهم تعيش على ظهر المال العام. والنتيجة هي مشروع رأسمالي جديد: خصخصة المستقبل، تحت رعاية الدولة.

هل الدولة هي الجائزة؟

نعم. الدولة الأمريكية، بما تملكه من أدوات تنظيمية وميزانيات ضخمة ومكانة استراتيجية، أصبحت الجائزة التي يتصارع عليها الفصيلان. لطالما شدد ماركس على أن الدولة ليست كياناً محايداً، بل هي أداة في يد الطبقة المسيطرة، وإن تعددت أطرافها.

وفي هذا السياق، فإن جهاز الدولة الأمريكي تحوّل إلى ساحة صراع مفتوحة بين الفصائل الرأسمالية المختلفة: ترامب يستخدمه لتعزيز الحواجز الاقتصادية والاستعانة بالجيش والحدود لحماية الأسواق المحلية، فيما يرى ماسك الدولة كمنصة لتمويل التقدم التكنولوجي والانفتاح العالمي.

هذه التناقضات حول دور الدولة، والاختلاف في «أولويات الدعم»، هو ما فجّر الصراع في مشروع القانون المالي لعام 2025، الذي تضمن دعماً هائلاً للوقود الأحفوري والتسليح على حساب الطاقة النظيفة والبحث العلمي – أي دعم لترامب وقاعدة داعميه، واستبعاد لأجندة ماسك.

إنّ كلا الفصيلين الرأسماليين – رغم تناقضهما – يستخدمان الدولة كأداة لا ككيان عام محايد، بل يريدان تشكيل السياسات بحسب حاجتهما، سواء عبر التبرعات، أو الضغط السياسي، أو التهديد بسحب الاستثمارات. وفي ظل الضعف النسبي لقوة عمالية أو شعبية منظمة بما يكفي لقلب الموازين حتى الآن، تبقى الدولة ساحة مفتوحة لمن يملك الأكثر، لا لمن يمثّل الأكثر، وهو في الحقيقة ما يختصر ما نسميه عادة «بالديمقراطية البرجوازية».

تصدُّع في قوى رأس المال

إن الصدام بين إيلون ماسك ودونالد ترامب ليس مجرّد «دراما إعلامية» بين اثنين من أثرياء النخبة، بل هو تجلٍّ علني لأزمة بنيوية في هيكل السيطرة الرأسمالية الأمريكية، أو كما أسمته ميغان داي في صحيفة «اليعاقبة»: «تفجّر بالواجهة بأكملها». فكلا الرجلين، وإن ظهرا على طرفي نقيض، يشتركان في هدف جوهري واحد: الحفاظ على منطق الربح الرأسمالي، كلٌّ

قد يؤدي تحطيم النظام السياسي الأمريكي ذي الحزبين لتسريع العمليات التي تهدد وحدة الولايات المتحدة كدولة

بطريقته. لذا، فإن ما بينهما هو تناقض ثانوي داخل الطبقة المالكة، لا يمسّ البنية العميقة للاستغلال الطبقي القائم، بل يسعى كل طرف إلى احتكار أدوات الدولة لتثبيت نموذج خاص من الرأسمالية في سياق متقلّب.

لكن أيضاً، وأتحدث هنا من زاوية ماركسية، فإن التناقض بين ماسك وترامب يُظهر بشكل صارخ أن الطبقة الحاكمة لم تعد قادرة على تقديم مشروع موحّد يحظى بالإجماع داخل صفوفها، كما اعتدنا أن نرى قبل أزمة 2008. فبينما يريد ترامب توظيف الدولة كدرع لفئات رأسمالية قومية تعيش على حافة التراجع التاريخي، يرى ماسك أن الدولة يجب أن تتحول إلى محرك تكنولوجي ممولّ للطفرة التالية من الربح المعولم.

لكن مأساة كليهما هو أنّه منذ أزمة 2008، دخل النظام الرأسمالي الأمريكي طوراً جديداً من التآكل البنيوي. إذ تزايدت الفجوة بين النشاطات الريعية المالية المضارباتية من جهة، والإنتاج الحقيقي من جهة أخرى، وتراجعت مستويات المعيشة للطبقة الوسطى والعاملة، وظهرت الصين كندّ اقتصادي عالمي، وتعمّقت أزمة المناخ، وتزايدت الضغوط على نظام التجارة الحرة. في ظل هذه التطورات، أصبح من المتعذر الحفاظ على التوافق التقليدي الذي حكم الرأسمالية النيوليبرالية لعقود.

من المهم ألا ننخدع: الطرفان ليسا خصمين للرأسمالية، بل منافسين على قيادتها. كلاهما مارس القمع ضد التنظيمات العمالية، وكلاهما دعم تخفيض الضرائب على الأثرياء، وكلاهما نظّر لتقليص الدور الاجتماعي للدولة، ولتحويلها إلى كيان يقتصر على خدمة رأس المال لا الناس العاديين. إنهم يتقاتلون على شكل الرأسمالية، لا على جوهرها.

لا تنبع هذه التناقضات فقط من شخصيات متضخّمة مثل ترامب أو ماسك، بل من تحوّلات أعمق: صعود الصين، وتآكل القاعدة الصناعية الأمريكية، وتحديات المناخ، والثورات التكنولوجية، وتعاظم الدَّين العام. هذه العوامل بمجموعها تهدد النموذج النيوليبرالي السائد الذي طبع الإمبريالية الأمريكية في السنوات منذ تعاظم نفوذ النيوليبراليين العالمي – الذي يمكن اعتبار سياسات بينوتشيه وإعادة الهيكلة في تشيلي في 1973 كنقطة بداية تجريبية له – وتجعل من كل حلّ رأسمالي محاولة لترقيع السفينة لا أكثر. كل من الاتجاهين يحمل في طيّاته تناقضاته الخاصة، وكلاهما لا يعالج الجذر: الاستغلال الطبقي البنيوي، والتوزيع غير العادل للثروة والسلطة.

لعلّ أفضل ما يمكن قوله في وصف هذا الصراع هو ما جاء في إحدى التحليلات الماركسيّة الحديثة: «هذا الصراع لا يمكن اعتباره نزاعاً شخصياً بين شخصيتين بارزتين في الإعلام، بل هو انعكاس آني لتحولات أيديولوجية وهيكلية داخل الطبقة الرأسمالية الأمريكية، وصراع متصاعد على الهيمنة داخل مشروع يترنح».

أثناء تحرير هذا المقال، أعلن إيلون ماسك عن تشكيل حزب سياسي جديد «حزب أمريكا»، في تحطيم دراماتيكي للمنظومة السياسية الأمريكية ذات الرأسين التي تزامن تثبيتها تقريباً مع دخول الرأسمالية مرحلتها الإمبريالية مطلع القرن العشرين. وقد تظهر قراءاتٌ لتسويق هذا التحول على أنه مزيد من «الديمقراطية» و«التعددية الحزبية»، وتغفل أن السياسة تكثيفٌ للاقتصاد، وبالتالي فإن تفجر الأزمة سياسياً هو إعلانٌ لاستعصاء وتفجر غير مسبوق في أزمة البنية الاقتصادية، وربما يسرّع العمليات التي تهدّد اتحاد الولايات الأمريكية في دولة واحدة. وباتت المسألة حتى من وجهة نظر مصلحة الرأسمالية أخطر وأعمق من تنوع «صحّي» بالعقليات ووجهات النظر؛ فلعل جزءاً من تفسير هذا الانقسام في صفوف طغمة رأس المال المالي نفسها، يكمن في محاولتها تجريب طرق مختلفة لإدارة الأزمة الرأسمالية، وهي مؤشرٌ على عدم وجود اتفاق ضمني على شكل الحل. فهذه النخب جميعها مأزومة وتعي ذلك، ولأنها تفشل في الجوهر بإيجاد حل «رأسمالي» للأزمة، نجد التمظهر بشكل «اختلاف على الحل» وعجز من أي قطب أو فصيل ضمنها عن أن يقنع البقية منهم «بالتوافق» و«بلا فضائح»، مما يدفع الخلافات للظهور علناً على السطح بهذه الصورة الفاقعة في عقر دار المنظومة ومركزها.

«الضحك في آخر الليل»

لم يعد جيل اليوم يتغذى من النشرات الإخبارية، كما في السابق، بل من المنصات الفورية، والبثوث الحية واللقطات غير المنقّحة لشهادات مباشرة.

■ إيمان الذياب

«أنا حزين على قصف تل أبيب، لا أصدق أنّ الجميع سيضطر إلى ترك البيناكولادا والذهاب إلى الملجأ»، يقولها شاب أمريكي وعلى وجهه ابتسامة ساخرة في بث مباشر. ويكمل آخر: «أنا لا أفهم كيف يقصف أحدهم خمسة بلدان في أسبوع ويلعب دور الضحية، ألستم أنتم من بدأتم الاعتداءات؟» وتتابع فتاة أخرى متهكمة: «يا إلهي لا أصدق أنّ المنزل الذي سرقته للتو قد تم قصفه».

فرح صادق وصادم

على منصات التواصل المختلفة، عشرات الآلاف من مقاطع الفيديو، والمنشورات، والتعليقات، التي مزجت بين السخرية والارتياح وعلت الوجوه مظاهر فرح صادقة وصادمة. لم تكن وجوه ناشطين سياسيين أو مثقفين تقليديين، بل وجوهاً عادية لشبان وشابات أوربيين وأمريكيين، بعضهم لم يتحدث من قبل في السياسة التي عوملت لسنوات كسلعة ترفيهية أو نكتة عابرة، وبعضهم الآخر كان غارقاً في ثقافة الترفيه والاستهلاك والموضة، ولكنهم خرجوا فجأة من لا مكان ليعبّروا، وبلا مواربة، عن فرحهم بما وصفوه «أول لحظة يشعر فيها المجرم بالخوف».

لحظة شعورية جماعية، تشاركها هؤلاء، لم تأت نتيجة لقراءة مقالات سياسية أو مشاهدة تقارير إخبارية موجهة، بل هي خلاصة تراكم بصري ونفسي بدأت مع بداية حرب الإبادة الجماعية على غزة أواخر عام 2023. تحطّمت فيها الحواجز الإعلامية القديمة. وتعرض جيل بأكمله لصدمة بصرية وأخلاقية هائلة، ولم يكن ثمة خطاب رسمي أو إعلامي قادر على تبرير ما يراه مباشرة، مشاهد القصف المباشر وبكاء الأمهات على شهداء أطفال لم يرتكبوا أي أثم لكنهم كانوا يموتون يومياً فقط لأنهم فلسطينيون، أطفال يستغيثون قبل أن تنهار فوقهم الأبنية، وآخرون يستغيثون قبل أن يقتلهم الجوع وسط حصار ممنهج ونزوح متواصل وقصص حية ومشاهد يومية مرّت كمسلسل طويل لا ينتهي على هواتف الناس.

«أحسنت إيران الرد»

كل هذا أدى إلى جعل الشباب الغربي والأمريكي خاصة يرى في الرد الإيراني أداةً لكسر الصمت العالمي الذي طال أكثر ممّا يجب، «لقد ردّت إيران. وأحسنَت الرد» يقولها الشباب الأمريكيون، ويذهبون إلى أبعد من ذلك، من خلال استعمال الرواية الصهيونية نفسها ضد «إسرائيل»، «فالحق في الدفاع عن نفسها» يصبّ هذه المرة لمصلحة إيران، و«الخطر الوجودي» ليس إيران، أو سورية أو لبنان أو فلسطين أو اليمن أو سواها، بل من تجرأ على الاعتداء على هذه الشعوب واحداً تلو الآخر ودأب على ذلك، إنها «إسرائيل» نفسها.

محاكمة القوة لا تمجيدها

لم يأت هذا الفرح الأمريكي الشعبي الذي أربك المؤسسات السياسية والإعلامية الغربية، كنزوة عابرة، أنه جرس إنذار ومؤشر عميق على ولادة وعي جديد لجيل لا يؤمن بالروايات الرسمية، ولا يثق في سياسات حكامه ولا تحالفاتها «المطلقة»، جيل اضطرته سياسات بلاده ونفاق إعلامها ومؤسساتها إلى التشكيك في كل شيء. جيل كان يُنظر إليه كمستهلك سطحي، أثبت فجأة أنه يمتلك بوصلةً أخلاقية ربما تكون أكثر حساسية مما تصوّر الجميع فحين رأى جيش الاحتلال يقتل بلا حسيب، ثم يشكو من صاروخ مضاد، ضحك ساخراً، وشعر للمرة الأولى أن معادلة القوة تمسّها يد مجهولة.

كان فرحاً صادقاً ومباشراً وغير معقّد وخالياً من الحسابات السياسية المعتادة

لم يكن الشباب الأمريكيون بحاجة إلى محاضرات نظرية عن الاستعمار والاستقواء. كان يكفيه صور الأطفال والأمهات ودمائهم الممزوجة بالتراب في غزة، وقصف جديد يُسمع صداه في قلب تل أبيب. ليعبر عن فرحته التي غمرت منصات التواصل لحظة القصف الإيراني للكيان. ويُدرك أن الصاروخ، في سياقه هذا، لم يكن مجرد أداة حرب، بل صرخة إنسانية وأخلاقية، في وجه عالم متوحش خان ضميره مراراً. وأن الرد الإيراني ليس أداة للدمار، كما كان يسوق سابقاً، بل عدالة في وجه آلة بطش استعمارية ولحظة تمثل عدالة رمزية وإدانة لما عجز العالم كله عن وقفه.

لم تتحدث منشورات تيك توك وسواه من المنصات عن البرنامج النووي الإيراني، ولا عن توازنات الشرق الأوسط، ومشاريع حكام الغرب فيه بل تحدثت عمّا هو أعمق: مشاعر وأحاسيس دفينة باختلال العالم، ولحظة شعورية أعادت له توازنه المعنوي ولو قليلاً. ثمة وعي جماعي يتشكل، فقد بدأت الرواية الصهيونية بالتهاوي، ولم يعد بالإمكان تطويع الرأي العام الأمريكي خلف «إسرائيل» وعدوانها الدائم وسردياتها المتكررة لتبرير هذا العدوان كما حدث في النصف الثاني من القرن الماضي. فاليوم لا يمكن التعامل مع الرأي العام الغربي بالطريقة القديمة نفسها، عندما كان السياسيون في واشنطن يكرّرون شعارات فارغة عن «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، و«تهديد إيران النووي». اليوم تتحدث الفيديوهات بلغة أخرى: مجازر، دماء، أشلاء، ومستشفيات تُدمّر بمن فيها. ولم تعد «إسرائيل» تبدو «دولة» ضحية، بل آلة بطش متغطرسة، تمتلك ترسانة غير متكافئة، وتقتل بلا محاسبة. وبدأت الحصانة النفسية التي كانت تحميها إعلامياً بالتآكل.

كسر الهيمنة والقوالب القديمة

لقد بدأ الجيل الذي نشأ في ظل الهيمنة الغربية، وتربّى على الإعلام الموجَّه، بكسر القوالب ومحاولة رؤية الحقائق بعيون جديدة ومن خلال هاتفه، وليس من خلال نشرات الأخبار. فيديوهات الشباب الأميركيين أعادت أيضاً طرح أسئلة جادة حول النووي الإسرائيلي الخارج عن كل رقابة وسيطرة، وكيف يكون مسموحاً به لـ«إسرائيل» وممنوعاً عن غيرها. التهكم طال كذلك القبة الحديدية وأنظمة الدفاع الجوية «الإسرائيلية» المتمركزة بين بيوت «المدنيين» في تل أبيب، في إشارة واضحة إلى الدعاية «الإسرائيلية» التي مارستها مع لبنان وفلسطين بالادعاء بوجود صواريخ وأسلحة بين بيوت المدنيين لتبرير قصفها. لم تكن صواريخ إيران هي ما دوّى فقط، بل ارتجاج وعي ينشأ، ورواية تتغيّر وموقف سياسي متقدم، ولو أنه غير ناضج بما فيه الكفاية، في الضفة الأخرى من العالم. إنها لحظة فارقة، ليست لأنها قلبت موازين القوى فقط، وأحدثت صدمة بفعل غير مسبوق في تاريخ الكيان الصهيوني وإمكانية الرد عليه، بل لأنها أيضاً كشفت أنّ الكذب لم يعد قادراً على الاستمرار وتكميم العيون القلوب.

هذا الفرح الأمريكي الشعبي، العفوي، الصاخب في بعض الأحيان بالقصف الذي جاء نيابة عن كل أمّ لم تجد من يسمع صراخها، وعن كل شهيد لم تعرف هويته تحت الركام. لذلك كان فرحاً صادقاً، مباشراً، غير معقّد، وخالياً من الحسابات السياسية المعتادة، صادراً عن شاب لم يمارس السياسة بشكلها التقليدي لكنه شاهد الحقيقة، وقرّر أن يفرح لها، ولو مرّة، وأن يضحك من خلف شاشته في وجه الدعاية القديمة.

المعنى في أن تقول لا

لم يترك الاحتلال الصهيوني ومجازره المستمرة ضد البشر والشجر والحجر، أي مجال لمحاولات التبرير أو التذرع بالحياد تجاه كيان لا يتقن سوى قتل الأبرياء من أطفال ونساء، والتدمير الممنهج للبنية التحتية، والتهجير القسري والتجويع المتعمد للناس. حتى عند بعض داعميه، يصبح الحياد في هذه الحال أمراً منافياً ليس للأخلاق فقط، بل للحس الإنساني الطبيعي المشترك بين البشر جميعاً.

■ إيمان الأحمد

ثمة أسئلة يطرحها البعض في نقاش حملات مقاطعة الكيان الصهيوني محلياً وعالمياً ونقاش جدوى الانسحاب، مثلاً، من المنافسات الفنية أو الرياضية أو الأكاديمية، التي يشارك بها الكيان، بدعوى أن الانسحاب من مواجهة «إسرائيليين» خصوصاً في المجالات الثقافية والرياضية، لا يغير في الطنبور نغماً سوى أنه يترك الساحة خالية لهم ويمنحهم انتصاراً وظهوراً إعلامياً ودولياً واسعاً. بينما يعتبر آخرون أن المقاطعة فعل مقاوم وله أهمية كبيرة خاصة في ظل الاجرام الصهيوني الذي تجاوز كل الحدود والأعراف والتصور.

ما أثار هذا الحديث هنا انعقاد «المنتدى الخامس للجمعية الدولية لعلم الاجتماع» «ISA» في المغرب بين 6 و11 تموز الجاري في جامعة «محمد الخامس» في المغرب بمشاركة أكاديميين «إسرائيليين»، والذي ترافق بحملات لمقاطعته طالبت بها كل من: «تجمّع علماء الاجتماع من أجل فلسطين»، و«الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية «لإسرائيل»»، و«الحملة المغربية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية «لإسرائيل»»، و«الجمعية الفلسطينية لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا»، و«الهيئة المغربية للسوسيولوجيا...» وغيرها.

صدرت عدة بيانات عن أكاديميين مستقلين، رفضوا الحضور إلى جانب مؤسسات «إسرائيلية» متورطة في تبرير سياسات القمع والاحتلال. وقد بلغ عدد الموقّعين على أحد هذه البيانات أكثر من 230 أكاديمياً وأكاديمية من مختلف أنحاء العالم.

مما اضطر «الجمعية الدولية لعلم الاجتماع» «ISA» في 29 حزيران الماضي، باتخاذ قرار بتعليق عضوية الجمعية «الإسرائيلية» لعلم الاجتماع، وهي الجهة الرسمية التي تمثّل المؤسسة الأكاديمية «الإسرائيلية» داخل الجمعية الدولية. وعلّلت «ISA» قرارها بعدم صدور أي موقف واضح من الجمعية «الإسرائيلية» تجاه ما يجري في قطاع غزة من إبادة جماعية مستمرة منذ أكثر من عامين، وأعقب القرار تحذير من «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل» حول مشاركة أكاديميين «إسرائيليين» في هذا المنتدى، مؤكدةً أن وجودهم شكل من أشكال تطبيع الاستعمار، ومساهمة في منحه شرعية أكاديمية، ما يُناقض تماماً مبادئ العدالة وحرية الشعوب.

ودعت إلى مقاطعة شاملة للمنتدى في حال مشاركة «إسرائيليين».

الجامعات في «إسرائيل» ليست مؤسسات أكاديمية «محايدة»، بل هي امتداد مباشر للمؤسسة الأمنية والعسكرية الصهيونية، من حيث التمويل، والبرامج، وأحياناً التدريب والتجنيد. لذلك يعد التعامل معها كجهات «أكاديمية» تقليدية، تجاهلاً لبُنية الاستعمار نفسه، أما المقاطعة فهي لا تعتبر موقف سياسي واضح فقط، بل ضرورة أخلاقية وإنسانية، ولم تعد مجرّد تكتيك ضغط، بل فعل مقاومة رمزية ومباشرة.

أخبار ثقافية

«فنانون سوريون من العالم»

يستعد 40 فناناً ونحاتاً سورياً، من داخل سورية وخارجها، للمشاركة في معرض جماعي يُقام في العاشر من شهر تموز الجاري، في متحف «مازوفيتسكي» بمدينة بوتسك البولندية، تحت عنوان «فنانون سوريون من العالم» بإشراف الفنان والنحات السوري مجيد جمول، وبمبادرة مشتركة مع مدير المتحف ليونارد سوبييراي، وبرعاية السفارة السورية في بولندا.

وفي تصريح له أوضح جمول أن المعرض يهدف إلى إبراز حيوية الفن السوري وقوته. وأنه يمثّل مساحة للتلاقي بين 20 فناناً وفنانة من الداخل السوري، و20 آخرين من المغتربين. وسيتخلل الفعالية عرض موسيقي وتقديم مأكولات سورية تقليدية.

كما أقام معهد صلحي الوادي للموسيقا في دمشق، على مدى ثلاثة أيام، فعاليات موسيقية ختامية بمناسبة نهاية العام الدراسي فيه، بمشاركة طلاب من تخصصات متنوعة، شملت الفعاليات عزفاً على آلات البيانو، الغيتار، الهارب، والأكورديون، وحضرها عائلات الطلاب وعدد من عشاق الموسيقا والمهتمين. وأشارت مدرسة البيانو في المعهد، أن طلابها تمكنوا من التحضير للحفلات بشكل جيد، وشاركوا بمقطوعات لتشايكوفسكي وديبيسي وشوبان.

تمرّد إعلامي

في تطور غير مسبوق وقّع أكثر من 111 موظفاً من «هيئة الإذاعة البريطانية» BBC وما يزيد عن 300 صحافي مستقل على رسالة مفتوحة موجهة إلى المدير العام للهيئة والمديرة التنفيذية للأخبار، انتقدوا فيها أداء الشبكة التحريري وتغطيتها للحرب الجارية على غزة، واصفين إياها بأنها «أداء علاقات عامة لصالح الحكومة والجيش الإسرائيليين». نُشرت الرسالة بشكل جماعي ووجّهت انتقادات لما وصفوه بـ«فشل منهجي في الالتزام بالمعايير التحريرية والحياد»، وسلّطت الضوء على بيئة الرقابة الداخلية داخل المؤسسة، وشكاوى الموظفين من منع الإدارة من التعبير عن آرائهم حتى في حساباتهم الشخصية، خصوصاً حين يتعلّق الأمر بانتقاد الاحتلال. منها تلقّي الصحافيين تحذيرات رسمية أو منعهم من الظهور الإعلامي.

وأكدت إدارة BBC في ردها الرسمي، التزامها بـ«معايير صارمة في التغطية المتوازنة والموضوعية» وقد وصفت نبرة البيان بأنها دفاعية، ولم تتضمن أي تعهّد بمراجعة سياسة التحرير أو فتح حوار داخلي مع الموظفين المحتجين. لا يمكن اعتبار ما حدث داخل BBC مجرد «احتجاج داخلي»، ولا عزله عن التحولات في بعض الإعلام الغربي والوعي المهني.

كانوا وكنا

بقانون تنظيم العلاقات الزراعية بسور
حكم البعث
العام الدراسي الجديد في سورية

قبل صدور تعديلات قانون تنظيم العلاقات الزراعية في سورية، طالبت جريدة الأخبار الأسبوعية بالحريات الديمقراطية لأنها الشرط اللازم ليكون القانون في مصلحة العمال والفلاحين. جريدة الأخبار العدد 483 الأحد 3 تشرين الثاني 1963.

القوى القارية والقوى المحيطية... وحرب الـ 12 يوماً «2/3»

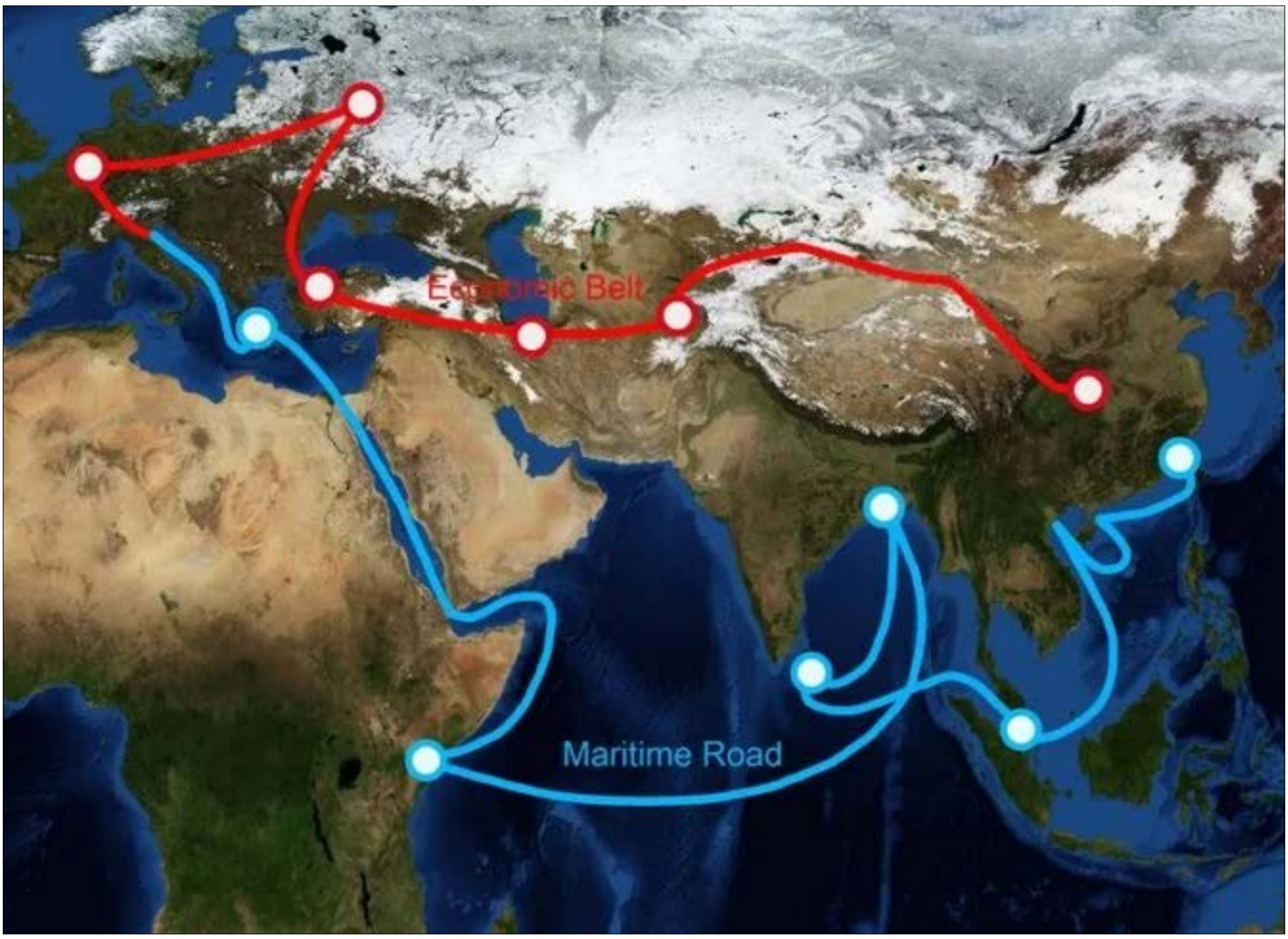

نتابع هنا الجزء الثاني من هذه المادة، بعد نشر جزئها الأول في العدد الماضي من قاسيون والذي يمكن الوصول إليه عبر الرابط المرفق، على أن يتم نشر القسم الثالث والأخير في العدد القادم من قاسيون.

■ مركز دراسات قاسيون

نذكر بداية بأن الهدف الإجمالي من هذه المادة هو محاولة توسيع دائرة البيكار في قراءة حرب الـ 12 يوماً، وبما يسمح بالخروج بنتائج وخلاصات موضوعية وعلمية قدر الإمكان، بعيداً عن التحزبات والعصبيات التي تضغط على الأمزجة، ولكنها لا ينبغي أن تحد من قدرة العقول على التفكير بصورة أشمل بمعنى هذه الحرب العميق، وتأثيراتها المتوقعة وخاصة علينا في سورية.

محاور المادة الكاملة هي ثمانية محاور، غطى الجزء الأول منها المحاور الخمسة الأولى. والمحاور الثمانية هي:

أولاً: تأصيل مفهومي القوى القارية والقوى المحيطية.

ثانياً: الأوزان الاقتصادية–السياسية لنوعي القوى خلال 2000 عام مضت.

ثالثاً: الاستعمار الأوروبي وهيمنة القوى المحيطية.

رابعاً: الاستعمار الاقتصادي، التبادل اللامتكافئ والهيمنة المحدثة.

خامساً: انتقال مركز الثقل.

سادساً: «الحزام والطريق» و«المشروع الأوراسي» والصعود القاري الجديد.

سابعاً: الشرق الأوسط، مشروعان متناقضان.

ثامناً: نتائج وخلاصات.

* * *

سادساً: «الحزام والطريق» و«المشروع الأوراسي» والصعود القاري الجديد

تم الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق التي تقودها الصين عام 2013، وباتت تشمل اليوم أكثر من 150 دولة، أي معظم دول العالم، وتتضمن إحياء طرق التجارة البرية والبحرية التاريخية «طريق الحرير» وتطويرها، عبر بنى تحتية متطورة من سكك حديد إلى قطارات فائقة السرعة، وطرق سريعة وموانئ وخطوط طاقة...

المشروع الأوراسي هو رؤية جيوسياسية تهدف إلى تعزيز التعاون والربط بين دول أوراسيا «أوروبا وآسيا»، وتقوده روسيا، ويقوم على إنشاء تكتلات أمنية واقتصادية بينها الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تم إطلاقه رسمياً عام 2015.

من وجهة نظر اقتصادية بحتة، يمكن اعتبار المشروع الأوراسي متضمناً في مبادرة الحزام والطريق، ومن وجهة النظر السياسية والعسكرية يمكن النظر إلى المشروعين بوصفهما مركبين متكاملين في مشروع واحد عملاق، يشمل العالم القديم بأسره، ويمتد نحو أمريكا اللاتينية.

كنا قد وصلنا في الفقرات السابقة إلى مجموعة من النتائج العامة في توصيف الوضع الدولي الراهن من وجهة النظر الاقتصادية، «والتي تتمدد بشكل طبيعي باتجاه السياسة والثقافة والوضع العسكري وإلخ». بين هذه النتائج ما يلي:

انتقل مركز ثقل عملية الإنتاج على المستوى العالمي بشكل حاسم باتجاه الشرق الذي بات المسهم الأساسي في الإنتاج العالمي، والذي ترتفع حصته عاماً بعد آخر من إجمالي الناتج الحقيقي.

إذا كانت السيطرة الغربية على الإنتاج وعلى السياسة العالمية قد جرت خلال القرون الأربعة الأخيرة، وبشكل خاص خلال القرنين الأخيرين، فإن هذه السيطرة شكلت قطعاً تاريخياً مع تطور طويل الأمد كان فيه الشرق هو المركز بالمعنى الإنتاجي «طوال 1600–1800 عام على الأقل وفقاً لدراسات أنغس ماديسون التي أشرنا إليها سابقاً».

اقترنت السيطرة الغربية بنسف طرق التجارة القديمة وبرفع مستوى هيمنة التجارة البحرية على حساب التجارة البرية–القارية.

اقترنت أيضاً بإعادة تشكيل حادة للإمبراطوريات الشرقية تضمنت تقسيمها بما يولد نزاعات حدودية وقومية ودينية وطائفية مستمرة، وبما يسمح بتنمية الساحل على حساب الداخل، وتوجيه الثروات باتجاه واحد: من البر باتجاه الساحل باتجاه المركز الغربي.

يمكن القول أيضاً: إن الثورة الصناعية في الغرب وصعود الرأسمالية، قد بُني على تراكم أولي ضخم، كان أحد أهم مصادره هو النهب الاستعماري للدول القارية. على سبيل المثال لا الحصر: تُقيّم دراسة أجرتها الباحثة Patnaik Utsa بعنوان Drain The Wealth of: the before Colonialism War World First «استنزاف الثروة: الاستعمار قبل الحرب العالمية الأولى»، أن بريطانيا قد نهبت بين عام 1765 و1938 «أي خلال 173 عاماً» ما يصل إلى 45 ترليون دولار من الهند. ويعتبر باحثون آخرون أن هذا التقييم متحفظ بشدة، لأنه بحث في أشكال النهب المباشر، ولم يبحث في الأشكال العديدة غير المباشرة بما فيها النمو الطبيعي الذي جرى كبحه في الهند بفعل الاستعمار. ورغم عدم وجود دراسات شاملة مشابهة بما يخص النهب الاستعماري من الصين، إلا أن نهب الفضة وحده وتعويضات حروب الأفيون التي ألزمت الصين بدفعها، وما يسميه الصينيون بقرن الإذلال «1839–1949»، إضافة إلى دراسة أنغس ماديسون، تسمح بالقول: إن أرقام النهب الاستعماري من الصين هي بالتأكيد أعلى من تلك التي جرت في الهند.

تسيطر الصين اليوم على 43% من الاحتياطي العالمي للعناصر الأرضية النادرة التي تشكل حجر العقد في كل الصناعات المتطورة

تسيطر الصين اليوم على 34% من الاحتياطي العالمي للعناصر الأرضية النادرة، التي تشكل حجر العقد في كل الصناعات المتطورة، بما في ذلك الأسلحة والذكاء الاصطناعي والسيارات المتطورة والفضاء وإلخ، وتسيطر على 69% من التعدين العالمي لهذه العناصر، وعلى 87% من التكرير النهائي لها، والذي يعتبر خطوة إلزامية قبل استخدامها في الصناعات المتطورة، وعلى 99% من التكرير النهائي للعناصر الأرضية الثقيلة النادرة، وعلى 100% من تكرير ثلاثة عناصر منها هي الأكثر ندرة.